

ز. ف. سوكولينسكي

# نظريات التراكم

## في الاقتصاد السياسي البرجوازي

ترجمة:

الدكتور عارف دليلة



دار المطليعة - بيروت



ز. ف. سُوكولينسكي

# نظريات الازمة في الاقتصاد السياسي البرجوازي

ترجمة:  
الدكتور عارف دليلة

دار الطليعة للطب كناعنة والنشر  
بيروت

**هذه ترجمة كتاب**

З. В. СОКОЛИНСКИЙ

**ТЕОРИИ  
НАКОПЛЕНИЯ**

СОВРЕМЕННЫЕ  
БУРЖУАЗНЫЕ  
ЭКОНОМИЧЕСКИЕ  
ТЕОРИИ:  
КРИТИЧЕСКИЙ  
АНАЛИЗ

ИЗДАТЕЛЬСТВО  
«МЫСЛЬ»

МОСКВА  
1973

## مقدمة المترجم

يهم هذا الكتاب بمتابعة تطور نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، بدءاً من المركانтиلية والفريوغرافية والكلاسيكية ، حتى الكينزية والكينزية الحديثة والكلاسيكية الجديدة . ويدرس من خلال ذلك مختلف افكار المنظرين الاقتصاديين الغربيين الى عوامل الادخار وعوامل الاستثمار ، ويستعرض أهم النماذج الاقتصادية التي تستخدم في تحديد الحجوم المثلوية للتراكم وعلاقتها بمعدلات النمو ، مع اشارة خاصة الى مشكلات التراكم في البلدان النامية . وتحظى هذه النظريات بدراسة انتقادية معمقة ، ومركزة ، وعلمية مبسطة في نفس الوقت ، بشكل يجعلها ذات قيمة للاقتصاديين في المستويات الاكاديمية المختلفة ، ولدارسي العلوم الاقتصادية بشكل عام .

اننا اذ نقدم هذا الكتاب باللغة العربية بعد أن قدمنا قبله «مشكلات النقد والأنظمة النقدية التسليفية في الرأسمالية» و «الكينزية الحديثة» (★) فاننا نهدف من وراء ذلك الى المساهمة في املاء الفراغ الكبير الذي تعاني منه المكتبة الاقتصادية في مجال النظريات الاقتصادية الحديثة .

ان التعليم الاقتصادي في الجامعات العربية يعني ، في رأينا ، من تقييصتين هامتين : الأولى ، وهي اتباع الطريقة التقليدية ، حيث يطلب من الطالب «هضم» هذه النظرية او تلك وكأنها الكلمة الأولى والأخيرة ، لا يدخلها الشك لا من يمينها ولا من شمالها ، فيتخرج الطالب وليس في رأسه ، غالباً ، الا بعض الجمل «الياipse» التي لا تقبل النقاش او الجدال . ويصل الامر بأساتذة الاقتصاد في ترسينخ هذا المنهج في عقل الدارسين الى اتباع طريقة الامتحان بـ «نعم» او «لا» ، او باشارات (—) (+) على عدد كبير من التراكيز الاقتصادية التي تقدم للطالب على اوراق الامتحان وكأنه يعلم الاقتصاد ، وهو علم اجتماعي ، قد تحول الى علم في الحساب .

الثانية : وهي اشغال الدارسين منذ الكلمة الأولى بالعلاقات الرياضية ، وتحويل جميع القضايا الاقتصادية الى مجرد رموز رياضية ، وتحويل حياة المجتمع الاقتصادية بكاملها ، بكل تعقيداتها ، الى حركات بلهاء لهذه الرموز الرياضية على

---

(★) صدر الكتاب عن دار الطيبة ، الاول عام ١٩٧٩ ، والثاني عام ١٩٨٠ .

الورق . لا أحد ينكر بأن استخدام الطرق الرياضية قد وفر امكانيات هائلة امام تطور جميع العلوم ، الا ان استخدامها في العلوم الاجتماعية لا يمكن ان يتحقق النتائج المرجوة اذا لم يُؤخذ بالاعتبار تطور العلاقات الاجتماعية نفسها ، وانعكاس هذا التطور على المتغيرات الاقتصادية .

ان الكتاب الذي نقدمه الان يعرض نظريات التراكم على اساس منهجية جدلية انتقادية ، كما يستعرض طرق النمذجة الرياضية للعمليات الاقتصادية ، موضحا شروط وامكانيات استخدام هذه الطرق في ظروف الاقتصاد الرأسمالي .

وستخدم في الكتاب مصطلحات محددة ، ولذلك فقد رأينا اعطاء تعريف مختصر لاهم هذه المصطلحات التي قد تشير التساؤل لدى القارئ ، وذلك قبل البدء في قراءة الكتاب . والمصطلحات التي رأينا توضيحها هي :

**«تجهيز الرأسالي للعمل** : مؤشر يعكس مستوى تجهيز العمل برأس المال الاجمالي (الأساسي والمدائر) .

**تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية الاساسية** : مؤشر يعكس مستوى تجهيز العاملين المشتغلين في فروع الانتاج المادي بالارصدة الانتاجية الاساسية .

ادوات العمل ومعداته ، والابنية الانتاجية والمنشآت واللوازم التي تخدم عددا من الدورات الانتاجية وهي محتفظة بشكلها الطبيعي ، وتنقل قيمتها الى المنتجات الجديدة تدريجيا ، كأجزاء ، بمقدار اهلاكها . في الزراعة تشمل هذه الارصدة الانتاجية الاساسية الحيوانات الحية ، ومنظآت الري ، والمغروبات التي تعيش سنوات عديدة . تعرض هذه الارصدة بواسطة التوظيفات الرأسمالية الجديدة وحسابات الاهلاك .

يتحدد مؤشر تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية بواسطة تقسيم القيمة السنوية الوسطية لهذه الارصدة على العدد السنوي الوسطي للعاملين .

**استيعاب الارصدة** : قيمة الارصدة الانتاجية الاساسية (رأس المال الاساسي) بالنسبة لوحدة المنتجات . وهو معكوس مؤشر مردودية الارصدة .

**مردودية الارصدة** : حجم الانتاج بالنسبة لوحدة من قيمة الارصدة الانتاجية الاساسية (رأس المال الاساسي) . ويعكس هذا المؤشر مستوى فعالية استخدام الارصدة الانتاجية الاساسية .

**الاستيعاب الرأسمالي** : مؤشر يعكس نسبة رأس المال الأساسي القائم في فترة زمنية ما الى حجم الانتاج المتحقق خلال هذه الفترة ، او الى جزء من هذا الانتاج وهو الدخل القومي ، او الدخل الصافي ، او الربح . يميز في الادبيات الاقتصادية بين «**الاستيعاب الرأسمالي الوسطي**» (معامل رأس المال) و «**الاستيعاب الرأسمالي الحدي**» (معامل رأس المال الحدي) .

**معامل رأس المال** : نسبة رأس المال الاساسي الى الانتاج المتحقق خلال فترة معينة . في الادبيات الاقتصادية السوفيتية (كما في هذا الكتاب) يقصد بهذا المؤشر

نسبة التوظيفات الرأسمالية الى الزيادة في الانتاج (الدخل) . اما النسبة بين الارصدة الانتاجية الاساسية والانتاج المتحقق (الدخل) فيعبر عنها مؤشر استيعاب الارصدة .

**مردودية رأس المال :** مؤشر يعكس فعالية استخدام التوظيفات الرأسمالية في الارصدة الانتاجية الاساسية والم دائرة . يعتبر هذا المؤشر من الناحية الكمية معكوس مؤشر الاستيعاب الرأسمالي .

**التوظيفات الرأسمالية :** اتفاق الموارد المادية والنقدية والعمل الموجه الى تجديد انتاج الارصدة الاساسية (رأس المال الاساسي) ناقصا تعويض اهتلاكها الجزئي الذي يجري من خلال الانفاق على الاصلاح الرأسمالي .

**الاستيعاب المادي :** وهو نسبة قيمة النفقات المادية الى كامل قيمة الانتاج . يعكس هذا المؤشر نسبة العمل الماضي المجسد لتضمن في قيمة الانتاج الاجتماعي او الدخل القومي . يدخل في النفقات المادية النفقات الجارية (المواد الخام ، المواد المساعدة ، المواد نصف المصنوعة ، الوقود ، الطاقة) ، وكذلك اهتلاك الارصدة الاساسية . ويمكن ان يستخدم مؤشر الاستيعاب المادي الذي يعكس النفقات المادية الجارية فقط ، بدون الاهتلاكات ، يعتبر من اهم المؤشرات على فعالية الانتاج الاجتماعي .

## المترجم

## المدخل

شغلت مسألة التراكم على الدوام مكانة هامة في منظومة أفكار الاقتصاد السياسي البرجوازي . ففي كل نظرية اقتصادية تصور معين حول عملية التراكم . ولقد أزداد الاهتمام بهذه المسألة بشكل خاص في المرحلة المعاصرة . ويرجع ذلك إلى الاهتمام المتزايد بمسائل النمو الاقتصادي التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التراكم . ومع تزايد قوة التدخل الحكومي في الاقتصاد يتزايد أيضاً الاهتمام بالجوانب المختلفة للتراكم إذ يعتبر التراكم القنال الأكثر مرنة للاستخدام النهائي للدخل القومي .

في النظرة إلى مسألة التراكم تظهر وظيفتا الاقتصاد السياسي البرجوازي . فعندما يقوم الاقتصاد السياسي البرجوازي بوظيفته الإيديولوجية يحاول طمس الطابع الطبيعي لمسألة التراكم ، حيث ينظر إلى هذه المسألة باعتبارها مهمة تكنو - اقتصادية بحتة من مهام توزيع الدخل القومي التي لا تتوقف على النظام الاجتماعي القائم . من هذه الواقع يظهر المجتمع كذات اقتصادية واحدة ، وتتجاهل البنية الاقتصادية والتناقضات الداخلية كلية .

يرى الاقتصاد السياسي في التراكم ليس مجرد وسيلة لتجديد الانتاج الموسع الناتج فحسب ، بل أيضاً عملية لتجدد الانتاج الموسع للعلاقات الاجتماعية . «في التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة يتحقق ليس فقط تجديد الانتاج البسيط ، وإنما أيضاً تجديد الانتاج في حدود متوسعة ، رغم أن هذا الأخير لا يتحقق في مستوى واحد . فمع الزمن ينتج أكثر فأكثر ، ويستهلك أكثر فأكثر ، وبالنتيجة تحول كمية من المنتجات أكبر إلى وسائل انتاج . ولكن هذه العملية لا تعتبر تراكماً لرأس المال ، ولا تعتبر ، وبالتالي ، وظيفة للرأسمالي ، وذلك ما دامت وسائل انتاج العامل ، وبالتالي ، منتجة ووسائله المعيشية لا تقف في مواجهته ، بعد ، في صورة رأس مال» (1) وهكذا ، فقد وجه مؤسساً الماركسية الاهتمام ليس فقط إلى الملامح العامة للتراكم في التشكيلات الاجتماعية المختلفة ، بل أيضاً إلى الخصائص المميزة للتراكم الرأسمالي . فتراكم رأس المال لا يعني مجرد زيادة حجم وسائل الانتاج ؛ انه يغير عن التطور اللاحق للتناقضات الصدامية للرأسمالية . لذلك فإن تحليل مسائل التراكم يتطلب دراسة ليس فقط العلاقة المتبادلة بين التراكم وعمليات النمو

(1) كارل ماركس وفريديريك إنجلز ، المؤلفات (بالروسية) ، الجزء ٢٣ ، من ٦١١ .

الاقتصادي ، والاستهلاك ، وإنما أيضًا كاملاً منظومة العلاقات الاقتصادية للمجتمع البرجوازي .

وتؤدي نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، أيضاً وظيفة عملية . ان تحليل اوالية mechanism التراكم وخواصها الكمية ضروري بالنسبة للاقتصاديين البرجوازيين من أجل رسم السياسة الاقتصادية الملائمة للدولة ، من أجل تبرير او تقد الاجراءات المموضة في الميدان الاقتصادي . ان لدراسة هذا الجانب في نظريات التراكم أهميتها ذلك لأن تجديد الانتاج الموسع في التشكيلات الاجتماعية — الاقتصادية المختلفة يمتلك عدداً من الخواص الكمية العامة . وهذا ما يشكل أساساً لدراسة النظريات البرجوازية في التراكم باعتبارها عنصراً من عناصر النظريات العامة في النمو موضوع بحث مستقل .

ان للنظريات المعاصرة في التراكم جذوراً عميقة في تاريخ الانتماء الاقتصادي . ويعكس تطور الافكار حول التراكم تغيرات في الظروف المادية لتجدد الانتاج الرأسمالي . لذلك فان مجرد العرض التاريخي القصير يستطيع اظهار الارتباط السببي بين هذه الافكار البرجوازية او تلك وبين العمليات الاقتصادية الموضوعية . وبالرغم من تشابه الموقف الطبيعي للاقتصاديين البرجوازيين فهناك أيضاً اختلافات جوهرية في نظرتهم الى المسائل المموضة في نظرية التراكم . ان دراسة هذه الاختلافات من خلال تاريخ الافكار الاقتصادية تسمح بالوصول الى تقويم تميزي لهذه النظرية او تلك والتعمق أكثر في بحث العلاقات بين النظرية الاقتصادية وبين مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة .

يشمل العرض التاريخي لنظريات التراكم مرحلتين . تتصف المرحلة الأولى بنظرية الاقتصاديين البرجوازيين الى تعظيم maximization التراكم باعتباره ظاهرة مرغوبة جداً . « كدسوأ ، كدسوأ » ففي هذا موسى والأنبياء (١) . بهذه الكلمات يصف ماركس في « رأس المال » وجهة النظر هذه في التراكم . لقد وقف بعض الاقتصاديين ، بالخصوص من اوساط اقطاعية او برجوازية صغيرة ، في معارضة الموقف التفاولي من هذه المسألة . ولكن بمقدار تفاقم تناقضات الرأسمالية بمقدار ما يظهر بأن التراكم ليس عامل نشوء فحسب ، بل يمكن أن يكون أيضاً سبباً لاحتلال النسبات في الاقتصاد . أما المرحلة الثانية فهي مرحلة اعتراف الاقتصاديين البرجوازيين بتناقضية عملية التراكم ، حيث لا يكون بمقدور الرأسمالية استخدام الموارد المتاحة . في هذه الظروف يمكن أن يكون تزايد الحجم العام لهذه الموارد عقيماً وينادي إلى مزيد من الخسائر .

في الوقت الحاضر يؤكد الاقتصاديون البرجوازيون على جانبيين لمسألة التراكم : الطلب على المانع الرأسمالية وعرض المانع الرأسمالية . وقد ظهرت بهذا الخصوص

مؤلفات كثيرة جدا حول التوافق بين الادخارات والاستثمارات تحمل وجهات نظر متناقضة جدا . وليس في ذلك ما يثير الدهشة اذا اخذنا باعتبارنا عينات الاساس المنهجي العلمي لدى الاقتصاديين السياسيين البرجوازيين المعاصرين . ويبرز ذلك أيضا في فهمهم للعوامل المؤثرة على الاستثمارات والادخارات ، وفي تقويمهم لأهمية هذه العوامل ولعلاقتها السببية . ان القيام بنظمنة systematization مختلف المنطلقات والتقويم الانتقادى لها ضروريان من أجل الكشف عن الجوهر الفعلى لهذه الظواهر .

في ظروف انفجار الثورة العلمية – التكنيكية تظهر جوانب جديدة أخرى في نظريات التراكم . فاستخدام الطرق الاقتصادية – الرياضية والحسابات الالكترونية يسمح بطرح مسألة أمثلة Optimization هذه التناسبات او تلك ، بما في ذلك مسألة الجروم المثلوية Optimum للتراكم . والى جانب ذلك فان تطور الطرق الكمية في العلم الاقتصادي لا يمكن له أن يشعر بدون التحليل النوعي للظواهر الاجتماعية .

في ظروف الثورة العلمية – التكنيكية تكتسب اهمية خاصة بنية التراكمات ايضا كعامل نمو اقتصادي متزايد الاهمية بالمقارنة بالجروم العامة لرصيد التراكم . فكما هو معلوم ، تتوقف معدلات التقدم العلمي – التكنيكى الى حد كبير على تأهيل العاملين ، ذلك أن المستوى الاعلى للتكنيك يكون بحد ذاته ممكنا فقط مع توفر العلماء والعاملين العلميين في الانتاج . ويحاول الاقتصاديون البرجوازيون أن يستمدوا من هذه الواقع التي لا تقبل الجدل تصورا جديدا حول عملية التراكم . فقد حظيت بانتشار واسع النظرية البرجوازية حول «الاستثمارات في رأس المال البشري» ، التي تتضمن محاولة المطابقة بين ملكية وسائل الانتاج و «ملكية» المعارف والمؤهلات . وغالبا ما يتمتزج في هذه النظرية المنطق التبريري مع المحاولات المفيدة حقا لتحديد فعالية الانفاق على التعليم والوجه الآخر غير الانتاجية . ويستغل الاقتصاديون البرجوازيون الاهتمام باقتصاديات التعليم والصحة وغيرها من الفروع الجديدة في علم الاقتصاد من أجل اثاره الاهتمام باستنتاجاتهم حول التوسيع غير المحدود لمفهوم تراكم رأس المال وغياب الاستغلال الرأسمالي .

وتشغل بين النظريات البرجوازية للتراكم مكانة خاصة تلك النظريات التي تتناول خاصية التراكم في البلدان النامية . وفي هذه البلدان تختلف الظروف الاقتصادية عن تلك الظروف التي اعتاد الاقتصاد السياسي البرجوازي على التعامل معها . وهذا ما اضطر كثيرين من المؤلفين البرجوازيين لصياغة نظريات خاصة للتراكم من أجل البلدان النامية تتوصل بشكل رئيسي الى الاستنتاج باستحاله حل مسألة التراكم بدون اجتذاب رأس المال الاجنبي على نطاق واسع . ان استعراض الكثير من المؤلفات التي تتناول مسائل التراكم في البلدان النامية يسمح بالقيام بنقد الوصفات البرجوازية لحل هذه المسألة واظهار الطرق الحقيقة للتطور الاقتصادي اللاحق .

# الفَصْلُ الْأُولُ

## تطوّر أفكار الاقتصاد السياسي البرجوازية حول التراكم

### ١ - النظرية الكلاسيكية والنظريات السطحية

حدد الاقتصاديون البرجوازيون منذ فجر اسلوب الانتاج الرأسمالي العلاقة بين التراكم والتطور الاقتصادي . ولكن الاهتمام بمسألة التراكم لم يكن واحداً لدى المدارس المختلفة . فالاهتمام الاكبر بهذه المسألة جاء على يد الاتجاهات ذات المنطلق الدينامي المهمة بمستقبل النظام في النظرية الاقتصادية . وعلى العكس ، فقد غضت الاتجاهات ذات المنطلق الكوني (الستاتي) من اهمية مسألة التراكم . كما لعب دوراً هاماً الاختلاف بين المنطلق الاقتصادي الجزئي microeconomic والمنطلق الاقتصادي الكلي macroeconomic . فالمنطلق الاقتصادي الجزئي ينظر الى تجديد انتاج رأس المال الاجتماعي كحصيلة اجمالية لتجديد انتاج رؤوس الاموال الفردية . فاذا كان كل رأس المال فردي يتزايد على حساب التراكم فان نمو رأس المال الاجتماعي يمثل الحصيلة الميكانيكية لهذه الزيادات الفردية . مثل هذه المنهجية تطمس عملياً القسم الاكبر من اشكالية التراكم . اما في ظل المنطلق الاقتصادي الكلي فيؤخذ بالاعتبار بأن نتائج تجديد الانتاج على النطاق الاجتماعي يمكن ان تختلف جوهرياً عن اهداف ورغبات رؤوس الاموال الفردية . بينما يتصرف الاقتصاد السياسي الماركسي بالتمييز دائماً بين قانونيات تجديد انتاج رأس المال الفردي وقانونيات تجديد انتاج رأس المال الاجتماعي . ولم يعترف الاقتصاد السياسي البرجوازي بتناقضية التراكم على النطاق الاجتماعي الا بعد ان ضربت الازمات الاقتصادية النظام الرأسمالي وهزته من أساسه .

يرجع الكثيرون المنطلق الاقتصادي الكلي في تحليل الانتاج الى الكينزية . ولكن ذلك ، برأينا ، نوع من التبسيط . في الواقع الفعلي تتضمن النظريات الاقتصادية البرجوازية عناصر النظرية الى المسألة من وجهة نظر المشروع ومن وجهة نظر

الاقتصاد ككل . وقد يمكن أن تغلب وجهاً النظر هذه أو تلك . لذلك فإن مسألة التراكم كانت مطروحة قبل ظهور الكينزية بوقت طويل حتى من قبل تلك المدارس التي تميل إلى تفضيل المنطلق الاقتصادي الجزائري في البحث . وأكثر من ذلك ، فقد اتصفت المركانتيلية ، المدرسة الاقدم ظهوراً في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، بالمنطلق الاقتصادي الكلي . لقد طرح المركانتيليون مسألة زيادة ثروة البلاد ككل دون الاهتمام بمسائل التوزيع والمستوى الفردي للدخل . كان هذا الاهتمام بالمسائل الاقتصادية الوطنية العامة نتيجة لمحاولة المركانتيليين صياغة سياسة اقتصادية أكثر عقلانية ، بما في ذلك سياسة التراكم . كان ذلك تعبيراً عن قصور في فهمهم للطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية والبالغة في امكانيات التدخل الحكومي ، وانعكاساً للضرورة الموضوعية للدعم الرأسمالية الناشئة من جانب الدولة من أجل تحقيق التراكم الولي لرأس المال وأزالة العوائق الاقطاعية المتمثلة في الامتيازات والقيود الاجتماعية وانغلاق الاقتصاد الطبيعي ، والنظام الحرفي ، وغير ذلك .

كان المركانتيليون ينطلقون من أن مصدر خلق القيمة هو ميدان التداول ولا يعترفون إلا بشكل واحد للثروة وهو المعادن الثمينة . لذلك كانوا يتمسكون بتحقيق ميزان تجاري إيجابي وجذب الذهب إلى البلاد ، وكانوا يجدون في الاحتياطي الذهبي القوة الاقتصادية للدولة . أما بالنسبة لمسألة التراكم فإن آراء المركانتيليين لم تكن خاطئة إلى الحد الذي يتراءى لدى النظرة الأولى . بالطبع ، لا تستطيع التجارة الخارجية تحقيق تزايد الثروة الاجتماعية في ظروف التبادل المتكافئ . ولكن النتيجة العملية لسياسة المركانتيلية ، كما يفترض أن تكون ، هي ارتفاع معدل التراكم في المجتمع ، وهذا ما يشكل تطوراً بنرياً لا يمكن الفرض من قيمته . في الحقيقة ، إن التجارة ، إذ لا تزيد قيمة الانتاج الاجتماعي ، فهي تعيد توزيعه بنقله من أيدي الطبقات التي تعيش على اقتصاد طبيعي إلى التجار ومالكي المشاغل (المافيكتورات) . على نطاق المجتمع كان هذا يعني الارتفاع الأكيد في معدلات تراكم الدخل القومي . ولم يكن من قبيل الصدفة أن ينظر المركانتيليون نظرة سلبية إلى الاستهلاك الطفيلي . في تلك المرحلة كان البرجوازي يقتصر في الاستهلاك من أجل التراكم . ورغم أن المركانتيليين لم يفهموا أواية التراكم على النطاق الاجتماعي وعملية خلق القيمة فإن سياستهم كانت تؤدي موضوعياً إلى توسيع التراكم بشكل ملموس . وتحتل سياسة احتذاب النقد إلى البلاد أهمية كبيرة من وجهة نظر التراكم . لقد وجدت المركانتيلية في زيادة الكتلة النقدية وسيلة لتخفيض معدل الفائدة . كتب الاقتصادي الانكليزي ي. برينر : «إن نظرياتهم في النشاط الاقتصادي تتباين مع تصورات غارفي عن الدورة الدموية (عام ١٦٢٨) في جسم الإنسان . فمعدل الفائدة يقوم بدور مضخة القلب ، والنقود – جوهر الدم» (١) .

---

(1) I. Brenner. *Theories of Economic Development and Growth*. London, 1966, p. 17.

في جوهر الامر ، ان تخفيض معدل الفائدة وتسهيل الاقراض يُؤديان ايضا الى اعادة توزيع الدخل القومي في مصلحة الطبقة الاستثمارية . ويظهر ذلك بوضوح، على الاخص ، اذا تذكّرنا انه في ذلك العصر كان ينتشر الربا الذي يتصرف بالاستخدام غير الانتاجي للموارد انتشارا واسعا . ان الافكار المركاتيلية تتجاوب الى حد معين مع النظريات البرجوازية المعاصرة في التوسيع النقدي .

كان المركاتيليون بعيدين عن فهم جوهر الفائدة والنقد ايضا . كانوا يفهمون الترابط المعقّد دائما فيما سطحيا : فالفائدة يعتبرونها تابعا لكمية النقد في التداول، وبشكل ادق ، لكمية المعادن الثمينة . لقد كان ذلك انعكاسا من نوع خاص للحاجات العملية الى الاموال ، الى الفاء التسليف الربوي ، الموجه غالبا لاغراض استهلاكية وليس انتاجية . وبالرغم من ظاهر النظرية المركاتيلية فانها لم تكن حريصة على زيادة كمية النقود في البلاد بمقدار ما كانت تسعى الى زيتها في ايدي الطبقة البرجوازية . ان التأكيد على النشاط الفعال للكتلة النقدية كان يرتبط بانتقاد النظام النقدي السابق ، عندما كانت ، حسب كلمات ف. انجلز ، «الامم تقف في مواجهة بعضها البعض ، كالبخلاء ، متشبثة بكيس النقود الغالي عليها جدا ، وهي ترمي جاراتها بنظرات الحسد والريبة» (!) .

ويرتبط بال موقف من مسألة التراكم موقف المركاتيلية ايضا من تزايد السكان. كان المركاتيليون يؤكدون على النتائج الايجابية لتزايد السكان . ويرهون على ذلك اهتمامهم لا بالدخل الفردي وإنما بالحجم العام لثروة البلاد . فتزايد السكان كان يجب أن يتحقق ، برأي المركاتيليين ، نتبيتين هامتين : الاولى ، تزايد عدد دافعي الضرائب ، والثانية ، امكانية ارتفاع الوزن النسبي للسكان الصناعيين . وبكلمة أخرى ، فإن النتائج مرتبطة بارتفاع معدل التراكم . فالمركاتيليون ، (على مثال توomas مان) كانوا يؤكدون صراحة على أن المهم ليس تزايد السكان بشكل عام ، وإنما تزايد السكان التجاريين – الصناعيين الذين يقومون بالادخار .

ان الكثرين من الاقتصاديين البرجوازيين يرون مساهمة المدرسة الفزيوقرطية في مسألة التراكم في ظهور مفهوم النمو الاقتصادي والانتقال الى تحليل الانتاج بالنسبة للفرد من السكان . حتى أن البعض يجد في نظرية فرانسوا كيني بداية التحليل القائم على «الانفاق – الناتج» ، أي أساس ميزان ما بين الفروع . يطرح وجهة النظر هذه ، على سبيل المثال ، الاقتصادي الانكليزي ل. روبنس (٢) . ولا بد من الاقرار بأن مثل وجهة النظر هذه تشكل «تحديدا» للأفكار الفزيوقرطية ، هذا رغم أن دور «اللوحة الاقتصادية» لفرانسوا كيني في فهم اوالية الانتاج والتوزيع على النطاق الاجتماعي كان عظيما بالفعل ، كما أكد على ذلك مؤسسو الماركسية

(١) ماركس وانجاز ، المؤلفات ، ج ١ ، ص ٥٤٤ ،

(2) L. Robbins. The Theory of Economic Development in the History of Economic Thought. New York, 1968, p. 5 - 6

اما مساهمة الفزيوقراطيين في نظرية التراكم فانها اكثـر من متواضـعة. ويرجـع ذلك الى ان المـركـاتـيـلـيـن لم يمتلكـوا فـهـما صـحـيـحاـ للـرـبـعـ عـلـىـ رـأـسـ الـمـالـ . كـتـبـ كـارـلـ ماـركـسـ فيـ «ـنـظـريـاتـ الـقـيـمةـ الرـائـدـةـ»ـ :ـ «ـيـرـىـ الفـيـزـيـوـقـرـاطـيـوـنـ فـيـ الـرـبـعـ مـجـرـدـ أـجـرـ مـنـ نـوـعـ خـاـصـ اـكـثـرـ اـرـتـفـاعـاـ ،ـ يـدـفـعـهـ مـلـاـكـ الـأـرـضـ وـيـسـتـهـلـكـ الـرـاسـمـالـيـوـنـ كـدـخـلـ .ـ .ـ .ـ .ـ (ـ1ـ)ـ وـلـكـنـ اـذـاـ كـانـ الـرـبـعـ يـسـتـهـلـكـ كـدـخـلـ فـلـاـ يـوجـدـ ،ـ وـلـاـ يـمـكـنـ اـنـ يـوـجـدـ تـرـاـكـمـ رـاسـمـالـيـ .ـ وـمـنـ الـمـلـوـمـ اـنـ «ـالـلـوـحـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ»ـ لـفـرـانـسـوـ كـيـنـيـ تـتـضـمـنـ تـجـدـيدـ الـاـنـتـاجـ الـبـسيـطـ فـقـطـ وـلـاـ تـحـاـوـلـ الـاـنـتـقـالـ اـلـىـ دـرـجـةـ اـعـلـىـ فـيـ التـحـلـيلـ .ـ وـلـاـ تـأـخـذـ الـلـوـحـةـ بـالـعـتـبـارـ وـجـودـ رـأـسـ مـالـ اـسـاسـيـ فـيـ الـفـرـوعـ غـيـرـ الـزـرـاعـيـةـ .ـ وـبـالـتـالـيـ ،ـ لـاـ يـمـكـنـ حـتـىـ اـنـ تـتـصـورـ بـمـاـذاـ يـمـكـنـ اـنـ يـتـجـسـدـ الـرـبـعـ الـمـتـرـسـمـ لـلـصـنـاعـيـوـنـ .ـ

وبـالـرـغـمـ مـنـ ذـلـكـ فـأـنـ اـفـكـارـ الـفـيـزـيـوـقـرـاطـيـوـنـ لـعـبـتـ دـوـرـهـاـ فـيـ تـشـكـلـ النـظـرـيـةـ الـبـرـجـواـزـيـةـ فـيـ التـرـاـكـمـ ،ـ وـبـالـأـخـصـ اـسـتـنـكـارـ اـسـرـافـ فـيـ الـكـمـالـيـاتـ وـمـدـحـ التـقـشـفـ .ـ فـقـدـ كـانـ ذـلـكـ بـدـاـيـةـ سـلـسلـةـ طـوـيـلـةـ مـنـ اـفـكـارـ الـبـرـجـواـزـيـةـ التـيـ تـرـىـ فـيـ التـرـاـكـمـ نـتـيـجـةـ لـ«ـتـقـشـفـ»ـ الـرـاسـمـالـيـوـنـ .ـ يـشـيرـ كـارـلـ مـارـكـسـ ،ـ بـعـدـ اـسـتـشـهـادـ بـجـ.ـ غـارـنـيهـ ،ـ اـلـىـ الـاـتـفـاقـ بـيـنـ الـفـيـزـيـوـقـرـاطـيـوـنـ وـآـدـمـ سـمـيـتـ فـيـ هـذـهـ مـسـأـلـةـ (ـ2ـ)ـ .ـ يـشـجـبـ كـيـنـيـ بـحـزمـ الـمـالـكـيـيـنـ الـعـقـارـيـيـنـ بـسـبـبـ التـبـذـيرـ الـذـيـ يـقـومـوـنـ بـهـ وـيـدـعـوـهـمـ لـاـسـتـشـامـ مـداـخـيلـهـمـ فـيـ اـعـمـالـ الـرـيـ وـتـحـسـيـنـ اـنـتـاجـيـةـ الـزـرـاعـةـ .ـ وـرـغـمـ كـلـ سـذـاجـةـ هـذـهـ الدـعـوـةـ عـمـلـيـاـ فـانـهـاـ تـعـكـسـ فـهـماـ وـاضـحـاـ لـضـرـورـةـ التـرـاـكـمـ فـيـ الـزـرـاعـةـ .ـ

وبـشـكـلـ عـامـ ،ـ يـلـفـتـ الـاـنـتـبـاهـ فـيـ مـؤـلـفـاتـ كـيـنـيـ ذـلـكـ الـحـمـاسـ فـيـ الـاـسـتـخـدـامـ التـقـشـفـيـ لـلـثـرـوـاتـ الـمـتـرـاـكـمـةـ اـكـثـرـ مـنـهـ اـلـىـ خـلـقـ ثـرـوـاتـ جـدـيـدةـ .ـ اـنـهـ يـطـلـقـ عـلـىـ الـاـمـةـ التـيـ تـعـانـيـ مـنـ الـاـثـارـ الـمـدـمـرـةـ لـلـبـذـخـ لـقـبـ الـاـمـةـ الـفـقـيـرـةـ .ـ وـيـبـدـوـ اـنـ وـضـعـ فـرـنـسـاـ مـاـ قـبـلـ الـثـوـرـةـ الـذـيـ كـانـ يـتـصـفـ بـالـاـسـتـهـلـاكـ الـطـفـلـيـ الـهـائـلـ مـنـ جـانـبـ الـطـبـقـةـ الـاـقـطـاعـيـةـ كـانـ لـهـ تـأـيـيـدـ عـلـىـ هـذـهـ النـظـرـيـةـ .ـ فـيـ تـلـكـ الـظـرـوفـ كـانـ تـزـايـدـ الـمـنـتـوـجـ الـاـضـافـيـ يـزـيدـ فـقـطـ الـاـسـتـهـلـاكـ الـطـفـلـيـ ،ـ ذـلـكـ اـنـ الـمـنـتـوـجـ الـاـضـافـيـ يـتـجـمـعـ فـيـ خـلـالـ قـنـالـاتـ مـخـتـلـفـةـ (ـالـرـبـعـ الـضـرـائـبـ ،ـ الـعـشـرـيـةـ الـكـنـيـسـةـ ،ـ الـغـ لـدـىـ الـطـبـقـاتـ السـائـدـةـ)ـ .ـ

لـقـدـ طـرـحـ الـفـيـزـيـوـقـرـاطـيـوـنـ فـكـرـةـ الـقـوـانـيـنـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـمـوـضـوعـيـةـ التـيـ كـانـتـ خـطـوـةـ هـامـةـ اـلـىـ الـاـمـامـ عـلـىـ طـرـيقـ فـهـمـ الـوـاقـعـ الـفـعـلـيـ .ـ وـلـكـنـ هـذـاـ كـانـ يـعـنـيـ فـيـ الـوـقـتـ نـفـسـهـ التـخـلـيـ عـنـ اـفـكـارـ الـمـرـكـاتـيـلـيـةـ حـولـ الـسـيـاسـةـ الـحـكـومـيـةـ الـنـشـيـطـةـ ،ـ وـبـالـأـخـصـ ،ـ فـيـ مـيـدانـ التـرـاـكـمـ .ـ

لـقـدـ كـانـ لـنـظـرـيـةـ آـدـمـ سـمـيـتـ الـمـرـكـزـةـ اـلـىـ نـظـرـيـةـ الـقـيـمةـ فـيـ الـعـمـلـ اـهـمـيـةـ كـبـيرـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـاـقـتـصـادـ الـسـيـاسـيـ .ـ فـقـدـ ظـهـرـ تـصـورـ وـاضـحـ حـولـ التـرـاـكـمـ باـعـتـبـارـهـ عـمـلـيـةـ اـسـتـخـدـامـ الـحـجـومـ الـفـعـلـيـ ،ـ وـلـيـسـ فـقـطـ مـجـرـدـ اـنـفـاقـ الـمـبـالـغـ الـنـقـدـيـةـ .ـ وـلـكـنـ بـالـمـقـارـنـةـ بـالـاـهـمـيـةـ الـكـبـيرـةـ لـمـسـاـهـمـةـ آـدـمـ سـمـيـتـ فـيـ الـاـقـسـامـ الـاـخـرـىـ لـلـعـلـمـ الـاـقـتـصـادـيـ ،ـ فـقـدـ

(ـ1ـ)ـ مـارـكـسـ وـانـجـلـزـ ،ـ الـمـؤـلـفـاتـ ،ـ جـ ٢٦ـ ،ـ الـكـتـابـ Iـ ،ـ مـنـ ١٧ـ .ـ

(ـ2ـ)ـ مـارـكـسـ وـانـجـلـزـ ،ـ الـمـؤـلـفـاتـ ،ـ جـ ٢٦ـ ،ـ الـكـتـابـ Iـ ،ـ مـنـ ٣٦ـ .ـ

كانت مساهمنته في مسألة التراكم أقل أهمية نسبياً . وبالدرجة الاولى تظهر لدى آدم سميث بوضوح بالغ النظرة الاقتصادية الجزئية الى التراكم . فبالرغم من مؤلفه الاساسي ( «بحث في طبيعة واسباب ثروة الام» ) لم يكن سميث ينظر الى الشعوب باعتبارها ذاتا للثروة . كان الانتاج الاجتماعي يظهر عنده كمجموع من الخلايا الفردية . يكتب سميث : «تنمو رؤوس الاموال بنتيجة التقشف وتتقلص بنتيجة الاسراف وسوء التصرف .. فكما يمكن ان يتزايد رأس مال الشخص المنفرد بمقدار المبلغ الذي يدخله من دخله او ربحه السنوي ، كذلك رأس مال المجتمع بكامله ، الذي يعادل رأس المال الكامل لجميع الاشخاص الافراد الذين يشكلون هذا المجتمع ، يمكن ان يتزايد بنفس الطريقة» (1) وهكذا ، كلما كان الافراد اكثر تقشفاً ، وكلما كان الجزء من الدخل او الربح المقتضى عن الاستهلاك الشخصي اكبر ، كلما تزايد رأس مال المجتمع بكامله بمعدلات اسرع . كان سميث يعتمد على التقشف الشامل في اتفاق المداخيل . وكان يتوجه بنقد شديد الى التبذير باعتباره ظاهرة معادية للمجتمع .

كان آدم سميث يفهم بالتراكم رأس المال المتغير ، اي تزايد العمالة بمساعدة اموال نقدية اضافية . كان هذا الفهم ناجحاً عما يسمى بـ دوغما سميث القائلة بأن المنتوج بكامله يتالف في نهاية المطاف فقط من القيمة المنتجة حديثاً . في مؤلفات مؤسسي الماركسية اعتبرت هذه الدوغما لا علمية . فاذا كانت هذه الدوغما خاطئة في ايام آدم سميث عندما لم تكن وسائل الانتاج تشغل بعد وزناً نسبياً هاماً في تكوين المنتوج الاجتماعي ، فانها لدى الاقتصاديين البرجوازيين اللاحقين أصبحت اكتر بعدها عن الصواب . لم يستطع آدم سميث الا ان يعترف بأن قيمة وسائل الانتاج المستهلكة تدخل في قيمة كل بضاعة منفردة . ولكن كأن ينطلق من انه يمكن في نهاية المطاف «تفكيك» النفقات على انتاج البضاعة الى اجر وارباح . لكن الاقتصاد السياسي يدرس العمليات الاقتصادية خلال فترة محددة ، غالباً ما تكون سنة . وبالطبع ، لا يمكن في الاطار الزمني تجاهل العمل الماضي .

ان النظرة الى التراكم باعتباره تزايد عدد العاملين كانت تتفق مع النظرية العامة لآدم سميث حول تطور الانتاج الاجتماعي . كان سميث يرى مصدر هذا التطور في زيادة عدد العاملين ورفع انتاجية عملهم . ولكن رفع انتاجية العمل ترتبط بتعظيم التقسيم الاجتماعي للعمل . وكلما كان العدد اكبر كانت امكانية تقسيم العمل اكبر من وجهة نظر تنظيم الانتاج نفسه وسعة السوق .

في مسائل نظرية التراكم قدم رائد آخر من رواد الاقتصاد السياسي البرجوازي وهو دافيد ريكاردو ، اضافات هامة . يكمن الاختلاف الجوهرى بين ريكاردو وسميث في التقويم المختلف لآفاق التراكم . كانت نظرية ريكاردو الى هذه الآفاق تشاوئمية . فحسب تصوراته ، يؤدي تطور الرأسمالية الى رفع نصيب الريع في الدخل القومي ، وبالمقابل ، الى انخفاض نصيب الربيع الاستثماري . ويؤدي الانتقال

---

(1) آدم سميث ، بحث في طبيعة واسباب ثروة الام ، موسكو ١٩٦٢ ، من ٢٤٩ .

إلى الأراضي الأقل خصوبة بداعٍ من تزايد السكان إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية . وبما أن الاجر الحقيقي للعمال يبقى عند مستوى ثابت بفعل « القانون الحديدي » فإن الاجر الاسمي يجب أن يرتفع بشكل مواز لارتفاع الاسعار . ولكن هذا يعني انخفاض معدل الربع . كان سميث أيضاً يأخذ بالاعتبار واقعة انخفاض معدل الربع . ولكنه كان يرى فيها خيراً ، إذ أنها تحرض الرأسماليين ، بدلاً من العيش على الفائدة ، على توظيف أموالهم مباشرة في الانتاج . أما ريكاردو فقد وجد في انخفاض معدل الربع خطراً يهدد التراكم الرأسمالي بشكل عام . وفي جوهر الأمر كان يفترض بريكاردو أن يتوصل بفعل منطقه نفسه إلى الاعتراف بالحدودية التاريخية للرأسمالية ، ولكنه لا يقر بهذه النتيجة .

إن فكرة الانتقال إلى الأرض الأسوأ تحمل تأثير الماوتوسية . يكتب ريكاردو : «... رغم أنه في الشروط المواتية جداً قد تفوق امكانية نمو قوى الانتاج قدرة السكان على التكاثر ، إلا أن هذه الوضعية لا يمكن أن تستمر طويلاً ، لأنه في ظروف محدودية الأرض واختلاف نوعيتها فإن انتاجيتها ، مع كل زيادة جديدة في رأس المال الموظف فيها ، تنخفض ، هذا بينما قدرة السكان التكاثرية تستمرة على مستواها السابق» . (١) وتختلف أيضاً نظرة ريكاردو إلى مسألة الادخار . فهو لا يعلن تأييده بدون تحفظ للادخار ، كما يفعل سميث . «لا يوجد أكثر عبثاً من القول بأن رأس المال يتزايد من الاقتصاد في الاستهلاك . لو ارتفع سعر العمل حتى الدرجة التي يصبح عندها من المتعدد التوسيع في التشغيل رغم زيادة رأس المال فانني اعتقاد بأن الزيادة في رأس المال تكون قد استخدمت بطريقة لا انتاجية» (٢) .

وتحتل أهمية كبيرة آراء ريكاردو المتعلقة باستعمال مواضع البذخ الكمالية . في الاقتصاد السياسي البرجوازي السابق كله كانت تسود النظرة السلبية إلى مواضع البذخ الكمالية . لقد شجب المركانتيليون ، والفيزيوغرابطيون ، وأدم سميث هذا النوع من الاستهلاك ، لأنهم كانوا يعتبرونه معيناً للتراكم . ورغم أن ريكاردو لم يعلن صراحة وجهة نظر مضادة ، إلا أن آرائه لم تكن تتضمن مثل هذا الموقف القاطع . يكتب ريكاردو : «لو أن كل شخص امتنع عن استعمال مواضع البذخ الكمالية وحصر اهتمامه بالتراكم فقط ، لاصبح بالامكان أن يبلغ انتاج الوسائل الضرورية الملحقة الحجم الذي يصبح عنده من المتعدد ايجاد المستهلكين فوراً . سيعقب ذلك ، بالتأكيد ، فيض عام من البضائع المحدودة الانسواع في السوق ، وبالتالي ، يمكن أن لا يكون هناك طلب على الكمية الفائضة من هذه البضائع ، ويكون استخدام رأس المال الإضافي استخداماً غير مربع» (٣) كما هو واضح ، يجري التأكيد هنا لأول مرة لا على التأثير الإيجابي للتراكم على التطور الاقتصادي فحسب،

(١) د . ريكاردو ، المؤلفات (بالروسية) ، ج . موسكو ، ١٩٥٥ ، ص ٨٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٤١ .

وأنما أيضاً على امكانية ظهور التناقضات بسبب التراكم غير المترافق . ولئن كان ينظر إلى التراكم قبل ريكاردو باعتباره عامل عرض للبسائع فقط ، فإن ريكاردو كان يتذكر إليه كعامل طلب أيضاً . وللحقيقة ، فإن ريكاردو تحدث عن شكل محدد من أشكال ظهور اختلال التناسب .

وهكذا ، فقد قدم ريكاردو عناصر جديدة إلى نظرية التراكم : لقد بين بأن كثافة التراكم – مقدار متغير ، وبأنها تتضاعف مع تطور الرأسمالية ، وقد تعرض بالشكل إلى آلية الترابط بين التراكم والنمو ، وأوضح امكانية اختلال التناسبات في عملية التراكم ، وبالخصوص ، فيما يتعلق بحدودية الأرض وقوة العمل .

لقد تمسك ريكاردو بمواقف الاقتصاد السياسي البرجوازي ، وبالخصوص بوضع آمال كبيرة على عامل التقسيم الدولي للعمل . فحسب رأيه ، يمكن لتقسيم العمل الدولي أن يوفر للبلدان الرأسمالية المتطرفة (وبالخصوص ، لأنكليترا) المواد الخام الرئيسية ، ويعيد بذلك الآثر السلبي لمحدودية الموارد الطبيعية على معدلات التراكم .

ورغم أن الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي كان قليل الاهتمام بمسألة التراكم ، إلا أنه عبر عن بعض الملامح الهامة لتجديد الانتاج في ظروف الرأسمالية الناشئة . كانت معدلات نمو الانتاج تتوقف بصورة جوهرية على نسبة القسمة القيمة المضافة بين التراكم والاستهلاك . بالنسبة لرؤوس أموال غير كبيرة نسبياً يكون لهذا التناقض بين اسلوبي استخدام المنتوج الفانوس أهمية بالغة . فالارتفاع الشامل في مثل هذه الظروف لنسبت التراكم يلبي تماماً المتطلبات الموضوعية لتطور الرأسمالية .

مع تحول الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي إلى الاقتصاد السياسي السطحي جرى «تبسيط» مسألة التراكم أيضاً . فبدلاً من تحليل تناقضات التراكم ظهر ما يسمى بـ «قانون ساي» الذي أكد على التعادل الدائم بين العرض والطلب ، وظهرت النظريات القائلة بأن الامساك عن الاتفاق هو مصدر تشكيل رأس المال ، وظهرت التفسيرات النفسانية لعملية التراكم .

كانت الأغلبية المطلقة للأقتصاديين البرجوازيين في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تنظر إلى التراكم كعامل تقدم اجتماعي وتوّكّد فقط على دوره الإيجابي . بنسب المؤلف الألماني الغربي المصادر بـ بروك هذه النظرة إلى المدرسة النمساوية ، والمدرسة التاريخية في مرحلة شبابها ، وإلى «الكلاسيكيين الجدد» ، وغيرهم (١) أن معظم الاقتصاديين البرجوازيين يفسرون طبيعة التراكم انطلاقاً من نظرية «الطرق غير المباشرة» للإنتاج . يعتبر مـ لوتفيلد رائد هذه النظرية ، ولكن أول شرح مبسط لها جاء على يد فـ روشر ، ثم وضعها في . يتم بافرنك في أكمل صورها . و تستشهد

(١) B. Brock. Geldsparen und produktivvermögen. Mainz, 1968,  
S. 13 - 14 .

معظم كتب الاقتصاد السياسي في الغرب عادة بمثال روشر عن صيادي الأسماك . وتتلخص القصة باختصار بما يلي : لنفترض وجود جماعة من صيادي الأسماك . تستهلك هذه الجماعة كل ما تصطاده يوميا ، وبالتالي فلا تتحقق أي تراكم ، فاذا ما ارتفعت انتاجية العمل فسيكون بامكان الجماعة فرز بعض اعضائها من اجل صنع شباك الصيد . وهذا ما يؤدي الى تخفيض الصيد بالمقارنة بما هو ممكن ، ولكنه يسمح في المستقبل بتحقيق ارتفاع كبير في انتاجية العمل في الصيد . لقد قامت الجماعة هنا بالانتاج بطريقة غير مباشرة وحققت ارتفاعا في انتاجية العمل . وحسب رأي بيم - بافرك يعتبر تاريخ تطور الانتاج الاجتماعي بكامله تاريخ ادخال طرق غير مباشرة جديدة الى الانتاج تعمل على اطالة الطريق بين استخراج المادة الخام الاولية وطرح المنافع الاستعمالية في النهاية . وفي الوقت نفسه يتحقق نمو انتاجية العمل . فالتراكم هو الحفاظ على جزء من الرصيد الاستهلاكي من اجل خلق وسائل الانتاج التي يؤدي استخدامها الى رفع انتاجية العامة للعمل .

في نظرية الطرق غير المباشرة تتعكس بعض خصائص عملية ارتفاع انتاجية العمل الاجتماعي . وبالاخص ، تجري زيادة عدد المراحل التي تجتازها المادة الاولية ، ويرتفع دور انتاج وسائل الانتاج ، وتحسن امكانيات التراكم مع ارتفاع الانتاج بالنسبة للفرد من السكان . ولكن ذلك كله يرتبط بالخواص التكنو - اقتصادية لتطور قوى الانتاج بشكل عام . ولم يكن من قبل الصدفة ان يدرس ممثلو المدرسة التاريخية ، وعلى نطاق اوسع ، ممثلو المدرسة النمساوية المجتمع خارج الفلان السوسيولوجي الذي يوجد فيه .

الا انه حتى التجدد عن الاشكال المموجة للنظام الاجتماعي لا يستطيع جعل هذه النظرية مقنعة . فهناك اعتراض على التأكيد على التوسيع المستمر للفاصل الزمني بين الاستخراج الاولى للمادة الخام وبين طرح المنتجات النهاية . فتزايده عدد المراحل التي يجتازها المنتوج بنتيجة تطور تخصص الانتاج ، وتمدد الفترات الزمنية يمكن ايضا ان يتغيرا في الاتجاه المعاكس . وعلى سبيل المثال ، مع التحول الى انتاج الخيوط الصناعية بدلا عن الخيوط الطبيعية يزيد من مراحل الانتاج ولكنه في الوقت نفسه يقلص الى درجة كبيرة مدة دورة تجديد الانتاج . ويمكن ان تؤدي عمليات تكنولوجية معاصرة كثيرة الى تسريع الدورة ، وتقليل مراحل الانتاج .

ويطرح هنا السؤال التالي : من الذي يتحكم بالانتقال الى طرق غير مباشرة في الانتاج ، وما هي اوالية تحقق هذه او تلك من احجام التراكم ؟ يركز الاقتصاديون البرجوازيون الاهتمام على عملية الادخار ، التي تتشكل من خلالها الاموال من اجل الاستثمارات Investments ان الجواب الذي يقدمه معظم المؤلفين بسيط للغاية : الانسان هو الذي يقارن بين الخسائر الحاضرة والمنافع المستقبلية ويقرر وبالتالي اي نسبة من دخله يتوجب عليه ان يدخل .

في مؤلفات ممثل المدرسة النمساوية يشيع على نطاق واسع وصف سلوك الشخص الاقتصادي في جمع الموارد والعواطف السلبية التي ينتج عنها توزيع الدخل

بين الاستهلاك والادخار . وهذا هو ايضا منطلق مارشال الذي يعتبره الاقتصاديون البرجوازيون المعاصرون عادة من بين الكلاسيكيين الجدد . يكتب مارشال : « ان الانسان الرشيد الذي يرغب بالعيش في مستوى واحد في جميع مراحل حياته سيحاول ، على الغلب ، توزيع امواله بالتساوي على امتداد حياته كلها ، و اذا توقع خطر انخفاض قدرته على خلق الدخل في المستقبل فسيقوم بالادخار من اجل المستقبل» (١) .

حتى عند فجر الرأسمالية ، عندما كانت تسسيطر رؤوس الاموال الفردية الصغيرة ، لم يكن الادخار يجري تلبية لد الواقع شخصية فقط ، وإنما أيضا بدوافع المنافسة . ولكن في ذلك الوقت كان الرأسمالي ما يزال قادرًا الى حد معين على المطابقة بين ميزانيته العائلية وميزانية مشروعه . مع تطور اسلوب الانتاج الرأسمالي وبالاخص ، مع ظهور المندمجات (الشركات الكبرى) Corporations فان تفسير الادخارات فقط بدوافع شخصية يبدو تفسيرا ضيقا . وحتى الاقتصاد السياسي البرجوازي اصبح مع الزمن يعترف بان الادخارات لا تستخدم من قبل نفس الجهات (او في نفس المكان) التي تقوم بالادخار . لقد اصبح واضحًا ان العوامل المحددة للادخارات شيء والعوامل المحددة للاستثمارات شيء آخر . فالرغبة في الادخار والرغبة في الاستثمار تتعادلان بفضل معدل الفائدة . فارتفاع معدل الفائدة يقوي جاذبية الادخار ولكنه في الوقت نفسه يضيق الاستثمار، ويفقد بعضها الريعية . بناءً عن انخفاض معدل الفائدة حركة متضادة . كان على المنافسة الحرة في ظل غياب العوائق أن تتحقق الحجوم المثلوية من الادخارات والاستثمارات . فاذا ظهرت احتيادات في العلاقة بين طلب وعرض رأس المال كانوا يرجعون الاسباب الى عوامل ذات طابع استثماري ، الى قصور السوق او بعض الموارد الطبيعية . الا ان وقائع الواقع الحقيقي كانت تضطر الاقتصاديين البرجوازيين ، حتى مارشال نفسه ، الى التشكيك في ضعف التنبئ بواسطة معدل الفائدة . فاذا كانت الادخارات تتحقق بدوافع شخصية ، فان مستوى الفائدة سيكون موجها سينما . لقد اكده مارشال على عدم امكانية استخدام سعر الفائدة لتنبيئ الادخار «من اجل اليوم الاسود» بل انه اشار الى تزايد هذه الادخارات مع انخفاض مستوى الفائدة (٢) .

في مؤلفات الاقتصاديين البرجوازيين في القرن الماضي كانت تعطى الاهمية الاولى الى الادخارات . فالادخارات كانت تخلق الموارد من اجل التراكم ، وكان حجم النشاط الاستثماري يتحدد بهذه الموارد . وهذا هو سبب الاعتراف للادخار بدور مثمر ، والاقرار بمبررات رفع نسبة الادخار الى الدخل . كان ينظر الى التراكم باعتباره العامل الذي يوسع امكانيات النمو الاقتصادي .

(1) Alfred Marshall . Principles of Economics . London , 1st edi. 1898 , p. 311 .

(2) A. Marshall , principles of Economics , p. 312 .

إلى جانب هذا الاتجاه المسيطر ظهر اقتصاديون ينظرون نظرة تشاورية إلى النمو المفرط للإدخارات ويلفتون الانتباه إلى التناقضات التي تنجم عن هذا النمو . وهؤلاء هم الاقتصاديون المعبرون عن مصالح الطبقة الإقطاعية البائدة ( الفراف لوديرديل ، وتوماس مالتوس ) ، والاقتصاديون البرجوازيون الصغار ( سيموندي ) . في بالرغم من الاختلافات في الواقع الطبيعة كانت مجاجات هؤلاء الاقتصاديين تتضمن الكثير من النقاط المشتركة . كانت الارسقراطيا الإقطاعية والثقات البرجوازية الصغيرة تتعرض للإفلات تحت ضربات الرأسمالية وكانت تنظر إليها نظرة عدائية . ورغم الطابع الرجعي لهذه النظريات إلا أنها استطاعت أن تستشرف بعض الملامح السلبية لأسلوب الانتاج الرأسمالي ، وتبين من بينها في هذا الصدد مؤلفات سيموندي .

لقد عارض د. لوديرديل ( ١٧٥٩ - ١٨٣٩ ) في كتابه «بحث في طبيعة ومنشأ الثروة الاجتماعية» تفاؤل آدم سميث بخصوص مسائل التراكم . إذا كان سميث لم يجد قيادا على التراكم إلا في حجم إدخارات المجتمع، فإن لوديرديل وجد قيادا آخر في محدودية ميدان استخدام رأس المال . حسب رايته لم يوفر العلم ولا يستطيع توفير ميدان غير محدود لتوظيف الاستثمارات . لقد تبين أن اعترافات لوديرديل كانت خاطئة ، وبالاخص مع التطور اللاحق للإنتاج . فالمجتمع لم يصطدم بمحدودية ميدان توظيف الموارد ، وإنما كان في جميع الأوقات يصطدم بحالات الامتناع عن إقامة المشروعات الرأسمالية بسبب ارتفاع اثمنتها . ولكن في ظروف الرأسمالية ، حيث لا تتطور قوى الانتاج بصورة منتظمة وحيث يتوقف النشاط الاستثماري على السوق ، كثيراً ما يحصل انخفاض في حجم الاستثمارات بسبب غياب المجالات المرحبة لتوظيف رأس المال .

لقد تعرضت النظرية البرجوازية الكلاسيكية للنقد من قبل ت. ر. مالتوس الذي اشتهر على نطاق واسع بقانونه السكاني . ولكن وجهات نظره حول مسائل تجديد الانتاج لم تكن أقل أهمية . لقد رکز مالتوس نار نقه على مسألة التصريف، فباستخدام «دوغما سميث» الخاطئة حاول مالتوس البرهان على أن تراكم جزء من الربح يضع الانتاج الرأسمالي أمام مشكلة غير قابلة للحل – أنها لا امكانية تصريف «فائض» المنتجات . فإذا كانت قيمة الناتج الاجتماعي تتألف من  $m + v$  (الاجور + القيمة الزائد) وإذا كان العمال يشترون مقابل أجورهم جزءاً فقط من الانتاج الاجتماعي معدلاً  $v$  ، وإذا كان المستثمرون لا ينفقون مداخيلهم كلها على الاستهلاك الشخصي ، فإن سؤالاً يبرز هنا ، وهو كيف يجري تصريف الجزء الباقي من  $m$  والمعادل للتراكم . لقد استنتج مالتوس من ذلك ضرورة وجود فئة ثالثة من الناس تظهر في السوق كمشترين ويمكّنها تحقيق التصريف الكامل للإنتاج . وكان يقصد بهذه الفئة الثالثة مالكي الأرض ، ورجال الدين ، وموظفي الجهاز الحكومي ، وكل من يستهلك دون أن ينتفع . وإن المغزى السياسي الرجعي لهذا الاستنتاج واضح تماماً .

كان ذلك هو نقد الرأسمالية من موقع الطبقات البائدة . لقد اعتبر مالتوس التراكم عملية لا معنى لها اذا لم ينشأ الى جانبها طلب جانبي لتضريف المتجهات المخصصة لتشكيل هذه التراكمات . لقد اشار الى تنافضية التراكم والاختلالات النسبية التي يولدها ، ولكنه لم يكشف عن طبيعة هذه الاختلالات .

وليس من الصعب البرهان على خطأ النظرية المالتوسية في التراكم . فقد تجاهل مالتوس توسيع رأس المال الثابت الذي «يتبع» الجزء الاعظم من التراكم . لقد نسي ان مداخيل الفئة الثالثة لا تهطل من السماء وانما تتشكل ايضا من حساب الدخل القومي من خلال المدفوعات الريعية والضردية وغيرها . وبالتالي فان وجود الاستهلاك الطفيلي لا يساهم بأي زيادة في الدخل القومي ولا يحل مشكلة التصريف . ان نظرية مالتوس في التراكم لا تخدم للنقد ، مثلها مثل نظريته في السكان .

لقد بين مؤسسو الماركسية «انحطاط الفكر» عند مالتوس والدرجة القصوى من الوقاحة (١) . حتى ان مالتوس لم يحاول تغليف آرائه بمبررات اخلاقية ، مما جعل الطابع الرجعي بارزا جدا في كتبه . مثل هذا الطابع الرجعي العاري مكن مالتوس ، بالطبع لغایات مفرضة ، بالكشف عن بعض عيوب نظام الاقتصاد الرأسمالي .

اما سيموندي فكان يقف في موقع مختلفة . كانت استنتاجاته بخصوص التراكم غالبا مضادة تماما لاستنتاجات مالتوس . فقد شجب سيموندي الاستهلاك الطفيلي ووجد فيه سببا من اسباب الاستغلال المفرط للعمال . «لو ان العمال حصلوا كتعويض عن عملهم الشاق الذي يستمر ، كما هو الحال الان ، اثنى عشرة - اربع عشرة ساعة في اليوم ، على بهرجان حياة غنية لوافق كل منهم على الحصول على كمية اقل من الكماليات وقدر اكبر من وقت الفراغ ، على كمية اقل من التواقه وقدر اكبر من الحرية . وهكذا كان سيتصرف المجتمع بكامله لو ان شروط الحياة كانت متساوية الى حد ما بالنسبة للجميع» (٢) .

ولكن ، بالرغم من المواقف الطبقية المختلفة فقد كانت مواجهات سيموندي بخصوص التراكم شبيهة في الكثير من النواحي بمحاججة مالتوس . فالانتاج في الرأسمالية يميل ، طبقا لرأي سيموندي ، الى التزايد المستمر . ولكن الاستهلاك يتختلف عن نمو الانتاج ، لأن الرأسمالية تدفع بالانتاج البضاعي الصغير الى الانفاس وبجمahir الفلاحين والحرفيين الى الاهلاك . وهذا ما يخلق مشكلة التصريف . واذا كان مالتوس قد وجد المخرج في الاستهلاك الطفيلي للقطاعيين وخدمهم ، فان سيموندي يجد هذا المخرج في الحفاظ على الانتاج الصغير .

(١) انظر : ماركس وانجلز ، المؤلفات ، ج ٢٦ ، الكتاب II ، ص ١٢٢ .

(٢) ج . سيموند دي سيموندي . المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي ،

موسكو ، ١٩٣٦ ، ص ١٨٠ .

ان النقد العميق والصارم للسيسموندية جاء في مؤلف ف. اي. لينين «في خصائص الرومانسية الاقتصادية» بعد عرض افكار سيسموندي في مسائل التراكم يكتب لينين : «نستطيع الآن الحكم على وجهة نظر سيسموندي في التراكم . ان تأكيداته على ان التراكم السريع يقود الى الكوارث غير صحيحة اطلاقا و هي ناجمة فقط عن قصور في فهم التراكم ، مثلها مثل تصريحاته و طلباته المتكررة بان لا يتقدم الانتاج على الاستهلاك ، اذ ان الاستهلاك هو الذي يحدد الانتاج . في الحقيقة ان ما يحصل هو عكس ذلك تماما ، ويتنكر سيسموندي للواقع في شكله التاريخي الخاص المحدد ، واضعا في مكان التحليل الاخلاق البرجوازية الصغيرة» (١) .

ان نظرية سيسموندي في التراكم ، رغم اخطائها الجذرية ، اثارت الشك حول امكانية التوسيع المتناسق للانتاج تحت تأثير تراكم رأس المال المتنامي باستمرار . لقد تنبأت بالاختلالات النسبية الخطيرة رغم انها لم تستطع تفسير طبيعتها الحقيقية مع الانتقال الى الامبرالية ، اصبحت النظرة الى التراكم من وجهة نظر الامكانيات المحتملة Potential للعرض فقط عديمة الجدوى امام الواقع الفعلي ، حتى ان الاقتصاد السياسي البرجوازي وجد نفسه مضطرا للتخلص منها . فاذا كانت وجهة النظر هذه قد تعرضت للنقد في السابق من قبل ممثلي المسكرات الاخرى ، فهي الان أصبحت تواجه الاحتجاج من اوساط الاقتصاديين البرجوازيين انفسهم .

## ٢ - اعتراف الاقتصاد السياسي البرجوازي بتناقضية التراكم

مع الانتقال الى الامبرالية حصلت تغيرات جذرية في شروط التراكم . فقد ظهرت في كثير من الاحيان اضطرابات واضحة في مسار تجديد الانتاج ، كالازمات ، وتقص استغلال الموارد الانتاجية . ويشهد ذلك بكل وضوح على تعطل ، او على الاقل ، «تلکو» آلية المزاحمة الحرة . ذلك ان مبدأ المزاحمة الحرة Laissez faire كان يجب ان يؤدي في ظروف توفر موارد غير مستفلة ، الى انخفاض اسعار هذه الموارد في ظل الاستمرار المؤكد للتوازن العام . ولقد ظهرت على اوضاع ما يكون الاختلالات في التناوب بين العرض والطلب على وسائل الانتاج ، وكان هذا يتوقف الى حد كبير على حجم النشاط الاستثماري . واصبح هناك براهين اكثر على ان سعر الفائدة لا يستطيع تنهيج عرض وطلب الاستثمارات . ولقد وجد الاقتصاديون البرجوازيون انفسهم مضطرين للاعتراف بأن تزايد ادخارات المشاركون في الانتاج لا يؤدي دائما الى النمو الاقتصادي على نطاق البلاد . ويتناقض هذا الموقف مع التصورات السابقة القائلة بأن تكشف الأفراد يعود بالنفع على الانتاج الاجتماعي .

لقد لعب التزايد الكبير في نشاط المصارف في ميدان التداول النقدي دوره في ازاحة التصورات السابقة . فقد أخذ النشاط الاستثماري يتعرض لتأثير العوامل النقدية، كما ساعد الخروج على التفطية الذهبية تنشيط العمليات الاستثمارية . ولم يكن

---

(١) ف. اي. لينين ، المؤلفات الكاملة ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .

قليل الاهمية ايضا ، وبالاخص في مرحلة الازمة العامة للرأسمالية ، استخدام الادخارات في الاغراض غير الانتاجية من خلال الميزانية الحكومية .

ولقد تغيرت التصورات حول دوافع التراكم . فمع الانتقال الى المدججات تبين خطل تصورات المدرسة النمساوية حول الشخص الاقتصادي . فلم يعد بالامكان اعتبار القرارات حول الاستثمارات الرأسمالية على نطاق المدججات نتيجة للمقارنات التي يجريها المستثرون بين المنافع . اصبحت التطورات المؤسساتية تلعب دورا هاما . وبالتالي ، فقد اصبح الارتباط بين الادخارات وبين تجسيدها في استثمارات اكثر تعقيدا وصعوبة .

ولقد ادى ظهور الكتلة الضخمة لرأس المال الوهمي الى مزيد من تعقيد اللوحة العامة للتراكم . حتى ان بعض الاقتصاديين البرجوازيين ، على مثال الاقتصادي الاميركي ت. فيبيلين ، وجد في ذلك سببا غير مباشر لاختلال تناوبات تجديد الانتاج . كان الاقتصادي الانكليزي د. غوبسون واحدا من الاقتصاديين البرجوازيين الاوائل الذين لفتوا الانتباه الى الملامة الجديدة لعملية التراكم في ظل الامبريالية . وبالرغم من عقيدته البرجوازية كان غوبسون يتمتع بالمقدرة على التحليل الثاقب لبعض ملامح الامبريالية . وحتى في مؤلفه الاول «تشريح الصناعة» (كتب عام ١٨٨٩ بالمشاركة مع ا. ف. ماميري) استخدم غوبسون مفهوم «الادخارات المفرطة» - *oversaving* وفي مؤلفاته الاخرى قام بتطوير هذه الفكرة . فالادخارات يجب أن لا ينظر اليها دائما على أنها خير ، كما يعلن غوبسون . فإذا ادت الادخارات الى ارتفاع تكديس (اكتناز) النقود او الودائع غير المستعملة ، فإن نمو الادخارات يؤدي الى تقليل الطلب على البضائع ويخلق اختلالات تناسبية في الاقتصاد .

لا يمكن للادخار بشكل عام ان يكون هدفا بحد ذاته . وبرأي غوبسون ، ان الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر له استهان بالاستهلاك الذي يعتبر النتيجة النهائية للانتاج . اذا كان الاستهلاك ينمو بصورة ابطأ من نمو الانتاج فان التراكم يصبح ضارا . هذا علما بان غوبسون اعتبر تخلف نمو الاستهلاك امرا حتميا . يتلخص الامر في ان قسما من المجتمع لا يستطيع ، بسبب من التفاوت في توزيع المدخل ، انفاق مداخيله على الاستهلاك ، ولا يستطيع الكادحون عند ادنى درجات السلم الاجتماعي التوسع في الاستهلاك بسبب محدودية المدخل . ومن هنا تتشكل بصورة حتمية الادخارات الضخمة لدى القلة الثرية .

لقد انتقد غوبسون التراكم من اجل التراكم : «يمكن ان تراكم كمية متزايدة من الادخارات في صورة الآت من اجل صنع الالات وغيرها مما ينتج بدوره الالات الاولى . وهكذا فأن الفترة الزمنية التي يعطي خلالها «الادخار» حصانا في صورة استهلاك يمكن ان تستطيل بدون حدود» (١) . هذا التناقض بين الانتاج والاستهلاك الذي يعرضه غوبسون معروف منذ زمن سابق في الادبيات الماركسية . فالاقتصاد

(١) د . غوبسون ، تطور الرأسمالية المعاصرة . موسكو ، ١٩٢٦ ، ص ٢٦٧ .

السياسي الماركسي كشف عن السبب الجذري لهذا التناقض ، وبين بأنه شكل من أشكال ظهور التناقض الأساسي للرأسمالية – التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الرأسمالي الخاص للملك .

في مؤلفات لينين التي وضعتها في اواخر القرن الماضي يكشف لينين بعمق عن العلاقة الديبلوماسية المتبادلة بين تطور الفرع الاول وتطور الفرع الثاني للإنتاج الاجتماعي (★) . ورغم انه في نهاية المطاف يصطدم تطور الانتاج الرأسمالي بمحدودية القدرة الشرائية الشخصية بأن انتاج وسائل الانتاج يتميز باستقلالية محددة . يشرح لينين الفرق بين الفهم الماركسي للعلاقة المتبادلة بين الانتاج والاستهلاك والفهم البرجوازي الصغير لهذه العلاقة على الشكل التالي : « يتلخص الفرق في أن الاقتصاديين البرجوازيين الصغار اعتبروا العلاقة بين الانتاج والاستهلاك علاقة مباشرة ، واعتقدوا بأن الانتاج يذهب الاستهلاك . أما ماركس فقد بين بأن هذه العلاقة هي مجرد علاقة غير مباشرة ، وأنها تظهر فقط في نهاية المطاف » اذا ان الاستهلاك في المجتمع الرأسمالي يسير وراء الانتاج ) ١ ) . يعتبر نقد غوبسون على ضوء الافكار الليينية وحيد الجانب . فالاستهلاك الشخصي لا يظهر كهدف للإنتاج الرأسمالي ، وتشكل نسبة وسائل الانتاج المتزايدة في الناتج الاجتماعي ظاهرة قانونية تماما . وبالرغم من هذا فان غوبسون لفت الانتباه الى ان الانتاج لا يستطيع تجاهل طلب السكان . ان ملاحظة غوبسون لامكانية عدم التطابق بين الادخارات والاستثمارات الناتجة عن تزايد الاكتفاء او وجود الودائع غير المستعملة هي ملاحظة ذات اهمية مبدئية ، وتعتبر في جوهر الامر تخليا عن التصورات السابقة حول الدور الوجه للفائدة .

وكانت قد ظهرت الشكوك في فعالية تنفيذ الاستثمارات بمساعدة الفائدة في وقت سابق ايضا . ولكن هذه الشكوك كانت ترجع الى انه من الضروري الاخذ بالاعتبار بعض العوامل الاضافية المؤثرة على عملية الادخار ، مثل العوامل ذات الطابع النفسي ، (الفريد مارشال ) . أما الان فان الحديث يدور حول استكمال اوالية التنهيج بواسطة سعر الفائدة ببعض العناصر الاضافية، وقد ظهر الشك في صحة الفكرة من الاساس – فكرة الدور التنهيجي لسعر الفائدة بشكل عام . وقد تطورت هذه الفكرة بأكمل صورها في مؤلفات المدرسة السويدية ، وبالاخص عند لـ . فيكسل الذي طرح نظرية وجود معدل الفائدة الطبيعي ومعدل الفائدة التقدي ، اللذين لا يتطابقان الا مصادفة . ان معدل الفائدة الطبيعي هو المعدل الذي تتطابق عنده رغبة المجتمع في ادخال جزء من دخله مع رغبته في استثمار هذه الاموال . ولكن لا توجد اية مبررات لاعتبار هذا التطابق قائما في الواقع . فالادخارات والاستثمارات لا تتحقق على يد

- (★) الفرع الاول = فرع انتاج وسائل الانتاج ، الفرع الثاني = فرع انتاج وسائل الاستهلاك (المترجم) .

(١) ف . اي . لينين ، المؤلفات الكاملة ، ج ٤ ، ص ١٦١ .

نفس الاشخاص ، والعوامل المحددة لحجومها مختلفة تماماً . ويسبب ذلك يمكن أن يكون المعدل الفعلي ، النقيدي للفائدة أعلى أو أدنى من المعدل الطبيعي . لنفترض بأن المعدل النقيدي للفائدة أعلى من المعدل الطبيعي . عندها يكون الطلب على القروض أقل مما هو ضروري من أجل استغلال جميع ادخارات المجتمع ، ويظهر ضغط الادخارات «الفائضة». ان توفر الاموال السائلة «الفائضة» يقود الى تقييد الانتاج، وينخفض مستوى الاسعار ، ويكون المستثمرون حذرين للغاية في خططهم لتوسيع الانتاج . ويسود الاتجاه نحو الركود . اما اذا كان المعدل النقيدي للفائدة أدنى من المعدل الطبيعي فان هذا يعني وجود طلب كبير على القروض يزيد عما هو ضروري من أجل تعادله مع الادخارات . في هذه الظروف تبدأ المصارف بالتوسيع التسليفي ، أي انهم يتتجاوزون بالاقراض حدود الودائع المتوفرة . وينشأ فيض في التداول النقدي وارتفاع تضخم في الاسعار . ويظهر الميل نحو رفع الانتاج اذ سرعان ما يقوم المستثمرون بتحقيق التوسيع في الانتاج . وهكذا فان تأثير معدل الفائدة يرتبط عند فيكسن ارتباطاً وثيقاً بالوضع العام للتداول النقدي . في هذا الخصوص ينطلق فيكسن من مبادئ نظرية النقد لكمية ، فيقترح التداول النقدي الورقي (١) .

اذا كان الاقتصاديون البرجوازيون قبل فيكسن قد أكدوا على اهمية الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب بشكل عام ، فان فيكسن لفت الانتباه الى ضرورة الحفاظ ايضاً على التوازن بين طلب وعرض الاستثمارات . في الحقيقة ، لا نجد تصوراً موحداً لدى الاقتصاديين البرجوازيين بخصوص المعدل الطبيعي للفائدة ، حتى بين اقتصاديي المدرسة السويدية . حسب اعتبار فيكسن ، انه مستوى الفائدة الذي لا حاجة عنه الى اصدار تقويد او الى التوسيع التسليفي . اما دافيدسون فقد اشار الى انه يجب اصدار النقد والتوسيع في التسليف في حدود معينة «عادية» تبعاً لارتفاع حجم الانتاج الاجتماعي ، وبدون ذلك ليس بالامكان الحفاظ على استقرار الاسعار (٢) .

ولا تقل اهمية ، ربما ، عن فكرة عدم التطابق بين المعدل الطبيعي والمعدل النقيدي للفائدة ، فكرة الطابع التكديسي لهذا الفرق بين المعدلين . كانت وجهة النظر التقليدية للاقتصاد السياسي البرجوازي قبل فيكسن تتلخص في ان ارتفاع معدل الفائدة يقييد الطلب على القروض ويزيد من عرضها ، وان انخفاض معدل الفائدة يولد افاعيل مضادة . لذلك فان تقلبات معدل الفائدة تؤدي الى المساواة بين عرض وطلب الاستثمارات . ويؤكد فيكسن على ان تغيرات معدل الفائدة ، تقود الى ارتفاع مدى التقلبات في الحجوم الحقيقة للانتاج ، أي تنفي وجود علاقة عكسية بين مستوى الفائدة وحجوم الاختلالات التناسبية في العملية الاستثمارية . اذا كان معدل الفائدة

(1) A. Dauphin - Meunier - Le jeu de l'épargne et de l'investissement . Paris , 1969 , p. 85 , 86 .

(2) انظر : غ . هابرلر ، الازدهار والكساد ، موسكو ، ١٩٦٠ ، ص ٦٤ - ٦٥

النقدى اقل من المعدل الطبيعي يرتفع الطلب على القروض بشكل واضح وترتفع الاسعار . ويرتفع في غضون ذلك باستمرار الطلب على الاستثمارات الرأسمالية . وتقوم البنوك من اجل اشباع هذا الطلب باصدار قروض جديدة ، وبخفيض الاحتياطيات ، وبخلق وسائل تسليفية اضافية . ويشتد التضخم اكثر فأكثر، فينتتج عن ذلك طلب جديد على الاستثمارات ، وهكذا . من الواضح اذن ، انه في ظل وجود تناسب عكسي بين المعدل الطبيعي والمعدل النقدى للفائدة تنشأ افاعيل مضادة: فالطلب الناقص على القروض يقود الى التضخم ، وفي ظروف الانخفاض العام في الاسعار يتقلص النشاط الاستثماري ، وهذا ما يؤدي الى المزيد من تقليل الطلب على القروض . وهكذا ، فقد فقد فيكسل الثقة بـ «اليد الخفية» التي توجه الاقتصاد في المسار الصحيح . ينظر فيكسل نظرة تشاورية جدا الى آفاق التراكم الرأسمالي، وكأنه يتبع خط الاقتصاديين البرجوازيين والبرجوازيين الصغار الذين اكدوا على تنافضات التراكم ولذلك امتنعوا عن اعتباره عاملا ايجابيا للتطور الاقتصادي . وتتميز نظرته الى آفاق التراكم بعدم التواصل وبالتالي تنافضية . فقد اشار فيكسل ، كما اشار من قبله مالتوس ، الى ان التزايد السريع جدا للسكان يسبب البوس والکوارث الاخرى للطبقة العاملة . ومن جهة اخرى ، فقد اكد على خطورة العمالة الكاملة على اهداف التراكم . في ظل هذا الوضع تستخدم ادخارات المجتمع ، برأي فيكسل ، في رفع الاجور، وليس في الاستثمارات . في الادبيات الاقتصادية البرجوازية يطلق على هذه الظاهرة اسم «اثر فيكسل» .

بالطبع ، يمكن ان يؤثر وضع العمالة على مسار تراكم رأس المال . فمن بين العوامل المؤثرة على التراكم يذكر ماركس تدني الاجور الى مستوى ادنى من قيمة قوة العمل . ويؤدي هذا الى ارتفاع معدل القيمة المضافة ، وفي ظروف ثبات الشروط الاخرى ، يحرض التراكم . ولكن استنتاج فيكسل بأن العمالة الكاملة تخلق عقبات لا يمكن تجاوزها امام تراكم رأس المال هو استنتاج خاطئ تماما . ان فيكسل يتوصل الى كثافة التراكم عبر قانونيات تزايد السكان . اما الحقيقة فهي ان تراكم رأس المال بالضبط هو العامل المحدد للعمالة . فليس الاسباب الديمografية ، وإنما الاسباب الاقتصادية بالدرجة الاولى هي التي تسبب البطالة في النظام الرأسمالي . ان تحقيق العمالة الكاملة لا يعني أطلاقا غياب امكانيات التراكم وتحول الادخارات الى مصدر لارتفاع الاجور . بدلا من ارتفاع الاجور تستخدم وسائل تكنيكية اكثر تطورا ويرتفع التركيب العضوي لرأس المال ، ويؤدي هذا الى تقليل الطلب على قوة العمل ومن ثم الى نشوء وضع غير موات للعمال في سوق العمل . ان هذا لا ينافي القول بأن انخفاض البطالة يوفر امكانيات اكبر لنضال الطبقة العاملة من اجل حقوقها الاقتصادية .

لقد ادى الاستنتاج القائل بعدم التوازن بين الادخار والاستثمار الى مناقشات واسعة في الادبيات البرجوازية . فالاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر يعترف أيضا بامكانية اختلال التناوبات بين الادخار والاستثمار ، وبأن الادخار والاستثمار

يشكلان مقدارا واحدا ، اذ ان كلا منهما يتشكل من الفرق بين الدخل القومي وحجم الاستهلاك . كيف يمكن التوفيق بين هذه الموضوعات المتناقضة ؟ في الادبيات الاقتصادية البرجوازية غالبا ما ترتفع اصوات الاحتجاج ضد طرح مسألة التوافق بين الادخارات والاستثمارات . فإذا كانا يشكلان مقدارا واحدا ، فما هو المفرز من طرح المسألة – هكذا يتساءل الكثيرون من المؤلفين . يكتب الاقتصادي الانكليزي هـ. سميث : «من وجهة نظر المجتمع ككل لا يمكن للادخارات أن توجد بدون استثمارات . فالمجتمع لا يستطيع جماعيا أن يدخل بدون تجسيد الادخارات في اشكال ملموسة : تدخر بعض المواد فقط بسبب الاحجام عن استخدام العمل والطاقة الانتاجية من أجل صنع المنافع الاستهلاكية وتركها في صورة احتياطيات من المواد الخام والمعدات – هذا ليس ادخرا ، وإنما خسارة»<sup>(1)</sup> إضافة لذلك ، فإن المحاولات الدوّوبة لكتيرين من الاقتصاديين الربط بين منسار التطور الاقتصادي وبين هذا التناسب او ذاك بين الادخار والاستثمار يشهد على أن هذين المفهومين غير متطابقين تماما . وهذا هو الدافع منذ زمن طويل للبحث عن تفسيرات لهذا التناقض .

لقد ادخل الاقتصاديون من المدرسة السويدية عامل الزمن في التحليل في محاولاتهم حل هذا التناقض . لقد اقترح غونار موردال التمييز بين الادخارات والاستثمارات *ex-post* و *ex-ante* ، أي المتاحة والفعالية . فالاستثمارات المنفذة فعلاً تتطابق دائماً مع الادخارات الفعلية ولكن هذا التطابق لا يتحقق بالنسبة للحجوم المتاحة . لنفترض أن المشاركيين في الانتاج الرأسمالي يقتربون تحقيق حجم معين من الاستثمارات في المستقبل ، والحصول من المداخيل المتحققة على بعض الادخارات . من الواضح أن هذين المقدارين لا يتطابقان الا مصادفة ، وعلى العموم ، سيكونان مختلفين . فعليها سيتحقق تعادل اجباري بين هذين المقدارين ، وسيكون مجموع الادخارات في النهاية معادلاً لمجموع الاستثمارات . وعلى سبيل المثال ، لنفترض أن الادخارات المتوقعة كانت ١٠ مليار دولار ، والاستثمارات ٨ مليار دولار . في هذه الحالة سيكون هناك مبلغ نقدى مقداره ٢ مليار جاماً بدون حركة . بالنتيجة أما أن تظهر احتياطيات غير متوقعة بمقدار هذا المبلغ ، وأما أن تنخفض الاسعار ، وأما شيء من هذا وشيء من ذاك . في جميع هذه الحالات سيعانى الاقتصاد من الميل الى الركود . وإذا كان الوضع تناقضياً تظهر الاستثمارات التي لا يمكن أن تمول بوسائل عادية ، تبدأ المصارف بالتوسيع في التسليف وستعتمد الى الاصدار . فالادخارات الفعلية تبدو أعلى من الادخارات المقترحة . ومن الممكن حصول ارتفاع عام في الاسعار يؤدي الى نفس النتائج . في مثل هذا الوضع يفسر التفاوت بين الادخارات والاستثمارات بالتفاوت بين استخدام المخطط والفعلي للمداخيل المتوقعة . ولكن الصورة هذه لا تقدم الجواب على الكثير من الاسئلة : بماذا تتحدد التوقعات بدورها ، وما الذي يلعب الدور الحاسم – الادخارات المتوقعة أم الاستثمارات المتوقعة . اجاب الاقتصادي السويدي ليندال على السؤال الاخير :

---

(1) Henry Smith . A prospect of political Economy . London , 1968 , p. 86 .

بأنه في الفترات الزمنية القصيرة تكون الأهمية الحاسمة للإدخارات ، أما في الفترات الأطول فتكون للاستثمارات . ولكن أواлиة هذا التأثير المتبادل وتحديد الفاصل بين الفترات الزمنية القصيرة والطويلة تبقى بعيداً عن الاهتمام .

اما الاقتصادي الانكليزي د. روبرتسون فقد قدم تفسيراً مختلفاً بعض الشيء للتفاوت بين الإدخارات والاستثمارات (١) . فهناك دائماً فترة من الزمن بين الحصول على الدخل وانفاق هذا الدخل ، مهما كانت قصيرة . وبما ان الإدخارات تنشأ من الدخل الماضي فهي تعادل هذا الدخل ناقصاً الاستهلاك الحالي . وفي نفس الوقت ، فإن الاستثمارات تعادل الفرق بين الدخل الحالي والاستهلاك . وبالتالي ، اذا تغير الحجم العام للدخل تظهر فجوة بين هذين المقدارين . وتعتبر هذه الفكرة احدى مسائل ما يسمى في الأدبيات الاقتصادية البرجوازية الغربية بـ «تحليل الفترات الزمنية» . لنفترض الدخل  $Y_t$  ، والاستهلاك  $C_t$  ، والمؤشر الزمني  $t$  . فيكون دخل هذا العام أعلى من دخل العام السابق ، اي  $Y_t > Y_{t-1}$  . وتكون الإدخارات أقل من الاستثمارات ، اذ ان الإدخارات تمثل الفرق بين الدخل السابق والاستهلاك الحالي :  $Y_{t-1} - C_t$  ، بينما تشكل الاستثمارات الفرق بين الدخل والاستهلاك الحالي :  $Y_t - C_t$  وبالتالي :  $Y_t - C_t < Y_{t-1} - C_t$  . في هذا الوضع يكون الظرف الاقتصادي في حالة صعود ، وينطبق عليه مثال فيكسل ، عندما يكون المعدل النقدي للفائدة أعلى من المعدل الطبيعي . وعند انخفاض الدخل يتوقع العكس . الا أن هذا التفسير لم يحل المشكلة . ولقد وصف بعض النقاد محاججة روبرتسون بأنها باطلة ، اذ أنه يمكن اعتبار الدخل بكامله ، طبقاً لروبرتسون ، إدخارات . في الفترة الزمنية القصيرة ، حسب رأي النقاد ، يتحول أي دخل بصورة كاملة إلى إدخارات ، اذ أنه بين الحصول عليه وبين إنفاقه هناك دائماً فترة دنيا من الزمن . ولكن الاستهلاك يبدو عندئذ مجرد تخفيض للإدخار . لقد توصل دارسو هذه المسائل إلى استنتاج بأن الكثير من سوء الفهم يظهر بسبب استخدام مفهومي الإدخار والاستثمار في معنيين مختلفين مبدئياً . فيمكن أن يقصد بهما الاحتياطات (Stock) او التدفق (Flow) الأولى تعكس الوضع في لحظة محددة ، أما الثانية فتعكس المسار الذي يتحقق مع الزمن .

يلوم الاقتصادي الفرنسي أ. دوفين - موبييه كل الاقتصاد السياسي السابق لكونه كان يتصور الإدخارات كاحتياطيات «يجب التخلّي عن تصور الإدخارات كاحتياطيات ، انها تدفق . انها شكل خاص لظهور تدفق الدخل يلاحظ خلال فترة محددة من حيث التشكّل ومن حيث الاستعمال» (٢) ويقترح ايكيي استخدام مصطلحين مختلفين لتسمية الإدخارات كاحتياطيات (Stock) والإدخارات كتدفق

(1) D. Robertson . Essays in Monetary theory , London , 1940 .

(2) A. Dauphin - Meunier , op. cit. p. 35 .

(١) أن مسألة العلاقة بين الادخار والاستثمار كانت، برأينا، ناتجة عن الفهم الذي يعطيه الاقتصاد السياسي البرجوازي للاستثمار. يطلق الاقتصاديون البرجوازيون صفة الاستثمارات ليس فقط على التوظيفات الرأسمالية ، وإنما أيضا على جميع القيمة المادية . في ظل هذا الفهم للمسألة تظهر المساواة بين الادخار والاستثمار كظهور الناتج الاجتماعي في مظاهره - النقدي والمادي . لنفترض أنه بقيت هناك احتياطيات لم تصرف من المنتجات الجاهزة في مستودعات المشروعات أو التجارة . من وجهة نظر الاقتصاد السياسي البرجوازي تعتبر هذه الاحتياطيات استثمارات . يجب عدم إغفال الأخذ بالاعتبار لهذا الفهم الواسع للاستثمار عند الإجابة على مسألة الاختلاف بين الادخار والاستثمار . فإذا كان هناك جزء من الدخل النقدي خلال الفترة الزمنية الأخيرة لم ينفق واصبح ادخاراً ، ففي الظروف العادية يجب أن يقابل هذا المقدار القيمي معادل مادي . وتشكل هذه القيمة المادية توظيفات استثمارية . ولكن في هذه الحالة تختفي خاصية المشكلة وتعود إلى إطار العلاقة بين العرض والطلب المعروفة جيداً في الاقتصاد السياسي . ولا بد هنا من أن نتذكر التعبير المازح لـ ب. سمويلسن ، بأنه باستطاعة البباء أن تكون اقتصادياً وذلك بأن تكرر كلمتي «العرض» و «الطلب»<sup>(٢)</sup> . ورغم أن ج.ب. ساي حاول البرهان على تساوي العرض والطلب على النطاق الاجتماعي وأمكانية وقوع اختلالات جزئية فقط ، إلا أن الاقتصاديين البرجوازيين أنفسهم تخلوا عن قانون ساي منذ زمن طويل .

لقد بين كارل ماركس بأن نظرية ساي يمكن أن تصدق فقط في ظروف التبادل الطبيعي ، حيث لا تقوم النقود بالوساطة في صفقات التبادل . أما مع ظهور النقود فقد ظهرت أيضاً الامكانية الشكلية للفجوة الزمنية بين أفعال البيع والشراء ، أي اللاقتال في التناوب بين العرض والطلب على النطاق الاجتماعي ، فظهرت الحاجة إلى القوانين الاقتصادية لأسلوب الانتاج الرأسمالي من أجل تحول هذه الامكانية إلى واقع .

تعتبر العلاقة بين الادخار والاستثمارات واحداً من عناصر الاقتلال التناصبي العام في تطور الرأسمالية ، ولكنه يتميز بصفات معينة . إن القسم الأعظم من الادخار يوظف مباشرة ، وفي هذه الحالة لا تظهر مشكلة عدم التطابق . وينطبق ذلك على القسم الأعظم من ادخار الشركات الكبرى والانتاج البضاعي الصغير ، وبالخصوص لدى المزارعين . ولكن هناك أيضاً ادخارات مخصصة للاستثمارات المستقبلية أو الإنفاق الاستهلاكي . إضافة لذلك ، يمكن أن تبدأ مشروعات استثمارية معلقة على الامل بظهور ادخارات في المستقبل . على النطاق الاجتماعي يظهر تفوق الاستثمارات على الادخارات قبل كل شيء في الميدان التسليفي ، في توسيع التسليف ، وإلى حد ما في خروج النقود المكتنزة إلى التداول . وينشأ ارتفاع في حجم التداول النقدي ، وربما تحصل قفزة في التوظيفات الرأسمالية ، ويتمدد الاقتلال في التناوب . وعند

(١) G. Ackley, *Macroeconomic Theory* . New York, 1961, p. 6.

(٢) انظر : ب. سمويلسن ، الاقتصاد ، موسكو ، ١٩٦٤ ، ص ٧٤ .

ظهور ادخارات «فائضة» يمكن أن تظهر صعوبات في توزيع الترōض ويحصل في حدود معينة اكتناف للنقود . ويشهد الاقتصاد تباطؤاً في نمو الانتاج . وهكذا ، كما يحصل بالنسبة للعلاقة بين العرض والطلب يجب أن يخضع التناسب بين الادخارات والاستثمارات الى الدراسة رغم تعادل الادخارات والاستثمارات في الحصائر النهائية لهذه المرحلة او تلك . يتحقق هذا التعادل عن طريق التغيرات الجوهرية في الاقتصاد التي تحدد الى حد كبير الوضع العام للظرف الاقتصادي .

ان الاقتصاد السياسي البرجوازي لم يستطع اعطاء الجواب على المسائل الجذرية . وهو لم يوضح طبيعة وسبب الاختلال في التناسب ، وكان يرجع كل شيء الى الدوافع النفسانية للادخار والاستثمار . ولكن سلوك الناس بعد ذاته يقوم على اسس موضوعية ولا يستطيع تقديم تفسير كامل لمسار التطور الاقتصادي . اضافة لذلك ، كان الواقع الفعلي منافياً لتصورات النظريات البرجوازية التي تربط التضخم بالنمو الاقتصادي ، والانكماس بالركود . ظاهرة التداول النقدي لا تستطيع اعطاء تفسير شاف للافاعيل المعقّدة في الانتاج الرأسمالي .

لقد قام كينز بعرض وتصنيف افكار نقاد النظرية البرجوازية الكلاسيكية في التراكم . فقد تضمنت نظريته عناصر نظريات لورديل ، مالتوس ، والمدرسة النمساوية .

وكثيراً ما يلفت الدارسون للكيئزية النظر الى الوزن النسبي الكبير للافكار المستعارة فيها . ولكن نظرية كينز أصبحت في مركز الاهتمام بسبب حيوية استنتاجاتها . فلقد عبرت عن الضرورة الموضوعية للتدخل الحكومي في الاقتصاد من اجل إنقاذ الرأسمالية . ويصدق هذا كلياً على التراكم ايضاً . ويشير احد المؤلفين المشهورين في هذا المجال - ل. يوهانسن ، بأنه بدون تدخل الدولة لا يمكن لمعدل التراكم المعاصر ان يتحقق . او لا ، لأن ترك حل مسألة التراكم للمستثمرين فقط يمكن ان يؤدي الى تفضيل الاستهلاك على النمو الاقتصادي . فالتراكم ، برأي يوهانسن ، يتطلب دائماً الدعم الحكومي من اجل تحقيق الحجوم الضرورية . ثانياً ، في يد الدولة المعاصرة تتركز موارد ضخمة جداً لا تستطيع الامتناع عن المشاركة في التراكم بصورة مباشرة . ثالثاً ، ان التناقضات حادة للغاية بحيث لا يمكن التغلب عليها بدون سياسة حكومية صحيحة (١) . وهكذا ، فقد جاءت نظرية كينز أكثر توافقاً مع المتطلبات الحقيقية للطبقة البرجوازية في مرحلة الازمة العامة للرأسمالية .  
لقد اعلن كينز وجود تعادل احصائي بين الادخارات والاستثمارات (٢) . ولكن هذا التعادل يوجد فقط على نطاق المجتمع ، ويعبر هذان المفهومان عن جوانب مختلفة ، ويتحددان بعوامل مختلفة . فالادخارات ، حسب رأي كينز ، تتوقف على الحجم العام للدخل . لقد عارض كينز رأي ا. مارشال القائل بأن حجم الادخارات يتحدد

(1) L. Johansen, Public Economics. Amsterdam, 1965, p. 18-19

(2) انظر : ج. م. كينز. النظرية العامة للعملة والفائدة والنقد ، موسكو ، ١٩٤٨ ، ص ٥٩ .

بحجم رأس المال التسليفي . فالارتباط التبعي للادخارات بحجم الدخل يقوم على اساس نفساني في صورة ميل حدي الى الادخار . مع نمو الدخل يرتفع حجم الادخارات بمعدلات اسرع ويرتفع نصيب الادخارات في الدخل :  $\frac{\Delta C}{\Delta V} < 1$  حيث  $\Delta C$  تعني زيادة الاستهلاك و  $\Delta V$  - زيادة الدخل . لقد اعطى كينز لهذا القانون اهمية شمولية . اما الاستثمارات فليست ، حسب رأي كينز ، تابعة للدخل . بل الاغلب ان يكون العكس ، حيث تظهر بحد ذاتها كعامل من عوامل تشكل الدخل . وبخلاف الادخارات ، فان الاستثمارات تتوقف على مستوى سعر الفائدة ، وبالتالي ، فان كينز ينقض الاقتصاد السياسي البرجوازي السابق الذي كان يعتمد على الفائدة في تفسير الادخارات والاستثمارات . لقد أصبح واضحا الان بأن الادخار والاستثمار لا يتطابقان بصورة حتمية .

في الاقتصاد السياسي البرجوازي قبل كينز كان انخفاض الاستهلاك يعني الارتفاع بنفس المقدار للادخار وتوفير شروط النمو الاقتصادي . كان ينظر الى الاستهلاك على انه «استهلاك» الامكانيات الكامنة للتراكم .

ويعلن كينز مقولته التناقضية : الادخارات تقلص امكانيات النمو الاقتصادي . ومن اجل النمو الاقتصادي يجب عدم الاحجام عن الاستهلاك ، وانما يجب الاستهلاك اكثر . يتلخص منطق كينز في اختلاف نظرته الى حجم الدخل القومي عن نظرية السابقين له . فالدخل القومي ، بالنسبة لکينز ، ليس ذلك الرصيد الذي يخضع للتقسيم الى تراكم واستهلاك ، وانما هو مقدار متغير يتوقف قلي اجتناب موارد حرمة الى الانتاج .

ان العائق الرئيسي في وجه اجتناب هذه الموارد الحرة ، وبالاخص ، قوة العمل غير المشتغلة ، هي الطلب الناقص . ومن هنا جاء الاستنتاج بأن الطلب النقدي الاضافي المتحقق يؤدي الى ارتفاع الحجم العام للدخل القومي والى عمالة اكبر . ويمكن فهم مسار هذه المحاججات اذا اخذنا بالاعتبار الوضع التاريخي الذي تشكلت فيه الكينزية . في الثلاثينيات كان اقتصاد العالم الرأسمالي بكامله يعاني من الهبوط الشديد ، وقد بلغت البطالة ونقص تشغيل الطاقات الانتاجية مستويات لم يسبق لها مثيل . كانت المقببات التي تواجهه تطور الانتاج تكمن في ميدان الطلب وليس في ميدان العرض . وكان العائق في وجه التراكم لا يكمن في نقص الموارد ، وانما في نقص الطلب عليها . في هذه الظروف اصبحت الادخارات تمثل خسارة في القدرة الشرائية وعقبة في وجه اجتناب موارد جديدة الى الانتاج . ان كينز لم ينف اهمية الادخارات كمصدر لتمويل الاستثمار ، ولكنه اعتبر الدور الحاسم في يد النشاط الاستثماري . (القد اكده كينز على ان تراكم رأس المال يتوقف ليس فقط على الادخارات ، وانما يعتبر عملية نشطة ، احيانا خلاقة ، واحيانا مدمرة لجميع نواحي الاقتصاد) . (١)

(١) ب. سيليفمان . التيارات الاساسية في الفكر الاقتصادي المعاصر ، موسكو ،

١٩٦٨ ، ص ٥٠٢ .

ويتعدد حجم النشاط الاستثماري بدوره بعدد من العوامل ، يولي كينز الاهمية الكبرى الى الفعالية الحدية لرأس المال التي لا يمكن ان تنخفض دون مستوى سعر الفائدة . ولقد ركز بشكل خاص على دور التوقعات في سياسة الاستثمار : فالتوقعات المتوقعة يمكن ان تمارس اثرا حاسما على الرغبة بالاستثمار .

لقد سادت قبل كينز نظرية النقد الكمية التي تتلخص بالمعادلة :  $M = l_p Y$

$M$  — كمية النقد في التداول  $l$  — سرعة دوران النقد ،  $p$  — مستوى الاسعار على البضائع والخدمات ،  $Y$  — حجم البضائع والخدمات) . لقد ادخل كينز عنصرين جديدين الى هذه النظرية . فاذا كان السابقون قد ارجعوا زيادة كمية النقد الى ارتفاع الاسعار على البضائع والخدمات واعطوا الاهمية الاكبر لتبعة  $M$  الى  $p$  ، فان كينز طرح فكرة اخرى : ما دام هناك عمالة غير كاملة فان زيادة كمية النقد في التداول تؤدي الى نمو حجم الانتاج ، اي ان الدور الاكثر اهمية يرجع الى العلاقة بين  $M$  و  $Y$  فقط بعد تحقيق العمالة الكاملة يؤدي ارتفاع كتلة النقد في التداول الى ارتفاع عام في الاسعار . وينتتج عن ذلك امكانية استخدام الاصدار النقدي من اجل نمو الانتاج . ثم اضاف كينز الى هذه المعادلة حدا جديدا وهو الطلب على النقود من اجل صفقات المضاربة بالوراق الثمينة  $L$  . فاصبحت المعادلة على الشكل التالي:  $M = l_p Y + L$

ان تزايد الحاجة الى النقود من اجل هذا النوع من الصفقات يؤثر سلبيا على الاستثمارات . كما ان الحاجة الى خدمات هذا السوق المتميز ترتفع مع انخفاض معدل الفائدة ، وذلك لأن انخفاض مستوى الفائدة يعني ارتفاع سعر الوراق الثمينة .

لقد اعتبر كينز انخفاض سعر الفائدة امرا مرغوبا به ، ولكنه وسيلة محدودة الاثر . فبمقدار ما ينخفض معدل الفائدة يصبح من الاسهل الحصول على القروض ، وترتفع الامكانيات الاستثمارية . لقد اعترف كينز لسعر الفائدة بدور الحد الادنى من الفعالية ، وذلك لأن انخفاضه يسمح بتحقيق مشاريع استثمارات رأسمالية اكبر كثافة رأسمالية واقل فعالية . ولكن بمقدار انخفاض مستوى الفائدة بمقدار ما يرتفع تفضيل السيولة ويتزايد استثمار الاموال في ميدان المضاربة بالوراق الثمينة . تؤثر هذه العوامل تأثيرا سلبيا على حجم الاستثمارات وتکبح بشكل متزايد توسعها . وحسب كينز ، هناك حد ادنى لسعر الفائدة تكون عنده الحاجة الى النقود الجاهزة قوية جدا ولا يؤدي الانخفاض اللاحق لسعر الفائدة عن هذا المستوى الى تنشيط الاستثمارات . (1)

ويشكل انخفاض فعالية الاستثمار الرأسمالي ايضا قيدا آخر على النشاط الاستثماري . انطلق كينز من قانون الفعالية المتناقضة المعروف واعتبر منحنى المردود مائلا الى الانخفاض . وبالتالي ، فان التوظيفات الرأسمالية الجديدة ، في حال ثبات الشرطوط الاخرى ، تبدو اقل ريعية . فقد اعتبر بأن فعالية الاستثمار

(1) يطلق على هذه الوضعية في الادبيات البرجوازية « فخ السيولة » ( Liquidity trap )

تنخفض بسرعة تزيد عن سرعة انخفاض معدل الفائدة . وينجم انخفاض فعالية الاستثمارات عن توفر كميات ضخمة من الارصدة الانتاجية المتراكمة في السابق . «اضافة لذلك ، لا تقتصر المسألة على كون الميل الجدي للاستهلاك في المجتمع الفني اضعف ، بل - وبسبب الحجم الاكبر لرأس المال المتراكم سابقا - ان آفاق الاستثمارات اللاحقة تكون اقل ايجابية» . (١) .

وهكذا ، فإن نظرية كينز في التراكم تتميز ببعض الاختلافات الجوهرية عن نظريات التراكم السابقة . لقد بين الاقتصادي الامريكي ايكلبي هذه الاختلافات على اوضح ما يكون :

لدى كينز	لدى السابقين
$M = l_p Y + L$	$M = l_p Y$
$S = S(Y)$	$S = S(r)$
$i = i(r)$	$i = i(r)$
$S = i$	$S = i$

حيث  $M$  - كمية النقد في التداول ،  $l$  - سرعة تداول النقد ،  $p$  - مستوى الاسعار ،  $Y$  - حجم الانتاج ،  $S$  - الادخارات ،  $i$  - الاستثمارات ،  $r$  - مستوى الفائدة .

ان الشيء الاهم ، كما يبدو ، هو تخلي كينز عن فكرة التنهيج الافتراضي لعملية التراكم ، والاعتراف بعجز معدل الفائدة عن تنهيج سوق الرساميل ، وتركز كينز الاهتمام لا على خلق موارد التراكم ، وانما على تشكيل الطلب على هذه الموارد . وكان كينز قد اعترف بأن المهمة الاولى امام الرأسمالية هي استخدام قوة العمل الحرة ، أي العاطلين عن العمل ، والطاقات غير الدائرة ، وليس الاهتمام بالمستقبلبعد . هذا هو السبب الذي من أجله يؤكد الفكر الاقتصادي البرجوازي غالبا على أن نظرية كينز ممكنة التطبيق فقط في المراحل الزمنية القصيرة ، ولكنها لا تصلح كاستراتيجية للنمو الاقتصادي .

وانطلاقا من تصوراته حول التراكم يقترح كينز وصفة تتضمن السياسة الاقتصادية . في ميدان التوظيفات الرأسمالية تنظر هذه الوصفة الى التأثير الشامل للنشاط الاستثماري . وعلى حجم هذا النشاط توقف ، برأي كينز ، درجة استغلال موارد المجتمع . لقد اقترح كينز بالدرجة الاولى تشجيع الاستثمارات الخاصة ، وذلك بواسطة التضخم الخفيف وتخفيض مستوى الفائدة ورفع معدل الربح بنتيجة تخفيض الاجور الحقيقة . ولكن مع ذلك بقيت لدى كينز شكوك جدية في فعالية اوالية النقد والتسليف لوحدها . لذلك فقد اولى اهتماما خاصا للاستثمارات الحكومية . فالدولة بالتحديد هي القادره على اكمال الطلب الفعال حتى الحد

(١) ج . م . كينز ، النظرية العامة . . . . ، ص ٣٠ .

الضروري وتحقيق العمالة الكاملة . ولم يكن كينز ينطلق في ذلك من النصيب المرتفع للدولة في توزيع واستخدام الدخل القومي (في الثلاثينات لم يكن تنصيب الدولة الرأسمالية من الدخل القومي قد أصبح مرتفعاً بعد) بقدر ما كان ينطلق من خصائص العملية الاستثمارية في ظروف التقسيم الاجتماعي المتظور للعمل . لقد استخدم كينز أولية المضاعف ، أي واقعه كون الاستثمارات في أحد الفروع تولد طلباً في الفروع الأخرى وارتفاعاً عاماً في الطلب يزيد بدرجة هامة عن المستوى السابق . وفي نفس الوقت يؤدي ارتفاع الطلب على بضائع الاستهلاك النهائي أيضاً إلى زيادة الاستثمارات في الإنتاج وسائل الإنتاج . ويعرف هذا التأثير المتبادل بال明珠 أو المسرع . يضع كينز الاستثمارات الحكومية في مكان الدوافع الأولية التي تتزايد قوة بفعل الآليات المشار إليها .

لقد كشف كينز عن بعض الملامح الهامة للأقتصاد الرأسمالي المعاصر وعن صاره الجديدة في نظريات أكثر راقعة من نظريات سابقيه . إلا أن نظرية كينز لم تقدم، ولا تستطيع أن تقدم تحليلاً علمياً عميقاً لنقائص الرأسمالية ، إذ اعتبرتها محتملة وقابلة للإصلاح . انطلق كينز من أنه باتباع وصفات صحيحة في السياسة الاقتصادية يمكن إصلاح آلية الإنتاج الرأسمالي . يرى الاقتصاد السياسي الماركسي في هذه الاختلالات مظهراً للتناقض الأساسي للرأسمالية — التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الرأسمالي الخاص للتملك . وهذا التناقض بالتحديد هو الذي يفسر قصور الاستثمار ، وليس الميل النفسي للمشاركيين في الإنتاج .

إلى جانب المثال البديهي للكينزية هناك عدداً من الأخطاء الملموسة التي تعرض لها بالفقد الاقتصاد السياسي البرجوازي نفسه ، نذكر منها فيما يخص عملية التراكم ما يلي : <sup>١)</sup>

1- أن الكينزية نظرية سكونية يمكن أن تصدق فقط في فترات زمنية قصيرة نسبياً . ويظهر ذلك بصورة جيدة في مثال الاستثمار . برأي كينز ، يؤدي توسيع الاستثمارات إلى زيادة الطلب والعمالة . ولكن البناء الرأسمالي يطرح طلباً إلى أن تقام الطاقات الإنتاجية ، بعد ذلك يظهر إلى جانب الطلب عرض البضائع ، مما يعقد مشكلة التصريف . ويزداد أهمية هذا الأمر إذا علمنا بأن تشغيل طاقات جديدة يؤدي حتماً إلى ارتفاع كلفة تجهيز العمل وإنتاجية العمل ، ويرتفع دخل المجتمع ويضعف نسبياً الميل إلى الاستثمار ، طبقاً للنظرية الكينزية . وبالتالي ، فإن ارتفاع العرض يواجه انخفاضاً في الطلب على بضائع الاستهلاك الشخصي . وكان كينز نفسه قد لفت الانتباه إلى هذه النقطة الضعيفة منطقياً في نظريته : «إنما في كل مرة ، عندما نحقق التوازن بواسطة زيادة الاستثمارات في اليوم الحاضر ، نزيد من صعوبة إضمان التوازن في الغد» (1) .

(1) ج . م . كينز ، النظرية العامة ... ، ص 100 .

٤ - تعتبر الكنزية ذات جدوى فقط في ظروف العمالة غير الكاملة ونقص تحويل الطاقات الإنتاجية . ورغم ان هذه الوضعية هي وضعية نمذجية في الرأسمالية الا انها لا تعطي تماما الواقع الفعلي . ففي ظروف النهوض الدورى والاستغلال الكامل او القريب من الكمال للموارد تصبح الوصفات الكنزية معلقة في الهواء - فلا جدوى من خلق طلب اضافي اذا لم يكن هناك موارد لتعطيه .

٥ - ان الكنزية تتجاهل النتائج الكثيرة للتقدم التكنىكي . فقد لا يؤدي التقدم التكنىكي بصورة حتمية الى تزايد الحاجة الى الاستثمارات ، وانما قد يترسخ عنه الاقتصاد في التوظيفات الرأسمالية .

٦ - ان الكنزية لم تأخذ بالاعتبار النتائج السلبية للنهوض الاقتصادي : لقد وجدت في التضخم الخفيف اداة لتسريع النمو وزيادة العمالة . لقد بینت تجربة السنوات الاخيرة بصورة واضحة ان المشكلات التي تنجم عن التضخم ليست اقل حدة من المشكلات التي تنجم عن البطالة ، بالإضافة الى ان التضخم لا يؤدي الى ازالة البطالة .

٧ - لقد اصبحت الكنزية الاساس النظري الذي يستند اليه النمو الكبير في النفقات الحكومية غير الإنتاجية ، وبالاخص النفقات الحربية . ورغم ان كينز لم يول اهتماما كبيرا لهذه الناحية ، الا ان اتباعه استخدموا على نطاق واسع الدعوة الى الاستهلاك الطفيلي كاداة للنمو الاقتصادي في تبرير عسكرة الاقتصاد .

لقد أخذ الاقتصاد السياسي البرجوازى بالاعتبار في تطوره اللاحق العيوب الواضحة جدا للكنزيية ظهرت الكنزية الحديثة . وتغيرت الى حد ما أيضا الآراء المتعلقة بالتراكم . في بينما يعتبر كينز التراكم عامل طلب فقط ، فقد اصبح التراكم يعتبر عامل عرض ايضا . وهذا ما تطلب دراسة الإنتاج في ديناميته ، والأخذ بالاعتبار ليس فقط لمهمة التوازن القصيرة الأجل ، وانما ايضا لامكانيات الحفاظ عليه على المدى الطويل . في نماذج منظري النمو الاقتصادي ي. دومار و ر. هارود لا تقتصر المسألة فقط على مجرد زيادة الطلب الفعال ، وانما تشمل ايضا تحقيق معدل النمو الذي تكون فيه الادخارات متطابقة فقط مع حاجات الاستثمار ويستمر التوازن على امتداد كامل الفترة المتطرفة . ولقد أطلق على معدل النمو هذا اسم معدل النمو المضمون .

لقد اظهر التطور اللاحق للرأسمالية عدم صلاحية هذه الافكار ايضا . وفي ظروف الثورة العلمية - التكنيكية لم تكن حجوم الجهاز الإنتاجي وحدها ذات اهمية كبيرة ، بل ايضا مؤشراته النوعية ، ودرجة تقدميته ، وخصوصه البنوية . ويتوقف ذلك الى حد كبير على التوظيفات في الابحاث العلمية وتعليم الكوادر ، وعلى «نوعية» العامل نفسه . لقد أخذت نظرية الدينامية الاقتصادية ، التي كانت تنظر الى الدخل كتابع لرأس المال فقط ، تتعرض للنقد على تجاهلها لقوة العمل باعتبارها اهم عامل من عوامل الإنتاج . فظهرت بالنتيجة نظريات النمو «الكلاسيكية الجديدة» التي تنظر الى الناتج كتابع ليس فقط لرأس المال ، وانما ايضا لقوة العمل وللتقدم التكنىكي .

يلاحظ في نظرية التراكم الميل لتوسيع مفهوم «التراكم» نفسه . يشمل هذا المفهوم استهلاك العاملين ، باعتباره يحسن من «نوعية» العاملين ، وأحياناً أيضاً الانفاق على مختلف السلطات الاجتماعية في الادارة والخدمات . وعلى سبيل المثال ، يقترح البعض اعتبار التغذية ، واللباس ، والسكن ، والتعليم ، وحتى الترفيه الذي يحصل عليه العاملون من ضمن التراكم . مثل هذه النظريات الى التراكم ، رغم أنها تبدو كتطوير لهذا المفهوم ، لكنها في الحقيقة تعتبر ابتعاداً عن تفسير المسألة . في مثل هذه النظرة الى التراكم ينطمس كلية الاختلاف بين الاستهلاك والتراكم ، وتحتفي حقيقة التراكم باعتباره تحولاً للقيمة الزائدة الى رأسمال .

## الفصل الثاني

### القواعد والنمو الاقتصادي

#### ١ - عوامل الاستثمار :

ان الادبيات المخصصة لمسألة الاستثمار واسعة جدا . ويمكن تصنيفها طبقا لمعايير مختلفة ، ويمكن التمييز بين الابحاث النظرية والابحاث التجريبية . تستند الابحاث النظرية الى وضع النماذج الاقتصادية التي يدخل فيها الاستثمار كعنصر ضروري ، وهناك محاولات لتحديد علاقات التبعية بين الاستثمارات والمعلمات *parametres* الاخرى للتطور الاقتصادي وتمتزج هذه الابحاث اما مع نظريات النمو الاقتصادي (عند تناول التفاعل الطويل الاجل بين حجم الانتاج والاستثمارات) واما مع نظريات الدورة (عند تحليل المرحلة الزمنية القصيرة) . اما الابحاث التجريبية فتعتمد الى تعميم نتائج المشاهدات الكثيرة لسلوك المستثمرين - الشركات والمستثمرين الافراد . فمن خلال تحليل معطيات احصائية واسعة يحاول مؤلفو الابحاث التجريبية ايجاد الجواب على السؤالين التاليين : بماذا يتحدد نطاق النشاط الاستثماري ، وعلى ماذا يتوقف؟ ويرفض بعض المؤلفين استمرار التباعد بين الابحاث النظرية والابحاث التجريبية . يكتب الاقتصادي الامريكي د. يورغنسون: «عندما تتبلس الابحاث التجريبية قبل الاوان لبوس النظرية فان الاهتمام ينصرف عن الشروط التاريخية والمؤسسات ذات الاهمية بالنسبة لفهم السلوك الاستثماري بكامل تعقيداته . وعندما تهتم المؤلفات النظرية في المرحلة الاولى «لاغراض عملية جدا» بالمعطيات التجريبية ، فان ذلك يغلق الباب الى المنجزات النظرية التي يمكن ان تقود الى تطوير الابحاث التجريبية في المراحل اللاحقة» . (١)

ان النقطة الاضعف في النماذج الاستثمارية هي الصعوبة في تحديد ما يعتبر متغيرا مستقلأ وما يعتبر متغيرا تابعا ، وتحديد طابع العلاقات السببية . يشير الاقتصادي الامريكي ، غ. كسي ، بحق ، الى انه عند دراسة التأثيرات المتبادلة بين مستوى الانتاج والاسعار والاستثمارات يمكن اعتبار كل من هذه المقادير مستقلأ وتابعا . (٢)

---

(1) « Determinants of Investment Behavior » New York 1967, P. 130

(2) « American Economic Review », September 1970, Vol. LX

ان الابحاث التجريبية لا يمكن ان تكون خالية من المواقف النظرية التي تكمن في اساس المنهجية المستخدمة . تستخدم هذه الابحاث هذه الفرضية او تلك من فرضيات السلوك الاستثماري ، وهناك الكثير من هذه الفرضيات في الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر . يذاد . ماير وي . كوكتابهما «القرارات الاستثمارية» الذي رسم بداية ابحاث كثيرة من هذا النوع ، بالتأكيد على وجود «وفرة في النظريات التي تتولى تفسير عملية التراكم» ، حيث اصبح من الضروري بمكان اختيار النظريات الصالحة من بينها» (1) وبما ان هناك الكثير من الشروط المؤثرة على النشاط الاستثماري ، فان من المهم جدا التمييز بين العلاقات السببية الجوهرية والاقل جوهرية ، وبدون ذلك تكون الابحاث التجريبية ضعيفة الفعالية . وبدراسة مختلف النظريات البرجوازية في التوابع الاستثمارية يمكن الاقتناع بأن هذه النظريات تعطي في كثير من الاحيان الدور المطلق لهذه العوامل او تلك . ولهذا فان الجدل بين مختلف الاتجاهات غالبا ما ينطلق من مواقف احادية الجانب . هذا علماً بأن النظريات البرجوازية ، يغض النظر عن الاختلافات فيما بينها ، هي واحدة في التفسير التكتوني الاقتصادي للاستثمار في تجاهل الشكل الرأسمالي المتميّز للتراكم . ويمكن اصطلاحاً اقتراح التصنيف التالي للنظريات البرجوازية المعاصرة في النشاط الاستثماري :

- ١ - النظرية التساريّة في الاستثمار ، التي تعتبر ان النقطة الحاسمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية هي ضرورة زيادة الطاقات الانتاجية .
- ٢ - النظريات التي تستند الى دافع الربح (من المفيد تقسيم هذه المجموعة الى نظريات تعتمد على الربح كهدف للاستثمار ، ونظريات ترى في الربح مصدراً لتمويل التوظيفات ، ويمكن ايضا التمييز بين نظرتين الى الربح : النظر الى الربح مع الاخذ بالاعتبار للتوقعات ، والنظر الى الربح بدون اعتبار التوقعات)
- ٣ - النظريات الاخرى التي ترجع دافع الاستثمار الى شروط مختلفة ، وبالاخص الى الشروط المؤسساتية . وهناك محاولات جديدة لتركيب مختلف النظارات الى الربح في نماذج يحاول المؤلفون فيها اعطاء تقويم كمي لمساهمة هذا العامل او ذاك . لقد حظيت النظرية التساريّة في الاستثمار بانتشار كبير في الاربعينات والخمسينات ، وكان من انصارها عدد من ابرز ممثلي الاقتصاد السياسي البرجوازي ، مثل د. هيكس ، ور. غودين . طبقاً لهذه النظرية يتحدد حجم النشاط الاستثماري بالفرق بين رأس المال المطلوب من اجل تحقيق الكمية المرغوبة من المنتجات ورأس المال المتوفّر فعلياً . وابسط نماذج هذه النظرية هو :

$$I_t = Y_t + K_t$$

حيث  $I_t$  - الاستثمار ،  $Y_t$  - مقدار الدخل او الانتاج ،  $K_t$  - رأس المال المتوفّر في بداية الفترة المعنية ،  $\gamma$  - معامل التساري . وهكذا فإن النموذج

(1) R. Mayer, E. Kuh, *The Investment Decision*, Cambridge (Mass.) 1957, P. 3.

المذكور يقوم على افتراض وجود تبعية مستقيمة ضاربة بين كمية الانتاج وبين رأس المال المتاح . ويمكن تحديد معامل التسارع عن طريق اجراء تحويلات على المعادلة المذكورة اعلاه . بما ان الدخل يعادل مجموع الاستهلاك والاستثمار فأن المعادلة تصبح على الشكل التالي  $bK_t + I_t = Y_t$  حيث  $b$  - مقدار الميل الحدي الى الاستهلاك . فإذا استبدلنا الزعن  $I_t$  بقيمتها نحصل على  $K_t = bY_t + Y_t - K_t$  ومنه  $\frac{K_t}{Y_t} = 1 - b$  . وأخيراً فأن  $K_t$  هي حسب الشرط  $\frac{Y_t}{K_t} = g$  حيث  $g$  - المعدل السنوي الوسطي لنمو انتاج المنتجات . وبالتالي :

$$1 - b = \frac{1}{g}$$

ان مقدار معامل التسارع يظهر كنتيجة لمعدل نمو الانتاج والميل الحدي الى الاستهلاك . ويؤدي ارتفاع معدل النمو الى ارتفاع مقدار معامل التسارع ايضا ، أما ارتفاع الميل الحدي الى الاستهلاك فينبع منه اثر مضاد . يعتبر كلارك مؤلف نظرية المشرع . وقد استخدم مبدأ التسارع على نطاق واسع في الاقتصاد السياسي البرجوازي . ولكن غالبا ما يعطى له في التماذج المختلفة مضمون مختلفا نقصد احيانا بالمبرر المناسب بين انتاج المنتجات النهائية وانتاج المنتجات التي تستخدم في انتاج المنتجات النهائية . وهذا ما لا تتفق مع المفهوم المشار اليه اعلاه للمشرع الاستثماري . تمثل نقطة الضعف في نظرية المشرع في فكرة ثبات معامل التسارع . فممن المؤشر الذي اوردناه اعلاه وحده يتبيّن بان الحفاظ على قيمة العددية الثابتة يحتاج الى شروط غير واقعية ، مثل ثبات معدلات نمو الانتاج والحفاظ على الميل المستقر الى الاستهلاك . وليس من المستغرب ان يعتبر الاقتصاد السياسي البرجوازي نفسه هذه الشروط بعيدة عن الواقع .

يستند نموذج المشرع ، قيل كل شيء ، الى افتراض التحميل الكامل للطاقة الانتاجية ، اذ انه يفترض بأن نمو الانتاج يتطلب توسيعا موافقا في الجهاز الانتاجي . ولكن في الظروف الواقعية لتطور الرأسمالية غالبا ما يكون هناك نقص في تشغيل الطاقات وامكانيات واسعة لزيادة الانتاج بدون توسيعات رأسمالية جديدة وب بدون توسيع الطاقات .

وأخيرا ، اذا افترضنا وجود تشغيل كامل للطاقة الانتاجية ، فان الاستثمارات يجب ان تسبق حتما زمينا الارتفاع المرغوب فيه في الانتاج . وهنا لا يمكن اغفال مقدار هذا الفاصل ، اي الفجوة بين لحظة ظهور الحاجة الى الطاقة المعينة ولحظة تحقيقها . وبالطبع فان هذا يدخل عنصرا جوهريا غير محدد في النموذج . يحاول بعض المؤلفين البرجوازيين اخذ التعقيدات المذكورة في النظرية التسارعية في الاستثمار بعين الاعتبار ، وعلى سبيل المثال ، يتضمن نموذج شيزري التابع التالي :

$$\Delta K_{t+1} = \phi(\gamma Y_t - \lambda K_t)$$

حيث  $\Delta K$  – زيادة رأس المال ،  $K$  – حجم رأس المال الاساسي ،  $Y$  – الانتاج ،  $\alpha$  – معامل التسارع ،  $\lambda$  – مؤشر تحويل (تشغيل) الطاقات ،  $\varphi$  – المعامل الذي يعكس رد فعل التوظيفات الرأسمالية على تغير حجم الانتاج مع الزمن . ورغم التعديلات التي أدخلت على النموذج البسيط للاستثمارات تحت تأثير مبدأ التسارع فإن هذا النموذج يبقى قائما على اسس مشكوك بها . انه يفترض فاصلا زمنيا ثابتا ، ويندر ان يصح ذلك في ظروف التغيرات المستمرة في بنية التوظيفات الرأسمالية . ان مبدأ التسارع في النشاط الاستثماري يأخذ بالاعتبار فقط الاستثمارات الصافية ولا يأخذ بالاعتبار التمويل من حسميات الاهتلاك . هذا علما بأن مبالغ الاهتلاك تشغل مكانا هاما في التوظيفات الرأسمالية الاجمالية ، وغالبا ما تشكل اكثر من نصف مصادر التمويل . عند النظر في نماذج الاستثمارات المشار إليها أعلاه والتي تأخذ الاستثمارات الاجمالية ، نجد ان مجموع الاستثمار والاستهلاك يزيد عن حجم الدخل القومي ، اي تختل المساواة الكامنة في الاساس الذي تقوم عليه جميع النماذج الاقتصادية الكلية . تقريبا . فإذا كانت البنية العمرية للارصدة الانتاجية متساوية بصورة مطلقة ، اي اذا كانت الارصدة الانتاجية المنصوبة في كل عام من الاعوام السابقة متساوية ، فإن مبالغ حسميات الاهتلاك ستكون مطابقة تماما للاهتلاك الفعلي للارصدة . ولكن القاعدة الفعلية هي تجديد الانتاج الموسع الذي يتصرف بزيادة حجم الارصدة الانتاجية التي تقام في الاعوام التالية على حجم الارصدة الانتاجية التي كانت تقام في السنوات السابقة . فمن حيث البنية العمرية ستتخذ الارصدة الانتاجية المستفلة ، شكل هرم تكون قاعدته احدث وسائل الانتاج من حيث العمر ، وتكون قمتها اكبر وسائل الانتاج قدما . وبما ان ما يهتم به من وسائل الانتاج خلال فترة خدمتها هو الوسائل الاكثر قدما ، فإن الاهتلاك الفعلي يكون دائما اقل من المبلغ الاجمالي لرصيد الاهتلاك . وبالتالي فإن حسميات الاهتلاك تسمح ليس فقط ، بالتعويض عن الاهتلاك الفعلي ، وإنما أيضا بتحقيق توسيع الانتاج . وهذا ما يدخل بالمعادلة المتوازنة التي يتساوى فيها الدخل القومي مع مجموع الاستثمار الصافية .

كما ان نظرية التسارع تتجاهل كلها الاستثمارات التي لا تذهب الى زيادة حجم الانتاج وانما الى تخفيض التكاليف . ففي ظروف الصراع التنافسي الحاد يمكن أن توظف الاستثمارات من أجل تحسين نوعية المنتجات ، وتحسين خدمتها بدون زيادة قيمتها . لقد بين البحث الذي اجراه بروفسور جامعة مانشستر ويليامس على المشروعات الضخمة في ستة بلدان (المانيا الغربية ، بريطانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، هولندا ، والسويد) بأن الاستثمارات غالبا ما تحمل طابعا «دافعي» اذ توجه من أجل تخفيض تكاليف الانتاج ورفع النوعية وليس الى زيادة حجم الانتاج (1) . والى

---

(1) OCDE, « Rapport International sur les facteurs Intervenant en matière de politique des investissements ». Bruxelles, 1962 .

جانب النقائص المذكورة في نظرية التسارع في الاستثمار يجب ان تلفت الانتباه الى محدوديتها المبدئية . فهي اذ تنظر الى النشاط الاستثماري كتابع لنمو الانتاج تحرف بذلك الاهداف الحقيقية للاستثمار الرأسمالي . فليس الدافع للتوظيفات الرأسمالية هو السعي للحصول على القيمة الزائدة ، حسب هذه النظرية ، وانما هو ، ببساطة ، زيادة حجم الانتاج . الا انه في الرأسماлиة يظهر تزايد انتاج المنتجات فقط كوسيلة للحصول على الربح . ان زيادة حجم الانتاج لا تعتبر بعد ذاتها دافعا للنشاط الاستثماري اذا لم تجر وراءها بعض الامتيازات الحقيقة للمستثمر .

ويستند انصار نظرية التسارع في الاستثمار احيانا الى ان هذا المبدأ تؤكده الابحاث التجريبية في النشاط الاستثماري . الا ان واقعة قيام الشركات بتوسيع الطاقات الانتاجية بمقدار زيادة حجم الانتاج معروفة جيدا . ومع ذلك فقد بين التحليل الاحصائي الذي اجراه ر. ايسنر بان نظرية التسارع تجد تأكيدا لها فقط في الشركات التي حققت زيادة في الانتاج . ورغم ذلك فان الشرط الضروري مثل هذا التأكيد هو التحليل على المدى الزمني الطويل نسبيا مع الاخذ بالاعتبار لتباطؤ التوظيفات الرأسماлиة (١) . وكان قبل ذلك ر. ماير وي. كو قد اوضحوا بان مبدأ التسارع يتتأكد بصورة رئيسية في مرحلة النهوض الدوري وفي المدى الطويل نسبيا . (٢) وبالطبع ، ان نمو الطاقات الانتاجية يجري عندما يواجهه الانتاج الرأسمالي ظرف انشطا نسبيا يمكن عنده توقيع زيادة في تصريف البضائع . ومن الواضح ايضا انه اذا كان باستطاعة المشروع خلال الفترات القصيرة من الزمن ان يستمر دون القيام باستثمارات ضخمة من اجل توسيع الانتاج ، فإنه على المدى الطويل تصبح التوظيفات الرأسمالية حتمية . وتوارد المعطيات التجريبية على ان نظرية التسارع تقدم تفسيرا احادي الجانب ، وأحيانا غير صحيح ، للنشاط الاستثماري في الرأسمالية .

وتحتل مكانة هامة في الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر ايضا تلك النظريات في الاستثمار التي تعترف بداعم الربح كهدف موجه للمستثمر . يطلق احيانا على هذه النظرية «الكلاسيكية الجديدة» لأنها تعترف بأن المستثمر يأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراته معدل الربح ومعدل الفائدة ويستخدم طرق التحليل الحدي . وفي نفس الوقت فقد ثار جدل حاد حول هذه الفئة من النظريات لقد قام كثير من المؤلفين البرجوازيين بنقد هذه النظريات (٣) . وتظهر بصورة منتظمة

(1) «Econometrica» January 1960 .

(2) R. Meyer, E. Kuh, the Investment Decision, P. 204

(3) T. Haavelmo, A. Study of the Theory of Development.

Chicago, 1968, P. 216; M. Flemming. Introduction to Economic Analysis, London, 1969, p. 374 - 375 .

المؤلفات التي ترى في الربح دافعاً للاستثمار . (1)

فما هي الخجج التي تطرح ضد اتخاذ الربح كهدف موجه للمستثمر ؟ أولاً ، الاستناد إلى نتائج استطلاع آراء المستثمرين انفسهم الذين غالباً ما يطردون دوافع أخرى للاستثمار . ثانياً ، الاستناد إلى وقائع انتاج منتجات غير ريعية التي يمكن ملاحظتها في الواقع الرأسمالي . وأخيراً ، الاستناد إلى أن الآثار ذات الطابع الإحصائي لم تبين بوضوح كاف الارتباط الوثيق بين حجم النشاط الاستثماري ومعدل القائدة .

مثل هذه الحجج من الصعب الاقتناع بها . فمن المعروف أن الآراء الذاتية للمستثمرين لا تعكس إلا بصورة نسبية فقط الدوافع الحقيقية للنشاط فقد يتأثر المستثمر بجملة من التصورات الملموسة الامر الذي يجب الكشف عن الاساس الحقيقي الموضوعي لهذه التصورات . إن الاستناد إلى انتاج منتجات غير ريعية وإلى توظيف رأس المال في مثل هذه النشاطات الانتاجية لا يمكن أن يدحض فكرة الدور الموجه لدافع الربح . إن الاقتصاديين البرجوازيين انفسهم غالباً ما يؤكدون على أن سياسة الاستثمار تستهدف مصالح طويلة الأجل . فمن أجل ضمان التفوق على المدى الطويل تستطيع الشركات تجاهل المكاسب الحاضرة . إضافة لذلك فإن الواقع الكثيرة تشهد على أن الشركات تستفيد من أي فرصة من أجل القاء اعباء الانتاج غير الريعي على الدولة أو تفطية جزء من التكاليف على نفسها . إن النظرة الأوسع انتشاراً في الأدبيات الاقتصادية البرجوازية إلى الربح على الاستثمارات هي النظرة التي تأخذ بالاعتبار المدخل في المستقبل مع خصم قيمتها . وينطلق على المقدار المتحصل «قيمة الشركة» اذا كانت المدخل السنوية عن المرحلة المقبلة هي  $P = \sum_{t=1}^n \frac{R_t}{(1+i)^t}$  . فستكون قيمة الشركة :  $R_i e^{-it} dt$  (1) او في الشكل المتواصل :  $f_k e^{-it} - K$

ويجري غالباً البحث عن شروط بلوغ المدخل المقللة الحد الأقصى بدون تقييدها بفترة محددة ، اذا ان هذه الفترة هي مقدار مجهول ، وليس معطى . وبالطبع فإن الشركة ستسعى إلى الحصول على الربح ما دام يتجاوز التكاليف ويرى الاقتصادي الأمريكي م . غوردن ان هذه المهمة هي السعي إلى بلوغ أقصى مستوى ممكן من الفارق  $f_k e^{-it} - K$

حيث  $f_k$  — الربح ،  $K$  — حجم الاستثمار الرأسمالية ،  $i$  — مقدار

(1) R. Meyer and R. Glauber, Investment Decision, Economic Forecasting and public policy. Boston, 1964; Profits in the Modern Economy » Minneapolis, 1967, p. 34 .

(2) M. Gordon, the investment, Financing and Valuation of the corporation, Homewood ( Illinois ), 1962, p. 17 .

الخصم و  $t$  الزمن . عندها يكون :  $1 - \frac{\partial P}{\partial K} = f'(k)e^{-it} = 1^2$  . ان الحديث يدور في جوهر الامر حول تحقق الغاية من التثمير ما دام الدخل من الوحدة الاخيرة من التوظيفات اعلى من مقدار الفائدة . وهذا ما يبرر تسمية هذه النظرية بـ «الكلاسيكية الجديدة» .  
 اذا كان المستثمرون يتبعون اوراء اقصى المدخل المقبلا ، فانهم يجب ان يأخذوا بالحسبان حركة الاسعار ، وتكاليف الانتاج وتغيرات الفائدة في المستقبل .  
 فيبدون هذا التنبؤ ، الذي يتضمن التنبؤ بتغيرات تكون وجها الانتاج لا معنى لمعظم قيمة الشركة . بالطبع ان المشروع الرأسمالي لا يستطيع التصرف من اجل ذلك بالمعلومات الموقعة الكافية . ويترافق القموض ايضا بنتيجة كون الاستثمار ، بشكل عام ، يواجه بدائل كثيرة . فعند تنفيذ الاستثمار تظهر على الدوام مشكلة الاختيار . وبشكل خاص ، بسبب المحدودية الختامية للموارد يظهر دائما التنازع بين الاستثمارات التي تعطي نتيجة سريعة ولكنها غير مجزية نسبيا ، وبين الاستثمارات التي تعطي نتيجة كبيرة ولكنها تتطلب زمنا اطول . ان دراسة السلوك الفعلي للمستثمرين تبين بأنهم غالبا ما يعممون على المستقبل الاتجاه الذي يكون قائما في لحظة اتخاذ القرار . واحداث اشكال لتعظيم المدخل في المستقبل تجده في نموذج آ . يورغنسون . فالدخل في المرحلة  $t$  يتمثل بالفرق التالي : (٢)

$$R(i) = Q_i P_i - L_i W_t - q_i I_t$$

حيث  $Q$  — كمية الانتاج في الشكل العيني ،  $L$  — نفقات العمل ،  $I$  — الاستثمارات ،  $P$  — سعر المنتجات ،  $W$  — معدل الاجور ،  $q$  — سعر الموجودات الرأسمالية . وتحدد قيمة الشركة في البداية بطريقة مشابهة للطريقة السابقة :

$$\int e^{-it} R_i dt,$$

حيث  $i$  — مقدار الخصم . وبادخال مقدار الاستثمارات الصافية  $K_i = I - \delta K$  حيث  $K$  — زيادة رأس المال و  $\delta$  — معدل اهلاك رأس المال ، وبادخال مقدار تغيرات الاسعار على الموجودات الرأسمالية  $q$  ، يتوصل يورغنسون الى النتيجة التالية :

$$(q - q') K_i = \int e^{-it} [Q_i P_i - L_i W_t - \{q(i + \delta) - q'\} K_i] dt.$$

تلخص خاصية هذا النموذج في انه يأخذ بالاعتبار التغير الممكن ليس فقط لاسعار المنتجات وانما ايضا للنفع الرأسمالية ولمعدلات اهلاك رأس المال . وهذا ما يزيد بدرجة اكبر من تعقيد امكانيات التنبؤ بالطرف المقابل .

وتوجد ايضا مجموعة من النماذج الأخرى القائمة على الربح ، وبالاخص ، نموذج آ . برغستروم : (٣)

(1) M. Gordon, op. cit, p. 17

(2) « Determinants of Investment Behavior » : New York 1967, p. 141

(3) انظر ، آ . برغستروم . وضع واستخدام النماذج الاقتصادية . موسكو ١٩٧٠ ، من ٥٧ .

$$\frac{dK}{K} = Y \log \left\{ \frac{PV - WL}{(1+c)rqK} \right\},$$

حيث  $K$  – رأس المال في الحساب الحقيقي ،  $Y$  – المسافة الزمنية لرأس المال  
 – الناتج  $V$  – الدخل الصافي الحقيقي،  $P$  – سعر المنتجات ،  $W$  – اجر العامل،  
 $L$  – عدد العاملين ،  $q$  – سعر الموجودات الرأسمالية ،  $r$  – مستوى الفائدة،  
 $c$  – المعامل الثابت .

ويعرف المعامل الثابت على انه درجة المخاطرة ، و  $\frac{PV - WL}{qK}$  هو معدل الربح في جوهر الامر . وبالتالي ، وبالرغم من جميع التقييدات – ادخال التوقعات والمخاطر وغيرها في النموذج ، يبقى الربح الدافع الموجه للنشاط الاستثماري .  
 ان الخاصية المميزة للنماذج الاستثمارية القائمة على الربح كتابع مستهدف هي التعامل مع مقدار سعر الفائدة . هذا مع العلم بأن أحد الحاجب ضد النماذج المذكورة التي تنتشر في الاقتصاد السياسي البرجوازي في السنوات الاخيرة هي التبعية الضعيفة للاستثمارات الى مقدار الفائدة . لقد بينت نتائج الابحاث التجريبية بأن تغيرات معدل الفائدة هي ذات تأثير بسيط عمليا على القرارات الاستثمارية . ولهذا السبب بالذات تتعرض للهجوم النظريات الاستثمارية . التي يعتبر الربح بموجتها تابعاً مستهدفاً .

الا ان تغيرات سعر الفائدة ليست الا واحداً من جملة العوامل المحددة لتعظيم المدخل المقبلة . يؤكد الكثيرون من الاقتصاديين البرجوازيين على انه على ضوء التغيرات الممكنة للاسعار والتکاليف يمكن لتأثير معدل الفائدة أن يكون غير كبير نسبيا ، ولكن هذا لا يعني ان مقداره غير ذي أهمية ، بالنسبة للقرارات الاستثمارية .

كما يبدو ، يرجع انخفاض دور الفائدة في نمذجة النشاط الاستثماري الى ابعاد الرأسمالية عن ظروف المزاحمة الحرة . عندما كان الاقتصاد السياسي البرجوازي يؤكد على ان مستوى سعر الفائدة يمكن اعتباره الحد الادنى لمعدل الربح كان ينطلق من وجود ما يسمى بالمزاحمة التامة التي أصبحت في الحقيقة في ذمة الماضي . عندما أصبح الحصول على الربح الاحتکاري قانونية عامة توقف الانتقال الحر لرأس المال وارتقت اهمية المصادر الداخلية للتمويل وتبين ان الدور التنهيجي للفائدة أصبح ضعيفا .

يؤكد بعض الاقتصاديين البرجوازيين ، في اعتبارهم للربح هدفاً للتوظيفات الرأسمالية ، على انه يعتبر في الوقت نفسه مصدراً للاستثمارات ايضا . ومنذ عام ١٩٥٠ كتب يا . تنبرجن ويا . بولاك حول العلاقة بين الاستثمارات وتوفّر المصادر الخاصة لتمويلها (١) بالطبع ، يتمتع الانتاج الرأسمالي في الظروف المعاصرة بامكانيات

(1) J. J. Pollak and J. Tinbergen, the Dynamics of Business Cycles : A study in Economic Fluctuations . Chicago 1950 .

تسليفية واسعة . ولكنها ليست لا نهائية . يلاحظ في السنوات الأخيرة ان الادبيات البرجوازية غالبا ما تستشهد بما يسمى نظرية موديليانى - ميلر التي ترى بأنه مع تزايد الاموال المفترضة تدفع الشركات المدينة اسعار فائدة أعلى (1) .

ويشير الاقتصاديون البرجوازيون الى ان نمذجة العملية الاستثمارية تهدف الى تحديد الحجم المثلى لرأس المال الشركة . ولكن هذا لا يكفي لحل مسألة القرارات الاستثمارية التي يجب أن تزيل الفجوة بين هذا الحجم المثلى نظريا وبين المتوفر فعليا من رأس المال . ومن الواضح بأن المسألة الأخيرة يمكن ان تحل فقط انطلاقا من توفر الاموال والوقت .

بخلاف نظرية التسارع في الاستثمار والنظريات التي تستند الى الربح ، تتصف النظريات المؤسساتية بالتنوع الكبير ، ويمكن اعتبار اسمها نفسه اصطلاحيا الى حد كبير . ويمكن ان نعد من بين هذه النظريات النظريات التي تربط النشاط الاستثماري بأشكال السياسة الحكومية ، وبالاخص ، بالسياسة الضريبية ، وبسياسة الاهتلاكات المعجلة . في الواقع الفعلي ، يدور الحديث ايضا حول دافع الربح . وتوكد الابحاث الاحصائية الملموسة فعليا على ارتباط حجم الاستثمارات بهذه الانواع من الاجراءات التي تقوم بها الدول البرجوازية . ان الاهتلاك المعجل ، برأي ر. ماير وي. كوهنر على الاستثمارات حسب القنالات التالية : (1)

ـ أـ يزيد المجموع العام لحسابيات الاهتلاك السنوية ، ـ بـ يسرع دورة رأس المال الاساسي ويخفض بذلك درجة المخاطرة لهذا النوع من التوظيفات ، ـ جـ يخفض معدل الفائدة ، ـ دـ يساعد على ازالة الحاجز النفسي الذي يعيق التخلص من المعدات البالية .

ولكن المضمون الرئيسي للنظريات المؤسساتية هو التأكيد على دوافع اخرى للاستثمار كبديل عن دافع الربح . ويمكن فرز موضوعتين رئسيتين يستند اليهما الاقتصاد السياسي البرجوازي في محاولاته البرهان على ان التسابق من اجل الربح قد فقد اهميته كهدف رئيسي للإنتاج الرأسمالي . اولا ، التأكيد على الانفصال بين الملكية والادارة في الشركات الكبرى المعاصرة . ويؤكدون على ان مالكي رأس المال أصبحوا بعيدين عن ادارته ، وغير مؤهلين بدرجة كافية للمهام التنظيمية . ثانيا ، التأكيد على ان الاداريين وجهاز الادارة في الشركات الكبرى يسعون لتحقيق اهداف اخرى مختلفة وغير مهتمين باثراء المالكين . يكتب ي. هاغن : «طبقا لابسط النظريات الاقتصادية يقوم المستثمر بادخال التجديفات في الانتاج سعيا منه وراء أقصى الربح . اما في الحقيقة فان الدوافع تكون أكثر اتساعا . ان المستثمر هو الذي يقوم بحل المشكلات في الانتاج وفي الميادين الاخرى وهو الذي يحصد ثمار حل هذه

(1) « American Economic Review » 1958, Vol. XLVIII, p. 273 .

(2) R. Meyer, E. kuh, the Investment Decision, p. 101 - 102 .

المسكلات» (١) . ويكتب م. غوردون حول اشباع الرغبات الذاتية كهدف للاستثمار (٢) . ويعتبر ر. ميرنيس بأن الهدف الوحيد للمدير هو تنظيم معدل نمو الانسجام في الشركة، وليس الحصول على الربح (٣) . وكانت هذه النظرية محظوظاً اهتماماً الاقتصادي الامريكي لـ غالبراث . لقد حاول غالبراث البرهان على أن دافع الربح كان يلعب الدور الحاسم فقط في ظل سيطرة الشكل الفردي للاستثمار ، لكن هذا الدافع يضم محل مع ظهور الشركات الكبيرة . ولا يقصد غالبراث النشاط الاستثماري فقط ، وإنما يضع المسألة في أفقها الأكثير شمولاً . يولي غالبراث الأهمية الأساسية لما يسمى «البنية التكنوغرافية» ، التي تشمل المختصين بالادارة وتنظيم الانتاج في الشركات الكبرى إلى جانب المهندسين والباحثين . يختلف هؤلاء الناس عن المساهمين بكونهم غير مهتمين بالربح ، ولديهم دوافع أخرى للنشاط . «ما دام تعظيم الربح يلعب الدور الحاسم فإن الطريق مسدود نحو بحث أهداف البنية التكنوغرافية . إن دفع التقليديين عن مبدأ استفادة الربح مجرد تماماً من الناحية الاستراتيجية . وما ان تخلى عن هذا المبدأ حتى تفتح الطريق أمام تدفق الافكار الجديدة ، غير المعتادة ؛ وأحياناً التي تبعث على الفلق» (٤) . هذا هو الاستنتاج الذي يتوصل إليه غالبراث . برأي غالبراث ، تشخص دافع النشاط بالنسبة للبنية التكنوغرافية في الحفاظ على التراث وتحسين دورها ، وتحقيق ذلك برفع سمعة وشهرة الشركة ، وزيادة حصتها في السوق . وعلى هذا بالتحديد يتوقف الوضع المادي ، والمعنوي بشكل خاص ، لمدير الشركة الكبيرة في المجتمع البرجوازي . يجري الحديث هنا حول النظرية المعروفة جيداً بـ نظرية «الثورة الادارية» التي ظرحتها د. بارنهام عام ١٩٤٥ .

ان تحقيق البنية التكنوغرافية لأهدافها يتوقف بدون جدال على مدى النجاح الذي تحقق الشركة في عملها . ولكن بأي مقياس لقياس النجاح في ظروف الرأسمالية؟ ان الاحتكارات لا تلغي المزاحمة ، ولا تنتصر في الصراع التنافي . الا الشركات التي تحقق أعلى الرباح . بالطبع ، يمكن ان تلعب سمعة الشركة دوراً بجوارها بالنسبة لكادرها الاداري ، ولكن السمعة تنتجه عن العمل الناجح ، والنجاح بالنسبة للمستثمر الرأسمالي هو الربحية . ان الربح هو القوة الموجهة المحددة لเคลبات سعر الأسهم . ويعتبر ارتفاع سعر الأسهم الشركة ما شهادة لمعترف بها على ارتفاع سمعتها .

لقد بيّنت ابحاث ملموسة كثيرة ايضاً بأن القائمين على قمة الكادر الاداري يتضررون بتأثيرات من اسهم شركاتهم وتطابق مصالحهم مع مصالح المساهمين . أما

(١) E. Hagen, the Economic of Development, 1968, p. 209.

(٢) M. Gordon, op. cit., p. 34.

(٣) R. Marris, the Economic Theory of «Managerial» Capitalism, London, 1964, p. 47 .

(٤) ج . غالبراث . المجتمع الصناعي الجديد . موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ١٥٩ .

بالنسبة للمستخدمين الجدد في الجهاز الإداري فإن وضعهم يزداد افتراها من وضع العمال .

ان كل نظرية من النظريات البرجوازية في الاستثمار تسعى إلى تضخيم بعض الجوانب الجزئية للعملية الاستثمارية . ان التسابق على الربح في الظروف المعاصرة للاستثمار الرأسمالي يظهر في كثير من الأحيان كهدف نهائي تتوسط الوصول إليه لحظات انتقالية كثيرة . في الواقع ، ان الاختلاف بين الفئات الثلاث من نظريات الاستثمار يبدو نتيجة تضخم مفرط في بعض جوانب التراكم : ان الحصول على الربح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الانتاج ، ويتعارض سلوك المستثمر لتأثير عوامل ذات طابع مؤسسي . الا ان جميع هذه النظريات تعزل مسألة التراكم عن مسألة تجديد الانتاج الواسع بشكل عام وتجدد انتاج العلاقات الاجتماعية في الاقتصادية ، بالخصوص . ولا تبين اي من هذه النظريات النتائج التي يؤدي إليها التراكم بالنسبة لكامل بنية المجتمع الرأسمالي ، بل لا تقترب من فهم القانون العام للتراكم الرأسمالي الذي اكتشفه ماركس .

في النماذج التي تتضمن محاولة بحث السلوك الواقعي للشركات في ميدان الاستثمار يبدو الربح واحداً من أكثر المؤشرات أهمية . وتبدو محاولة مفيدة تلك المحاولة التي قام بها لوک - اندرسون في مقالته «الاستثمارات في رأس المال الاساسي: مزيج الواقع والخيال» المنشورة مع ابحاث اخرى في كتاب متخصص بالقرارات الاستثمارية (1) يورد الباحث المعادلة التالية :

$$i_t^n = d_1 + d_2 u_t + d_3 f_t + d_4 S_{t-1} + d_5 r_{t-1}; \\ i_t^g = d_1^1 + d_2^1 u_t + d_3^1 f_t + d_4^1 S_{t-1} + d_5^1 r_{t-1}.$$

حيث  $i_t^n$  — الاستثمارات الصافية ،  $i_t^g$  — الاستثمارات الاجمالية ،  $u_t$  — مردودية رأس المال ، التي تحسب وفق المعادلة  $u_t = 0,5 \frac{Q_t + Q_{t-1}}{K_{t-1}}$  ،  $f_t$  — حجم المنتجات المنتجة ،  $K$  — حجم رأس المال ،  $S$  — الوضع المالي للشركات ،  $r$  — نسبة عوائد الاسهم الى قيمة المنتجات ،  $r$  — معدل الفائدة .

ويقدر الوضع المالي للشركة طبقاً للمعادلة التالية :

$$f_t = \frac{A_{t-1}}{K_{t-1}} - \frac{L_{t-1}}{K_{t-1}} + 0,5 \frac{R_t - R_{t-1}}{K_{t-1}}$$

حيث  $A$  — الموجودات السائلة لدى الشركة ،  $L$  — التزاماتها ،  $R$  — حجم الربح . وهكذا فإن مؤشر الربح يستخدم بهذه الصورة أو تلك أيضاً في تحديد الوضع المالي ، وفي مؤشر مردودية رأس المال . ولقد تبين بأن العامل الهام هو

(1) يرجع اسم المقال المذكور إلى الجدال الموجه ضد مقالة ر. ايستر «الاستثمار : الواقع والخيال » (American Economic Review May 1963 ) حيث تستخدم في مواجهة نظرية التسارع نظرية تستند إلى

مستوى الفائدة ، وكذلك طابع توزيع الربح المتحصل . لقد اعطى اختبار النموذج نتائج مرضية . ولقد تبين بأن الاستثمارات كانت في تبعية مباشرة للوضع المالي ومزدوجة رأس المال . وفي علاقة عكسية مع مستوى الفائدة ونصيب عوائد الاسهم في الناتج . ويتطابق هذا مع التصورات العامة .

ولكن ، كما أشرنا سابقا ، ان الاقتصاديين البرجوازيين ينظرون الى العملية الاستثمارية بصورة رئيسية من موقع الشركات والمندمجات المنفردة . وهنا تظهر صورة متضادة . فمن جهة ، يؤكد الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر على ضرورة النظر الى الاستثمارات من موقع ماкро اقتصادية . ومن جهة اخرى ، جميع محاولات دراسة الاستثمارات تستند ، على العموم ، الى تحليل نشاط المشروعات المنفردة . وبصمت يجري الامر على الشكل التالي : ان تفسير السلوك الاستثماري للشركات المنفردة يسمح بعمميم النتائج المتحصلة والحصول على صورة للنشاط الاستثماري على نطاق المجتمع بكامله . حتى انه في الاقتصاد السياسي البرجوازي نفسه يشار الى خطأ تجميع النتائج المتحصلة عند دراسة الشركات المنفردة على نطاق الاقتصاد الاجتماعي . فقط في حالات نادرة يمكن ان يكون هذا التجميع مبررا من الناحية المنهجية في كتاب ف. لوند المخصص للاستثمارات الاجمالية يكتب لوند حول استحالة تجميع استثمارات الشركات المنفردة بسبب العوامل مختلفة الاتجاهات المؤثرة على التوظيفات الرأسمالية (١) . ويؤكد لوند على ضرورة وضع نظرية كلية للاستثمار .

حقا ، من اجل اغراض التنبؤ ، ومن اجل وضع اجراءات السياسة الاقتصادية تحتاج الدول البرجوازية الى نماذج اقتصادية كلية . واذا كانت قد تحددت العوامل المحددة لسلوك الشركات فان هذا لم يساعد الى اي حد على تصور كيفية تشكيل صورة الاستثمارات بالكامل . لقد بين واقع التطور الرأسمالي بأن النتائج الاقتصادية الكلية قد تأتي مفاجئة تماما لاتجاهات المشاركيين في الاتجاه .

يرجع الاهتمام المتزايد للاقتصاد السياسي البرجوازي بالاستثمارات على النطاق الاقتصادي الكلي الى كون الاستثمارات تمثل الجزء الاكثر مرونة في الدخل القومي ، والعنصر الاقل استقرارا في النماذج الاقتصادية الكلية . يتضمن مؤلف لوند جدول يحتوي على تصنيف للتغيرات السنوية في المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية لاقتصاد انكلترا خلال ١٩٤٨ - ١٩٤٩ / ١٩٦٧ - ١٩٦٨ (٢) .

(1) P.J. Lund, *Investment : the study of an Economic Aggregate*.  
Edinburg - san Francisco, 1971, p. 22 .

(2) P. J. Lund, op.ciy. p. 11 .

انخفاض		عدد السنوات			المؤشرات
	أقل من ٥٪؎	أقل من ١٠٪؎	١٠-٥٪؎	أقل من ٥٪؎	
-	٢	١٧	-	-	الإنفاق الاستهلاكي
-	٥	١٠	٣	١	الإنفاق الحكومي الجاري
-	٤	١٠	٣	٢	التصدير
-	١	١٧	١	-	الناتج القومي الاجمالي
٢	٤	٥	٢	٦	الاستثمارات الصافية

كما يتبيّن من هذا الجدول تظاهر الاستثمارات أكثر التقلبات أهمية من حيث عدد السنوات ، وبالاخص بالمقارنة بالنمو العام لحجم الانتاج .

في الاقتصاد السياسي البرجوازي في مرحلة الازمة العامة للرأسمالية يسود الرأي القائل بضرورة النشاط الحكومي الفعال في تنهيّع حجم الاستثمارات على نطاق الاقتصاد بكامله . يذكر الاقتصادي الامريكي د. توبين ثلاثة قنالات رئيسية للتاثير الحكومي على الاستثمار في القطاع الخاص :

- ١ - تنهيّع التسليف ، التأثير على سعر الفائدة ، حجز الاحتياطيات .
- ٢ - السياسة الضريبية . -٣- سياسة تسريع الاهتكاك (١) . ونجد لدى ل. يوهانسن تصنيفاً شبّهها بهذا التصنيف أيضاً (٢) .

يهتم يوهانسن بالدرجة الاولى بتأثير السياسة الضريبية على الاستثمار والاستهلاك . ويورد الشروط والقيود التالية التي يجب التقييد بها عند وضع النموذج: ان دخل المجتمع بكامله يتألف من الاجور والارباح (معدل التوزيع بين هذين الجزئين ثابت) ، وكامل الاجور بعد اقتطاع الضرائب يذهب فقط الى الاستهلاك ( لا ينتظر نشوء ادخارات من الاجور ) ، وينذهب الريع بكامله بعد اقتطاع الضرائب الى التراكم (الاستهلاك الشخصي من الريع يساوي الصفر) . يستخدم يوهانسن الرموز التالية :

$Y$  - الدخل القومي ،  $L$  - الاجور ،  $P$  - الارباح ،  $T_i$  - الضريبة على الاجور ،  $T_p$  - الضريبة على الارباح ،  $C$  - الاستثمار في القطاع الخاص ،  $I$  - الاستثمار في القطاع الخاص ،  $G$  - مداخيل القطاع الحكومي ،  $g$  - نصيب الاجور في الدخل القومي ،  $h$  - الميل الى الادخار . ويمكن اعتبار الدخل مساوياً لمجموع الحدود الثلاثة : الاستهلاك ، الاستثمار ، ودخل القطاع الحكومي ، ولا يرمز له بشيء . ويمكن كتابة معادلتي الاستهلاك والاستثمار باستخدام الرموز المذكورة اعلاه على الشكل التالي :

$$Y = C + I + G; \quad C = L - T_i; \quad L = gY; \quad C = gY - T_i;$$

$$I = h(Y - L - T_p) + K; \quad Y = gY - T_i + h(Y - gY - T_p) + K + G.$$

(1) « Problems of Modern Economy », New York, 1967, p. 382 - 383 .

(2) L. Johansen, op. cit. p. 63 .

وتحتاج معادلة الاستثمار الى بعض الشرح . يستخدم يوهانسن هنا حدا ثابتا هو  $K$  الذي لا يتبع حجم الربح . ويمكن اعتبار ان هذا الحد يمثل التوظيفات التي تجري على حساب احتياطيات الاموال الحرة . ويمكن الوصول من المعادلة الى المعادلة التالية للدخل القومي :

$$Y = \frac{1}{(1-g)(1-h)} [G - T_t - hT_p + K].$$

يجب أن يكون مقدار  $h$  حتما أقل من الواحد ، أما في الحالة المعاكسة ، كما يرى يوهانسن ، فسيكون المضاعف Multiplier مساويا للانهائية وسيتحطم النموذج . ولكن اذا كان الامر كذلك ، فإنه يظهر من النموذج بأن الضرائب على الاجور والارباح تمارس تأثيرا مختلفا على الدخل القومي . عند تزايد الضريبة على الاجور ترتفع بالمقابل  $G$  (مداخيل القطاع الحكومي) ، ويبقى الحجم العام للدخل القومي على وضعه السابق . أما عند تزايد الضريبة على الارباح فان مقدار الدخل يرتفع ، اذا ما بقي الميل الى الادخار عند وضعه السابق . ولا يعوض النمو باقتطاع  $hT_p$  (اذا اعتبرنا  $h$  اقل من الواحد) .

لاحقا يقدم يوهانسن نموذج الاستهلاك ونموذج التراكم ، كلما على انفراد :

$$\text{I. } C = \frac{g}{(1-g)(1-h)} (G + K) - \frac{gh+1-h}{(1-g)(1-h)} T_t - \frac{gh}{(1-g)(1-h)} T_p.$$

$$\text{II. } I = \frac{h}{1-h} G - \frac{K}{1-h} - \frac{h}{1-h} (T_t + T_p).$$

اما الاستثمارات فان الضريبة على الاجور والضريبة على الارباح تؤثر عليها تأثيرا متكافئا . والامر على غير ذلك بالنسبة للاستهلاك . فالضريبة على الاجور تمارس على مقدار الاستهلاك الاجمالي في القطاع الخاص تأثيرا اكبر بكثير من تأثير الضريبة على الارباح . وأن  $gh+1-h > gh$  . ومن هنا يستنتج يوهانسن بأن السياسة الضريبية يمكن ان تؤثر تأثيرا جوهريا على العلاقة بين التراكم والاستهلاك وتزيد وبالتالي او تضعف من النشاط الاستثماري .

من تحليل المعادلات المذكورة نستدل على ان استنتاجات يوهانسن جاءت محددة بفهمه للاستثمار . فباستخدامه لحد ثابت في هذه المعادلات يصل يوهانسن بمعادلة التوازن التي ينطلق منها . وبما ان جزءا من الاستثمارات يتحقق من خارج الدخل القومي ، فهذا يعني ان الدخل القومي لا يساوي مجموع الحدود الثلاثة كما كانت تفترض المعادلة الأساسية .

ويدرس يوهانسن أيضا تأثير السياسة التسليفية . وبدون اية تحفظات يؤيد يوهانسن الافكار الكينزية في استخدام عجز الميزانية كوسيلة للنمو الاقتصادي . انه ينطلق من المعادلات التالية :

$$Y = C + I + G, \quad C = a(Y - T) + b,$$

حيث  $a$  – الميل الحدي للاستهلاك ،  $b$  – النصيب الثابت للاستهلاك ، الذي لا يتوقف على الدخل .

لنفترض ان  $a = 0.75$ . اذا استبدلنا قيمة الاستهلاك نحصل على :

$$Y = YI + YG - 3T + const.$$

يوجد هنا بديلين : الاول :  $G = T = 3,5$  ، اي ان مداخل الميزانية ونفقاتها متعادلة ، والثاني :  $G = 4; T = 3,5$

اي ان هناك عجزا في الميزانية ، مقداره ٥. وحدة . وبما ان العجز يرغم على خلق وسائل تسليفية اضافية فانه يتغير ايضا حجم الدخل العام . في الحالة الاولى  $Y = 4I + 3,5 + const$ ,  $Y = 4I + 5,5 + const$  في الثانية: ، وبالتالي ، فان عجزا الميزانية بمقدار ٥. وحدة يؤدي الى تزايد الدخل العام بمقدار ٢ وحدة ، يبين يوهانسن في نموذجه اثر استخدام التسليف الاضافي للاستثمارات مع الاخذ بالاعتبار للاثر التضاعفي للتوظيفات الرأسمالية .

الا ان آفاق استخدام عجز الميزانية لم تعد تجذب الكثرين من الاقتصاديين البرجوازيين . لقد بينت الممارسة في استخدام الوصفات الكينزية للتمويل بالعجز الجانب العكسي للطرق المذكورة . فالتضخم لم يعد مجرد حافز ، وانما ايضا اصبح كابحا قويا للنمو الاقتصادي . واذا اغفلنا جانبا تفاقم التناقضات الاجتماعية فأن التضخم يسبب اختلالات خطيرة في الاولية الاقتصادية – فالاسعار تتوقف عن القيام بدوره موجه للفعالية ، ويتورم ميدان المضاربة بالوراق الثمينة على حساب صرف رؤوس الاموال عن الاستخدام الانتاجي ، وتولد القفزة الاستثمارية فيضا في الانتاج ، وتتفاقم مشكلة موازین المدفوعات ، وغير ذلك .

وفي النهاية نقدم معادلة يوهانسن التي تربط في كل واحد اجراءات السياسة الضريبية ، والتسليفية ، وسياسة الاصدار الحكومية :

$$M^1 - M^0 = G + F - T - (H^1 - H^0),$$

حيث  $M^0, M^1$  – كمية النقد في التداول في بداية ونهاية العام ،  $G$  – البضائع والخدمات التي تشتريها الدولة ،  $F$  – امتلاك الدولة للملكيات غير المنولة،  $T$  – المجموع العام للضرائب بعد اقطاع المدفوعات التحويلية ، اي المدفوعات التي يحصل عليها السكان من الميزانية الحكومية  $H^0 - H^1$  زيادة التزامات الحكومة ، وبما ان  $M^0$  و  $H^0$  معطيان معلومان ، فان السياسة الحكومية ستتهم بالمقادير الباقية فقط . (١)

من الجدير باللحظة ان يوهانسن يربط تغير النقد في التداول فقط بوضع الميزانية الحكومية . ولكن هذه التغيرات يمكن ان تكون ناتجة ايضا عن حركة البضائع في السوق الخاصة . فلا يمكن الموافقة على تحديد يوهانسن . اما القول بأن اجراءات السياسة الضريبية والتسليفية للدولة تستطيع التأثير على شدة النشاط الاستثماري فلا يشير اي شك . ولكن الاقتصاد السياسي البرجوازي لم يقدم فهما دقيقا للطرق الواقعية مثل هذا التأثير ، وبالاخص ، التحسب لجميع النتائج الممكنة

(1) L. Johansen, op. cit. p. 63

لمثل هذه السياسة . ويثور جدال حول هذه المسائل وتظهر في كثير من الأحيان اقتراحات بتطبيق اجراءات مضادة من أجل حل هذه المسألة او تلك - زيادة او تخفيض الضرائب ، زيادة او تخفيض اسعار الفائدة ، وغير ذلك . ان مثل هذه الاختلافات غير قابلة للحل ، ذلك لأنها تتجاهل التناقض الاساسي لأسلوب الانتاج الرأسمالي . فما دام هذا التناقض قائما - وهو مستمر ما دام هنالك مجتمع برجوازي - فان حل هذه او تلك من التناقضات الجزئية يؤدي الى تفاقم تناقضات أخرى ، ويستمر الاضطراب العام لللاقتصاد الرأسمالي . ويصدق ذلك على النشاط الاستثماري بدرجة اكبر مما يصدق على العمليات الاقتصادية الأخرى .

## ٢ - عوامل الادخار (١)

ان الشرط الحتمي لتحقيق الاستثمار هو وجود الادخار الذي يوفر التمويل . ويمكن القول بأن الادخارات تسبق الاستثمارات ، رغم ان القول يعتبر افتراضيا الى حد غير قليل . لذلك فان الاقتصاد السياسي البرجوازي يولي للادخار اهمية لا تقل عن الاهمية التي يوليه للنشاط الاستثماري .

لتنظر في بعض الافكار الاساسية لنظرية الادخار ، هذه الافكار المستمدة من المنهجية العامة لللاقتصاد السياسي البرجوازي والتي لا تصمد للنقد العلمي .

**اولا** - يعرف الادخار بأنه الفرق بين الدخل والاستهلاك دون الأخذ بالاعتبار لخصائص الاشكال الاجتماعية التي يجري في ظلها الانتاج الاجتماعي . ويعتبر مؤلفو نظريات الادخار بأن العلاقات المحددة من قبلهم صحيحة بالنسبة لأي مجتمع بشكل عام ، أيا كانت بنيته الاجتماعية - الاقتصادية .

**ثانيا** - يعتبر موضوع البحث في هذه النظريات ، بصورة عامة ، هو الادخارات الشخصية . و تستثنى من التحليل ادخارات الشركات ، اذ تعتبر هذه الادخارات متطابقة مع الاستثمارات . مع العلم بأن ادخارات الشركات تحمل مكانة هامة في الحجم العام للادخارات في المجتمع البرجوازي .

**ثالثا** - يعطى للقرارات المتعلقة بالادخار مظهر نفساني واضح جدا . وينظر الى عملية الادخار على أنها تقوم بشكل اساسي على الدوافع الشخصية ذات الطابع النفسي . ويجري تضخيم الاهمية الاستهلاكية للادخارات التي تعتبر مساعدة لتحقيق الرفاه المادي ، وضمانة للورثة ، وحافظة للسمعة وغير ذلك .

أن اهم مسلمة ينطلق منها الاقتصاد السياسي البرجوازي في نظريات الادخار هي فكرة اندماج الوظيفة الاستثمارية والوظيفة الاستهلاكية في شخص العامل .

---

(١) ان حجم الادخار ، باعتباره يمثل الفرق بين الدخل الفردي والاستهلاك ، يرتبط بدرجة اكبر باشكالية نظرية الطلب . وتحظى هذه المسائل باهتمام اوسع في كتاب أ. ي. بوراتشاس « نظريات الطلب » ، موسكو ١٩٧٠ . ولذلك فقد ركزنا اهتمامنا في هذه الفقرة على مسائل البنية الداخلية للادخار .

يكتب الاقتصادي الفرنسي ي. ليسل : « ان الفض من أهمية الاستثمار الفردي وارتفاع الاجور الى درجة كبيرة قد أديا الى التقرير بين رب العمل والعامل . لقد أصبحت وظيفة التراكم التي يؤدinya المستثمرؤن والتي يتصرف بها الرأسمالي في النموذج الكلاسيكي منذ الآن وظيفة المجتمع بتكامله » (١)

وينظر الى دوافع سلوك المدخرين التي تعطي صفة «بشرية عامة» كواقعة باللغة الوضوح . حقا ، ايا كان الهدف الذي تجري الادخارات من اجله يمكن دائما ايجاد دوافع نفسانية لها . ولكن يبرز هنا سؤال حتمي : بماذا نفسر هذه المحرضات او تلك ، وهل يمكن أن تكون حرّة من تأثير الظروف المادية للحياة ؟ ان الماركسية لا تنفي أهمية المحرضات المباشرة للنشاط الاقتصادي وتهتم بالكشف عن جذور هذه المحرضات . وبالنسبة للتراكم بين كارل ماركس كيف تتحول الرغبة الشخصية لجميع الكنوز تحت تأثير العلاقات الاجتماعية :

« .. ان ما يظهر لدى جامع الكنوز كهوس فردي هو بالنسبة للرأسمالي فعل اجتماعية يكون الرأسمالي فيها مجرد عجلة من العجلات ؛ اضافة لذلك فان تطور الانتاج الرأسمالي يجعل الارتفاع المستمر في رأس المال الموظف في المشروع الصناعي ضرورة ، وتفرض المزاحمة على كل رأسمالي فرد القوانين الجوهرية لأسلوب الانتاج الرأسمالي كقوانين مفروضة عليه من الخارج » (٢)

ان المشروعات المساهمة لم تلغ هذه الضرورة المفروضة على السلوك ، ما دام القانون الاقتصادي الاساسي للرأسمالية المعاصرة ما زال نفس القانون الذي كان سائدا أيام كارل ماركس .

ان الاقتصاد السياسي البرجوازي يعاني من عدم الدقة في فهم مصطلح «الادخار» . في اغلب الاحيانا يفهم بهذا المصطلح الفرق بين الدخل الجاري والاستهلاك الجاري . ولكن هناك احيانا من يفهم بالادخار الاحتياطي ، او المبلغ الذي يتوفّر في وقت ما . اضافة لذلك عدم وضوح ايضا بخصوص مواضيع الاستعمال الطويل الاجل . يعتبر الكثيرون من المؤلفين امتلاك هذه المواضيع ادخارا اكثر مما يعتبرونه استهلاكا ، حيث لا يدخلون في الاستهلاك الا اهلاكا هذه المواضيع ، وينتظرون الى هذه المواضيع كل باعتبارها استهلاكا مؤجلا او ادخارا .

لقد حظيت بالاهتمام الافضل لدى الاقتصاديين البرجوازيين مسألة الحجم العام للادخار على مستوى المجتمع بتكامله ، مع ظهور الكينزية ، عندما أصبح ينظر الى الادخار الاجمالي كعامل يطبع التطور الاقتصادي اكثر منه كعامل يساعد على النمو الاقتصادي ، لم يعد بالامكان اعتبار الادخار كمجموع ميكانيكي للادخارات الفردية . كما هو معلوم ، تتلخص النظرية الكينزية الى ادخار المجتمع في اعتبار هذا الادخار تابعا للدخل الاجمالي . وترجع الأهمية الحاسمة في هذا الميدان لما يسمى

(1) E.A. Lisle, l'épargne et l'épargnant, vol. I. Paris, 1967, p. 116

(2) ماركس وانجلز ، المؤلفات ، ج ٢٢ ، ص ٦٠٦

بالقانون النفسي العام . الذي ينص على انه مع نمو الدخل يرتفع الاستهلاك ، ولكن الاستهلاك يتزايد بوتائر متناظرة اقل من المعدلات التي يتزايد بها الادخار .

$$\frac{\Delta C}{\Delta V} > 1$$

حيث  $\Delta C$  = زيادة الاستهلاك  $\Delta V$  = زيادة الدخل .

وبالتالي ، فانه مع نمو الدخل الاجمالي يرتفع نصيب الادخار فيه ، ومع انخفاضه ينخفض نصيب الادخار فيه . لقد برهن كينز على هذا القانون بالاستناد الى نفسانية الافراد ، ولكنه اعتبره صحيحاً ايضاً بالنسبة للدخل الاجمالي للمجتمع الا اننا نشير هنا الى انه اذا كان الدخل يتزايد على حساب ارتفاع العمالة ، هذا مع تناقص اجور العمال الجدد عن الاجر الوسط ، فانه ، حسب كينز ، لا تحصل اي زيادة في نصيب الادخار . ولكن كينز يربط تزايد الدخل الاجمالي بتزايد دخل كل عامل مع الانطلاق هنا من تحقق العمالة الكاملة .

ومهما كانت الاستنتاجات القائلة بارتباط الحجم العام للدخل بالادخارات الاجمالية هامة ، فإنها لا تستطيع تقديم صورة صادقة اذا لم تمارس المؤشرات البنوية . ان دراسة تبعية الادخار الى الانتماء الطبقي ، المهني ، والى توزيع الدخل ، والى مستوى الفائدة ، والى العوامل الديمografية تمكن من تفسير الاسباب الملموسة للتبدلات في الادخارات التي تظهر على النطاق الاجتماعي . وتستند مثل هذه الابحاث الى المعطيات التي تقدمها الاحصاءات الوطنية والى ابحاث الميزانية المنظمة على نطاق واسع . في الولايات المتحدة تؤدي هذه المهمة اقسام الابحاث في النظام الاحتياطي الفيدرالي . وجامعة ميتشigan ، ومكتب الاحصاء في مدرسة وورتون في بنسلفانيا ، وفي انكلترا – معهد الاحصاء التابع لجامعة اوكسفورد .

ان الاحصاء البرجوازي لا يقوم بتحليل الادخار في المنحى الطبقي . انه بدلاً من النظرة الطبقية يتبع النظرة المهنية او دراسة الادخار من وجهة نظر حجم الدخل وبالطبع ، فان هذا وذلك ليس شيئاً واحداً . فعند تحليل الادخارات عند افراد من مختلف الفروع المهنية يمكن ملاحظة استنتاجات بخصوص الادخارات ترجع الى طبقات مختلفة . وقد بيّنت الابحاث أن نصيب الادخارات في مداخيل البرجوازية الصغيرة اكبر منه لدى الطبقات الاخرى (اعلى مما لدى البرجوازية الكبيرة ، وبالاخير ، مما لدى الطبقة العاملة) . فما هو سبب هذه الظاهرة ؟

من الضروري الاخذ بالاعتبار لسؤالتين هامتين . اولاً ، ان نسبة الادخار في مداخيل البرجوازية الكبيرة تؤخذ بالنسبة الى الدخل الشخصي ، اما ارباح الشركات فتدخل في الدخل الشخصي جزئياً فقط في صورة عوائد الاسهم ، بينما لا يشارك الرابع غير الموزع في هذا الحساب . اما عند البرجوازية الصغيرة والمستثمرين المستقلين الصغار فيظهر الرابع كدخل شخصي بحجمه الكامل ، وتخرج الادخارات كلها من الدخل الشخصي . ثانياً ، ان البرجوازية الصغيرة تستطيع بفضل التحكم الشديد بمواردها ان تواجه المزاحمة مع القطاع الاحتكماري في الاقتصاد . ويجد صغار المستثمرين أنفسهم مشدودين الى الشركات الكبيرة ، ويؤدي ذلك أحياناً الى التراكم ولو كان على حساب تخفيض الاستهلاك الشخصي .

وأقل نسبة ادخار الى الدخل هي لدى الطبقة العاملة وبالاخص عند الافراد الذين يمارسون العمل الفيزيولوجي . ولكن المسألة لا تقتصر على حجم الادخار ، وإنما تظهر ايضا في توجيهه المبالغ المدخرة . ان ادخارات الطبقة العاملة تحمل طابعا استهلاكيا محضا . انها نتيجة للاضطراب الذي يتتصف به الواقع الرأسمالي ، ولضعف نظام الضمان الاجتماعي ، ولضرورة تأمين التعليم للأطفال حيث ترتفع نفقات التعليم في المجتمع الرأسمالي ، وغير ذلك . وبشكل عام ، فهي ادخارات « من أجل اليوم الاسود » . اما بالنسبة للبرجوازية ، وهو ما لا يستطيع انكاره الاقتصاديون البرجوازيون انفسهم ، فان الدوافع الرئيسية للادخار هي التصورات الاستثمارية . وبما ان البنية الطبقية للمجتمع البرجوازي تتغير ، فان هذا التغيير يمارس تأثيرا هاما على نسبة الادخار الى الدخل الاجمالي . ويمكن ان تمارس التغيرات البنوية الاخرى ايضا تأثيرا قويا على نسبة الادخار الى الدخل الاجمالي ، وبالاخص ارتفاع المستوى العام للتعليم ، والتغيرات الديمografية ، كالتحضر ومشاركة المرأة في الانتاج ، وتغير وسطي الحياة ، وتطور نظام الضمان ، وارتفاع دور التسليف الاستهلاكي ، وغير ذلك .

لقد توفرنا بشكل مفصل عند دور العوامل البنوية لأن تجاهل هذه العوامل هو ما تميز به الكينزية والمدارس اللاحقة ايضا . هذا رغم ان ابحاث المعطيات الواقعية تؤكد كلها على اهمية العوامل الاجتماعية . وتجدر بالذكر في هذا الصدد ابحاث ر. ايفرويل ، ود. درينكوتر ، اللذين ادخلوا في النموذج أربعة عوامل اجتماعية - اقتصادية : ١- درجة مشاركة المرأة في الانتاج الاجتماعي ، ٢- بنية التعليم - ٣- البنية العمرية - ٤- درجة التحضر (١) .

ويشهد ذلك على انه لا يستطيع حتى الاقتصاديون البرجوازيون ان يتجاهلو ا البنية الاجتماعية .

وبما ان الاتجاه الطويل الاجل هو ارتفاع الحجم العام للدخل فانه طبقا للمسلمة الكينزية كان يفترض ان نتوقع ارتفاع نسبة الادخار في الدخل . ولكن هذا الاستنتاج النظري لم تؤكده الابحاث الاحصائية الملموسة في الكثير من البلدان . لقد بينت هذه الابحاث بشكل لم يكن يتوقعه الكينزيون وجود استقرار نسبي لنصيب الادخار على المدى الطويل . في اواسط الخمسينات نشر في الولايات المتحدة مؤلف من ثلاثة اجزاء بشرف ر. غولد سميث ، بعنوان « دراسة الادخارات في الولايات المتحدة » . يدرس هذا المؤلف الادخارات لدى العائلات الاميركية خلال الفترة ١٨٩٧ - ١٩٤٩ . لقد تبين بأن نصيب الادخارات في الدخل بقي ثابتا - حوالي ١٢٪ من الدخل الشخصي ، وباستثناء مراحل الازمات والحروب - ١١٪ . ولقد توصل الى مثل هذه الاستنتاجات الاقتصادي الامريكي المعروف س .

(1) « The Review of Economics and Statistics », N 1, February 1972, p. 89 - 96 .

كوزنتس . وفي بريطانيا اظهرت ابحاث ل. كلain ايضا استقرار نصيب الادخارات الذي بلغ ١٣٪ . وفي فرنسا بين تحليل الفترة ١٩٣٨ - ١٩٦٤ تقلبات معدل الادخار في الدخل الشخصي في حدود ضيقة جدا - من ١٠ حتى ١٢٥٪ ، علما بأنه له يتوصل البحث الى اي اتجاه ظاهر بشكل واضح (١) .

وقد ظهرت ضرورة تفسير هذا الاختلاف بين الواقع وبين الاحكام النظرية التي تحظى باعتراف عام .

وحتى غولد سميث في تعليقه على النتائج المتحصلة اقترح النظر الى الادخارات في صورة تابع هو  $S = a + b(Y - \bar{Y})$  ،

حيث  $S$  — الادخارات ،  $a$  — الميل للادخار ، الذي يعتبر ثابتا ،  $\bar{Y}$  — الدخل ،  $b$  — الدخل الذي يتواافق مع ادخارات مقدارها صفر ، والذي ينمو مع نمو الدخل العام .

وفي جوهر الامر يظهر هنا عمل قانون تزايد الحاجات الذي يدفع الى نمو الاستهلاك . ومع ذلك فإنه من غير الواضح لماذا يسير نمو الاستهلاك بشكل متواز مع نمو الدخل . فذلك يتناقض ايضا مع واقعة انه عند دراسة النفقات الاستهلاكية للأسر ذات الدخول المختلفة يبدو وكان الاستنتاج الكينزي حول انخفاض الميل الى الاستهلاك لدى فئات السكان الاكثر ثراء يتأكد في الواقع .

ان احد تفسيرات استقرار نصيب الادخار هو الموضعية القائلة بأن الاستهلاك لا يقبل التراجع ، اذ ان المستوى المتحقق من الاستهلاك لا يمكن ان ينخفض . لقد طرح هذه الموضعية وبرهن عليها ج. ديزنبرى في مؤلفه المنشور عام ١٩٤٩ .

ولقد طور نفس هذه الفكرة ي. هانسن ، حتى انه عمم هذه الموضعية على الشركات الكبيرة : فالشركات الكبيرة لا تستطيع تخفيض الحجم المتحقق ذات مرة للعوائد على الاسهم وهو ما يضطرها الى رفع هذه النسبة في توزيع الربح (٢) يمكن التعبير عن هذه الفكرة بالشكل التالي :

$$\frac{S}{V} = F\left(\frac{V}{V_{max}}\right),$$

حيث  $S$  — الادخار ،  $V$  — الدخل الجاري ،  $V_{max}$  — الدخل الاقصى الذي تحقق في الماضي .

ويستخدم هذا التفسير على نطاق واسع بشكل خاص في تحليل التقلبات

(1) S. Kuznets. *Income and Wealth*. Cambridge, 1962, p. 34;  
« *Journal of the Royal Statistical Society* » . Vol. 121, 1958, p. 60  
- 68; E.A. Lisle, op. cit. p. 134

(2) I. S. Duesenberry, *Income, saving and the Theory of Consumer behavior*. Cambridge (Mass) 1949, p. 114 - 116 .

(٣) انظر : ي. هانسن ، الدورات الاقتصادية والدخل القومي ، موسكو ، ١٩٥٩ ، ص ٢٢٢ - ٢٤٠ .

الدورية ، اذ ان الاستهلاك يظهر في اوقات الدورات استقرارا اكبر مما يظهره حجم الدخل . لقد لفت ديوزنبيري الانتباه ليس فقط الى الارتباط بين المداخيل والاستهلاك زمنيا ، وانما ايضا الى تبعية الاستهلاك المتوزع حسب الفئات الاجتماعية ولقد استخدم «اثر التظاهر» (أو «اثر ديوزنبيري») ، كما يطلق عليه احيانا) وبين بأنه عند اتخاذ القرار من قبل أي وحدة اقتصادية لا يمكن تجاهل وضعها في فئة اجتماعية ، وعلاقتها بوسطها وكلما كان انحرافها عن وسطها اكبر كلما كان اقوى تأثيرا على اتخاذ القرار . ويعني ذلك بشكل ملموس التأثير الكبير للوسط المتشكل لدى هذه الفئة على مستوى الاستهلاك (١) .

لاحقا اعطي لهذا الاثر مضموناً موسع . لقد اصبح يتلخص في التصورات حول تأثير ليس فقط وسط هذه الفئة الاجتماعية ، وانما ايضا تأثير وسط الفئات الاجتماعية العليا على المجتمع بكامله ، بل وتأثير المستوى المتحقق في البلدان الاكثر تطورا على العالم الباقي كله .

كما يبدو ، ان الاستنتاجات حول «اثر التظاهر» (Effect of Demonstration) ليست عديمة الاساس . ولكن هناك اعتراضات جوهرية عليها ايضا . اولا ، ليس واضحا لماذا يقتصر «اثر التظاهر» على الاستهلاك فقط . فكما هو معلوم ، ان التأمين وحفظ الادخارات في الحساب المصرفي ، تستطيع ايضا ان تكون موضوعا للتقليد . ثانيا ، بعد الاخذ بالاعتبار بان تمایز المداخيل في البلدان الرأسمالية واسع جدا ، وأن الاستهلاك يشكل الجزء الاعظم من الدخل الشخصي ، فإن تأثير اثر التظاهر يصبح ضيقا جدا .

وبالطبع فان كل عائلة تتعرض لتأثير الوسط السائد لاستخدام المداخيل ، وبالاخص في ظروف الرأسمالية المعاصرة مع تطور وسائل الاعلام الجماهيري ، ومع نظامها الاعلاني الضخم ، وغير ذلك . ولكن الاقتباس يكون ممكنا فقط عندما يكون هناك اختبار حر بين الاستهلاك والادخار . أما اذا كانت الاسرة لا تقوم بأى ادخار ، فان الحصول على بضاعة جديدة يتراافق بالتنازل عن مستوى الاستهلاك المتحقق من بضائع اخرى . في النصف الثاني من الخمسينيات لم يكن هناك ادخار لدى ربع العائلات الامريكية ، وكانت ادخارات ٣٠٪ من العائلات لا تزيد عن ٥٠٠ دولار .

ومع ذلك فإنه لم الخطأ نفي تأثير الوسط على الاذواق وال حاجات لدى كل عائلة . وأكثر من ذلك ، فقد ظهرت في البلدان الرأسمالية المتطرفة مشكلة الحاجات «الاصطناعية» التي تولدها المزاحمة الاحتكارية ويعبر الكثيرون من الاقتصاديين عن قلقهم بهذا الخصوص . فمثلا ، ج. غالبرايث يرى في ذلك ، بحق ، شكلا لاستنزاف الموارد الاجتماعية . «ان الشخص الفرد يخدم النظام الصناعي لا يكونه يمدء بالادخارات ، وبالتالي ، برأس المال ، وانما يخدمه باستهلاكه لمنتجاته . ان الشخصية الانسانية لا تتعرض في اي مسألة اخرى تخص الدين او السياسة او الاخلاق لمثل هذا التأثير الشامل والماهر والقوي» (٢) .

(1) I.S. Duesenberry, op. cit. p. 52 .

(2) ج. غالبرايث . المجتمع الصناعي الجديد ، ص ٧٥ .

- والنظرية الأوسع انتشاراً ، التي تحاول التوافق مع الواقع الظاهر ، هي نظرية الاقتصاد الامريكي م . فريدمان . يتلخص جوهر هذه النظرية باختصار فيما يلي : ان الدخل ، وكذلك الاستهلاك ، يتالفان من عناصر ثابتة وعناصر عرضية . ولا يمكن تحديد العلاقة الا بين العناصر الثابتة للاستهلاك وللدخل فقط . تتوقف هذه العلاقة ليس فقط على حجم الجزء الثابت من الدخل ، وإنما أيضاً على معدل الفائدة ، وعلى نسبة الدخل الجاري الى رأس المال المتراكم وعلى جملة من العوامل الأخرى . يضع فريدمان المعادلات التالية لتمثيل آرائه :

$$1) Y = Y_p + Y_t; \quad 2) C = C_p + C_t; \quad 3) C_p = F(i, w, u)Y_p.$$

حيث  $Y$  - الدخل ،  $Y_p$  - الجزء الثابت من الدخل ،  $Y_t$  - الجزء العرضي من الدخل ،  $C$  - الاستهلاك ،  $C_p$  - الجزء الثابت من الاستهلاك ،  $C_t$  - الجزء العرضي من الاستهلاك ،  $i$  - معدل الفائدة ،  $w$  - نسبة الدخل الى رأس المال المتراكم ،  $u$  - العوامل الأخرى ، التي يقصد بها درجة الالتباس . « تبين المعادلات بأن الاستهلاك العادي هو تابع للدخل الثابت ، علماً بأن هذا التابع يتوقف على معدل الفائدة وعلى نسبة الدخل الى رأس المال المتراكم ، وعلى عوامل أخرى - عمر وبنية العائلة ، نموذج ومستوى الثقافة ، الانتماء العرقي والقومي . ان الفرضية التي اطرها هي أن العناصر العرضية للاستهلاك والدخل لا تترابط (لا تتلازم) مع العناصر الثابتة المقابلة ولا مع بعضها » . ثم يتتابع : « ان فرضية الدخل العادي تسلم بأن الادخارات العادية المتوقعة هي فقط جزء من الدخل العادي وتتصف بممثل التشتت الذي يتصف به . ولكنها تسلم أيضاً بأن الادخار الفعال للعائلة هو الادخار المتوقع مضافاً اليه العنصر العرضي للدخل ، الايجابي أو السلبي ، ومطروحاً منه العنصر العرضي للاستهلاك - الايجابي أو السلبي . وبالتالي ، فإن التشتت المطلق للادخار الملحوظ يكون حتماً أكثر أهمية من الادخار المتوقع » (1) .

لقد كانت نظرية فريدمان أكثر مرونة بالمقارنة بالنظريات السابقة وتمكنست بصورة أفضل من تفسير بعض الواقع في حركة الادخار والاستهلاك . ولكن بما أن الحديث يدور حول وجود علاقة فقط بين العناصر الثابتة للادخل والانفاق ، وبما أن العناصر العرضية هامة جداً ، فإن هذه المرونة تتحقق بواسطة الارتفاع الجوهرى في درجة الالتباس في الاستنتاجات . ويصدق ذلك على الاخص لأن الحد بين العناصر الثابتة والعرضية ليس من السهل عملياً .

لقد عرضت الحسابات الكثيرة التي اجرتها الاقتصاديون البرجوازيون عدداً من افكار فريدمان للشك في صحتها . فقد تبين ، بالاخص ، بأن فرضية الدخل الثابت تصدق فقط بالنسبة للمستثمرين والمزارعين . ورغم أن نصيب هؤلاء في الادخارات يتراوح بين ٦٥٪ و ٥٥٪ الا ان هؤلاء لا يمثلون اطلاقاً المجموع الكلى للوحدات

(1) M. Friedman, A Theory of the Consumption Function.

Princeton, 1957, p. 210, 222 .

الاستهلاكية في الولايات المتحدة (١) . لاحقاً تبين بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين العناصر المرخصة للدخل والإنفاق ، وهو ما ينافق نظرية فريدمان (٢) .

إذا كان الكينزيون قد أعطوا الصفة المطلقة لتأثير حجم الدخل على الاستهلاك ( وبالتالي ، على الأدخار ) فإن فريدمان واتباعه ينفون بشكل عام أهمية الحجم المطلقة للدخل ، أو على أي حال ، بُعدون استحالة التنبؤ بشكل دقيق بنتائج تغيراته . وهذا ما يعرض للشك استنتاج الكينزيين حول امكانية تغيير نصيب الأدخار في الدخل بواسطة إعادة توزيع المداخيل .

وكما عند الكينزية ، كذلك عند أنصار فرضية الدخل الثابت ، هناك ابتعاد في التحليل عن جملة الشروط الاجتماعية للتطور الاقتصادي . في الحقيقة ، أن فريدمان يعترف بأن نسب الدخل والأدخار تتأثر بمختلف أنواع العوامل الاجتماعية ( التعليم ، الخصائص العرقية والقومية ، البنية المهنية ، وغير ذلك ) ، ولكن أداة هذه التأثيرات لا تتعرض للبحث بشكل ملموس . فليس من الواضح بشكل عام ، كيف يتحدد في الواقع توزيع الدخل بين الاستهلاك والأدخار ، والأسس التي تستند إليها هذه القرارات .

بخصوص مناقشة هذه المسألة تحتل نظرية ف . موديليانى أهمية خاصة . فهو أيضاً يستنتج أنه ليس للحجم المطلقة للدخل أهمية جوهرية (٣) . إن توزيع الدخل إلى استهلاك وأدخار ، صبقاً لنظرية موديليانى ، يستند إلى سعي الإنسان لتوزيع مداخيله على مراحل الحياة وذلك لتفطية توزيع الحاجات . وبالتالي ، فيجب على الإنسان في بعض المراحل القيام بالأدخار من أجل استعمالها في مراحل أخرى عندما يكون من المتوقع انخفاض المداخيل دون المستوى المرغوب . ويستخدم الاقتصاديون البرجوازيون بهذا الخصوص مصطلح « دوره الحياة » . وفي المرحلة الأولى يبدأ العامل عمله ، وينشئ أسرته . في هذه المرحلة تحمل الأدخارات طابعاً سلبياً ، وبالخصوص إذا كانت مخصصة لامتلاك السكن . في المرحلة الثانية للدورة يجري إطفاء الالتزامات ، وفي المرحلة الثالثة ، تقوم الأسرة بالأدخار ، وفي الرابعة – تختفي الأدخارات مرة أخرى ( يجري تدريجياً انفاق الأدخارات المكدسة في الفترة الثالثة ) . كما هو واضح ، أن مؤلفي هذه النظرية يفترضون عمر كل فرد والمداخيل التي سيحصل عليها حتى نهاية نشاطه العملي ( أو غير العملي ) معطيات معلومة بالنسبة له . إن امكانية الحصول على مثل هذه المعلومات غنية عن التعليق .

ان نمو الأدخارات السلبية ينافق دائماً عملية الأدخار ، إذ أن بعض العائلات تنفق أكثر من مداخيلها الجارية . ويرتبط ذلك إلى درجة معينة بعمر المدخرين .

(1) « American Economic Review », June 1957, p. 296

(2) انظر : آ . ي . بوراشاس . نظريات الطلب ، ص ١٥٥ .

(3) F. Modigliani, R. Brumberg, Utility Analysis and the Consumption Function : an Interpretation of Cross - Section Data, Post - Keynesian Economics . New York, 1954, p. 383 - 436 .

ويتمكن أن نتوصل إلى تصور عن حجم الادخارات السلبية من خلال المقارنة بين ما يسمى بالادخارات الإجمالية وبين الادخارات الصافية . وعلى سبيل المثال ، كانت اللوحة العامة للادخارات الشخصية في فرنسا في النصف الأول من السنتين على الشكل التالي (مليون فرنك) (١) :

الادخارات	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤
الاجمالية	٢١٣٠٧	٢٧٥٢٥	٣٥٧٢٨	٣٨٨٢٤	٢٦٩٣١	٢٨٦٦٠
الصافية	٢٤٢٢٤	١٥٣٤٦	١٨٦٧٠	١٢٦٤٧	٢٥٢٩٣	٢٦١٠٥
الفرق	٨٦٦	٨٨٥٥	١١٥٨٥	١٠٤٣٥	١٤٦٠٠	١٢٥٥٥

وبالتالي ، فإن الادخارات السلبية تشكل نسبة هامة من الادخارات الإجمالية للمجتمع . ولكن أبحاثاً احصائية كثيرة للاقتصاديين البرجوازيين برهنت بشكل قاطع على الارتباط بين حجم الادخارات السلبية وحجم الدخل : ان نسبة الادخارات السلبية والصفرية (من : صفر ) تبدو أكثر ارتفاعاً لدى الفئات ذات المداخيل الدنيا ، وبمقدار ارتفاع الحجم المتوسط للدخل تتناقص تدريجياً . لو كان الحديث يدور فقط حول تأثير دورة الحياة وكانت النسبة المبينة أعلى قد تحدث بمعطيات ديمografية فقط . ولكن فعلياً تتوقف هذه النسبة بدون جدال على حجم المداخيل المتحصلة .

تنطلق نظرية « دوره الحياة » من الافتراض غير الصحيح القائل بأن جميع المداخيل الشخصية موجهة للاستهلاك : أنها تتجاهل التوجه الاستثماري للادخارات التي تتجتمع في يد البرجوازية . فعند قمة هرم مداخيل المجتمع البرجوازي يضعف جداً الارتباط بين المداخيل والاستهلاك الشخصي ، إذ أنه عند الطفمة المالية يلعب تراكم رأس المال دوراً أهم بكثير . طبقاً لمعطيات س . كوزنتس ، تحصل ٥٪ من العائلات في قمة الهرم على ١٨٪ من مجموع المداخيل ، وتحصل ٢٠٪ من العائلات الأعلى دخلاً على ٤٤٪ من الدخل (٢) . وليس باستطاعة أحد أن ينفي أن التفاوت في توزيع الادخارات يكون حتماً أعلى من التفاوت في توزيع المداخيل (٣) .

ان الكثيرين من أصحاب المؤلفات التي تؤكد على الوظيفة الاستهلاكية (للادخار - المترجم) ، وبالاخص ، م. فريدمان ، ف. موديليانى ، يدخلون في النموذج حجم الموجودات المتراكمة في الاقتصاد المنزلي . وينظر هؤلاء إلى هذه الموجودات كشكل من اشكال الادخار . ويدخل في هذه الموجودات بالدرجة الأولى بيوت السكن وموضوعات الاستعمال طويل الاجل . فيما ان استهلاكها يجري تدريجياً ، فإن امتلاك

(١) E. A. Lisle, op. cit. vol. I, p. 174 .

(٢) S. Kuznets Modern Economic Growth : Rate, Structure and Spread. New Haven - London, 1966, p. 211 .

(٣) في نهاية الأربعينيات كان يتركز في ابدي ١٠ بالمائة من العائدات ٨٠ بالمائة من الادخارات الشخصية في الولايات المتحدة : انظر : ( R. Goldsmith. A Study of the Saving in the U.S. Princeton, 1955, P. 253 )

هذه الوسائل يعتبر استهلاكاً مؤجلاً وينظر إليه كشكل خاص من أشكال الأدخار أما بالنسبة للبيوت السكنية فإن اهلاكها السنوي يؤخذ في الإحصائيات العامة بالاعتبار . أما الموجودات الأخرى . فلا تخضع لهذا الاعتبار . رغم أن هناك عدداً من المؤلفين الذين يعتبرون أن من الضروري الأخذ بالاعتبار للاهلاك السنوي . ولكن صعوبات إحصائية فقط هي التي تمنع من اجراء هذه العمليات .

ومن المفترض أن نمو الموجودات في الاقتصاد المنزلي ، في ظل ثبات الشروط الأخرى ، يؤدي إلى تخفيف نصيب الأدخار النقدي ، والعكس صحيح أيضاً . عند دراسة الأدخار يمكن أن يحتل تحليل هذه الموجودات أهمية خاصة في الولايات المتحدة كان توزيع موجودات الاقتصاد المنزلي حسب فئات الدخل في أواسط السنتين على الشكل التالي : (١)

الدخل المتوسط (٪ من الموجودات)	الموجودات (بالدولار)	الدخل المتوسط	فئات الاسر حسب حجم الدخل (بالدولار)
٧	٦٣٥٠	٤٦٧	حتى - ١٠٠٠
١٩	٦٩٥٠	١٣٥٠	١٩٩٩ - ١٠٠٠
٤٥	٥٥٢٥	٢٤٨٠	٢٩٩٩ - ٢٠٠٠
٤٨	٧٠٩٥	٣٤٣٠	٢٩٩٩ - ٣٠٠٠
٥٢	٨٤٩٥	٤٤١٠	٤٩٩٩ - ٤٠٠٠
٤٧	١٢٤٨٥	٥٩٣٠	٧٤٩٩ - ٥٠٠٠
٣٤	٢٤٧٥٥	٨٣٨٠	٩٩٩٩ - ٧٥٠٠
١٨	٦٦٧٧٥	١١٧٣٦	١٩٩٩٩ - ١٠٠٠٠
٢٢	١١١١٥٠	٢٥٣٥٦	٢٩٩٩٩ - ٢٠٠٠٠
٢٧	١٥٨٦٨٨	٤٤٠٤٣	أعلى من - ٣٠٠٠٠

يتبين من الجدول أعلاه أنه مع نمو مداخيل العائلة ، كما كان يفترض أن تتوقع تنمية الموجودات أيضاً . ولكن التغير حسب حجم الموجودات المتراكمة أكبر منه حسب حجم المداخيل (٢) . لذلك فإن حجم الموجودات المتراكمة يمكن أن يشكل سبباً لبعض التوسيع في الفجوة في الأدخار النقدي . في الحجم المطلق ترتفع هذه الموجودات بوتائر أسرع بمقدار الانتقال إلى الفئات الأعلى ، بحيث أن الفروق بين فئات الأسر (وهي في هذه المسألة ذات أهمية خاصة) تصبح فروقاً كبيرة جداً . إن المعطيات المبنية تبرهن على امكانيات النمو غير المحدود للموجودات . لذلك فإن امتلاك بعض موضوعات الاستعمال طويل الأجل لا يمكن اعتباره عامل توفير في أفعال

(1) « Review of Economics and Statistics » , February 1964, P. 3 - 8

(2) كان معامل التغير في السلسلتين: في سلسلة الموجودات: ١٤٢٥ في سلسلة المداخيل ١٤١٨ .

الاستهلاك التالية - تظهر بصورة حتمية حاجات جديدة . وهذا ما يعرض للشك المطابقة وعدم التمييز بين الادخارات النقدية وال موجودات المنزليه المتراكمة .

ان تزايد اهتمام الاقتصاد السياسي البرجوازي بالاسكال العينية للادخارات يرجع الى عملية التضخم . ففي البلدان الرأسمالية المتطرفة يولد التضخم «الهروب من النقود» . وفي نفس الوقت يجري تخفيض المداخيل الحقيقة للعاملين ، وهو ما يؤثر سلبا على ادخاراتهم . والى جانب ذلك يجري في ظروف التضخم ارتفاع في المداخيل التي لا تنشأ عن العمل . وقد يؤدي ذلك الى تقوية عملية الادخار . وفي جوهر الامر لا يوجد في الاقتصاد السياسي البرجوازي جواب واحد على هذه المسألة ، ولذلك فإنه من الصعب على الاقتصاديين البرجوازيين التنبؤ بنتائج تنهيج التداول النقدي .

ويمكن ان تكون الشكوك اكبر حول امكانية استخدام سعر الفائدة من اجل التأثير على عملية الادخار . يرى الاقتصادي الانكليزي د. هيكس اعتبار الفائدة سعرا من الاسعار والنظر اليها على ضوء القواعد التي يطبقها الاقتصاد السياسي البرجوازي على تشكل الاسعار . يعتبر سعر الفائدة كسعر للمنافع المستقبلية . فاذا اعتبرنا الاستهلاك الحالى منفعة معينة والاستهلاك المستقبلي منفعة اخرى فأن الادخارات ترجع الى الاختيار بين الاستهلاك الجارى والاستهلاك المستقبلي . لنفترض أن سعر الفائدة سيرتفع . فطبقا للاقتصاد السياسي البرجوازي ليس هذا الارتفاع في سعر الفائدة الا ارتفاعا في «سعر» المنافع الحاضرة بالمقارنة بالمنافع المستقبلية . علما بأنه عند ارتفاع سعر احدى المنافع بالمقارنة باحدى المنافع الاخرى يظهر اثر الاستبدال - يتحول جزء من الطلب عن البضاعة الاغلى ثمنا الى البضائع التي ينخفض ثمنها . وشبيه بذلك ، انه عند ارتفاع مستوى الفائدة يتحوال جزء من الدخل عن الاستهلاك الحالى الى الاستهلاك المستقبلي وترتفع الادخارات ، عند انخفاض سعر الفائدة يرتفع «سعر» الاستهلاك المستقبلي ويصبح تقليص الادخارات مستهدفا في مصلحة زيادة الانفاق الجارى .

ان هذه الاستنتاجات تتطابق مع وجهة النظر التقليدية لل الاقتصاد السياسي البرجوازي التي تنص على ان ارتفاع سعر الفائدة يشجع الادخارات ، وانخفاضه يؤدي الى تقليلها ، حقيقة انه عند استخدام منهجهية هيكس تختفي استقامته (خطية) هذه العلاقة ، عمليا ، يعني ذلك انه مع ارتفاع سعر الفائدة يتطلب تعويض خسارة وحدة الاستهلاك الجارى مقدارا اكبر من الادخار، ومع انخفاض سعر الفائدة - مقدارا أقل . ان هذا يعكس الى درجة معينة ملاحظات الكينزيين بأن انخفاض سعر الفائدة ، مثل ارتفاعه ، يجعله اكثر «مرونة» .

وتظهر احيانا وجهة نظر مضادة . بما ان الادخارات تضمن النفقات الاستهلاكية في المستقبل غير المحدود عندما لن يتوفى بين يدي المستهلك ومداخيل مناسبة ، فهو لن يستطيع الاختيار بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المستقبلي . لذلك فان ارتفاع سعر الفائدة او انخفاضه لا يغيران من خطة الادخار لدى الفرد . اضافة

لذلك ، اذا انخفض سعر الفائدة يكون على المستهلك ان يدخل اكثر من اجل تأمين استمرار الحصول على الدخل السابق في شكل سعر الفائدة . وبالتالي ، فان تأثير تغيرات مستوى الفائدة يمكن ان يكون حتى تأثيرا تنافضيا . حتى الفريد مارشال كان قد طرح هذه الفكرة التنافضية : حتى في ظروف معدل فائدة سلبية سيكون على المستهلك تأجيل جزء من الدخل من اجل ضمان مستقبله (١) .

وتطرّح في غالب الاحيان الحجة التالية : في مسألة الادخارات يؤخذ بالاعتبار ليس فقط الدخل الجاري ، بل ايضا الدخل المستقبلي . هذا ويرى الاقتصادي الامريكي م. بيلي ان تأثير هذين المقدارين يكون متضادا . فاذا كان نمو الدخل الجاري يرفع نصيب الادخار في الدخل فان نمو الدخل المستقبلي ، على العكس ، يختفي نصيب الادخار ويجعل الادخار اكثر الحاجة وحيوية (٢) .

ان دراسة تأثير سعر الفائدة على الادخار تزداد صعوبة لكون مستوى الفائدة يؤثر ليس فقط على توزيع الدخل الجاري بين الاستهلاك والادخار ، وانما ايضا على حجم ما يسمى بالقيمة المترسملة ، وبالاخص ، الاوراق الثمينة ، ان الاقتصاد السياسي البرجوازي ينظر الى الفائدة ليس فقط كجزء من الدخل ، وانما ايضا كأساس لتقسيم موجودات كثيرة .

لقد عارض أحد كبار الاقتصاديين البرجوازيين الاميركيين وهو ايرنست فيشر اعتبار الفائدة دخلا مثل الربيع والاستثماري ، وغير ذلك . لقد اعتبر الفائدة وسيلة لتقسيم جميع المدخل حسب الزمن . ورغم ان الفوائد تمثل دخلا فان قيمة رأس المال تتوقف على مقدار سعر الفائدة . انه يعرض المقارنة التالية : «بالطبع ، ان محصول الحبوب يتوقف على الارض التي تنتج الحبوب وعلى العكس من ذلك ، فان سعر الارض نفسه يتحدد بقيمة المحصول الذي ينتجه فيها» (٣) .

ان ارتفاع معدل الفائدة يعني في نفس الوقت انخفاض القيمة المترسملة ، اذ ان القيمة المترسملة تحسب وفق الصيغة ،

$$K = \frac{d \cdot 100}{r}$$

حيث  $K$  — الدخل المترسمل ،  $d$  — الدخل الجاري ،  $r$  — مستوى سعر الفائدة .

بالطبع ، ان انخفاض معدل الفائدة يؤدي الى تزايد القيمة المترسملة . ويعتبر كثير من الاقتصاديين البرجوازيين بأن هذا يؤثر على الادخار تأثيرا معاكسا مباشرة لتأثيره على توزيع الدخل الجاري . فمثلا ، يبدو وكأن ارتفاع معدل الفائدة يزيد من نسبة الادخار . ولكن انخفاض القيمة المترسملة يمارس تأثيرا مشابها للانخفاض الحاد في الدخل ، اي انه يضعف الادخار . وهكذا قليس هناك جواب دقيق على مسألة كيف يؤثر سعر الفائدة على الادخار . حقيقة ، ان معظم الاقتصاديين ينطئون

(1) A. Marshall. Principles of Economics. London, 1898 p. 312.

(2) «The Journal of Political Economy», August 1957, Vol. LXV.

(3) J. Fisher. The Theory of Interest. New York, 1954, p. 15 .

من ان كثافة الادخار تتوقف مباشرة على مستوى الفائدة ، ترتفع او تنخفض في نفس الاتجاه .

ان الاضطراب في الاراء حول دور الفائدة في الادخار يرجع قبل كل شيء الى الخلط بين مختلف انواع الادخارات . في النظريات المذكورة . يقصد بالادخارات بشكل اساسي الادخارات ذات الفرض الاستهلاكي . اما في حقيقة الامر فان الكتلة الاساسية من الادخارات هي ذات توجه استثماري ، تتحقق من اجل التمويل اللاحق للاستثمارات . مع العلم بأن مستوى الفائدة يمارس تأثيرا ، وان كان تأثيرا معقدا ، على النشاط الاستثماري ، ان دور التغيرات في سعر الفائدة بالنسبة للاستهلاك المؤجل للادخارات المخصصة من اجل «اليوم الاسود» يبدو قليل الاهمية الى مقدار كبير . ان هذه الادخارات تتحقق ليس من اجل الحصول على الدخل في صورة فائدة بقدر ما تتحقق من اجل تأمين ضمانة مادية للمستقبل عندما ينخفض او يزول الدخل الجاري في المستقبل . ان انخفاض سعر الفائدة يمارس تأثيرا مساعدا للنشاط الاستثماري . مع ارتفاع الاستثمارات يمكن ان تتزايد ايضا الادخارات لذلك فان بعض النماذج تتضمن الارتباط العكسي بين هذين المقدارين .

وبالنسبة لتأثير الفائدة على مقدار الدخل المترسمل فإن تغير حجم هذا التقويم لا يغير المقادير القيمية الحقيقة ، وانما يعتبر فقط تغيرا في مقدار رأس المال الوهمي . ولا يتغير ايضا مقدار الدخل القومي المنتج خلال الفترة المعينة . ان حصول الفرد على دخل اضافي تحت تأثير تغير القيمة المترسملة يمكن ان يجري فقط على حساب اعادة توزيع الدخل الجاري . وبما ان اعادة التوزيع هذه تجري بين الافراد ذوي الميول المختلفة الى الادخار ، فانها تؤثر على توزيع الدخل القومي للمجتمع بين الاستهلاك والادخار .

وبالتالي ، فان الدولة البرجوازية تستطيع بواسطة وسائل السياسة النقدية والتسليفية ممارسة تأثير معين على عملية الادخار ولكن تأثير الدولة هذا يحمل طابعا تناقضيا . فمن جهة ، تنتشر في الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر على نطاق واسع الموضعية الكينزية حول الدور السلبي للادخارات في ظروف نقص الطلب . ومن جهة اخرى ، فان الادخارات بما فيها الادخارات الشخصية ، تشكل رصيد تمويل الاستثمارات . في ظروف الارتفاع العام لمعدل التراكم في البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية اصبحت الادخارات الشخصية تشكل جزءا اساسيا من مصادر التمويل . طبقا لحسابات الاقتصاديين السوفيت أ. أنيكين ور. إنتوف ، كان نصيب الادخارات الشخصية في تمويل التوظيفات الرأسمالية الصافية في بداية الستينيات في الولايات المتحدة اكثر من ٦٠٪ ، وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة الاخرى - حوالي ٥٠٪ (١) .

ان الخاصية المميزة للرأسمالية المعاصرة هي الاستخدام الواسع للادخارات الصغيرة في تحقيق الربح الاضافي للاحتكارات . فمالكو الادخارات الصغيرة يحصلون

(١) انظر : « الاقتصاد العالمي وال العلاقات الدولية » ١٩٦٥ ، العدد ١٠ ، ص ١٣٠ .

مقابل استخدام الاحتكارات لهذه الادخارات على الفائدة التسليفية ، بينما تتحقق الاحتكارات الرابع الاحتكماري العالمي على قاعدة رأس المال الممولة بواسطة هذه الادخارات . ان معدل هذا الرابع يفوق معدل الفائدة التسليفية ويبقى الفرق في يد الشركات الكبرى .

ان نقد نظريات الادخار البرجوازية يؤدي الى الاستنتاج بضرورة التحليل العلمي لطابع الادخارات الشخصية وبالاخص ، لتوزيعها بين الادخار ذات طابع استثماري والادخارات التي تتشكل بهدف مواجهة المخاطر العامة التي تواجه الفئات الواسعة من الكادحين في ظروف الاستغلال الرأسمالي .

ان عملية تشكل واستخدام الادخارات تتعرض لتأثير قوي من جانب مجموعة من العوامل الاجتماعية – الاقتصادية التي لا يمكن بدون أخذها بعين الاعتبار الوصول الى تصورات علمية صحيحة .

### ٣ - العلاقة بين التراكم ومعدلات النمو

ان اظهار العوامل المحددة للادخار والاستثمار على نطاق المجتمع بكامله ليس كافيا لوحده للكشف عن اوالية النمو الاقتصادي ، فالعلاقة المتبادلة بين الادخار والاستثمار ، من جهة ، ومعدلات التطور الاقتصادي ، من جهة اخرى ، يجب أن تكون موضوعا مستقلا للدراسة . ويبدو تحليل الادخار والاستثمار كأنه مرحلة تمهيدية ، لأنه يجب أن يتوصل في آخر المطاف الى تصور حول تلك السياسة الاقتصادية التي يجب تطبيقها من اجل تحقيق معدلات نمو عالية ومستقرة ، ويمكن بدون مبالغة القول بأن مسألة النمو الاقتصادي بالتحديد هي التي تشكل مركز اهتمام السياسة الاقتصادية للدول البرجوازية . ولا جدال ايضا في أن حيوية هذه المسألة تزداد مع الزمن . ويرجع ذلك الى عدد من الاسباب .

اولا : ان المبارأة بين النظمتين العالميين ونجاحات البلدان الاشتراكية تطرح امام الرأسمالية مشكلة تسريع معدلات النمو .

ثانيا : ان مسألة معدلات النمو تحتل اهمية مصيرية بالنسبة للبلدان النامية

ثالثا : مع اشتداد الصراع التنافسي بين البلدان الامبرialisية وتوسيع التفاوت في التطور فأن مسألة معدلات النمو تظهر ايضا على انها مسألة الحفاظ على مكانة الاحتكارات الوطنية وتدعمها في السوق العالمية . «فلا عمليات التكامل ، ولا المصلحة الطبقية للأمبرياليين في توحيد جهودهم في النضال ضد عالم الاشتراكية يستطيعان الغاء التنافسات بين الدول الامبرialisية . وفي مطلع السبعينيات كانت قد تحددت بشكل واضح . المراكز الاساسية للتنافس الامبرialisي : الولايات المتحدة – اوروبا الغربية (وبالاخص دول «السوق المشتركة» الست) – اليابان، وبين هذه الدول يشتد يوما بعد يوم الصراع التنافسي الاقتصادي والسياسي» .

(١) «مدونات المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي»، موسكو ، ١٩٧١، ص ١٥.

وأخيراً ، لقد أصبح من المعترف به بشكل عام وجود علاقة بين حالة الاقتصاد ومعدلات النمو . فمسائل البطالة والتضخم وميزان المدفوعات وغيرها أصبحت تدرس بالارتباط الوثيق مع معدلات نمو الانتاج الاجتماعي .

كنا قد اشرنا سابقاً الى ان الكينزية لم تول أهمية كبيرة لمسألة النمو الطويل الأجل ، وإنما الى تصحيح الظرف الاقتصادي «اليوم» . لذلك فقد كان طرح الكينزية لمسألة التراكم ومفهومها الخاص للدور الادخار والاستثمار غير مألف بعض الشيء . يكتب الاقتصادي الفرنسي ش. شارمل حول الكينزية : «ان الجهاز الاستثماري ضروري لها لا بسبب الاثر المباشر الموجه الى زيادة الطاقات الانتاجية ، وإنما بنتيجة الاثر غير المباشر ، وذلك باعتباره مصدراً للطلب » (1) . ان الكينزية لم تعتبر الادخار مفيداً من أجل النمو . بل على العكس من ذلك ، فقد وجدت فيه سبباً لتباوط معدلات النمو . يقول كينز ساخراً : ان الانسان الذي لا يأكل غداءه اليوم لن يصبح في الغد أكثر غنى ، وإنما أكثر فقراً . ومن أجل تفسير هذا المنطق الذي يبدو تناقضياً ، من الضروري التذكير بأن الكينزية تفترض توفر موارد غير مستعملة في الاقتصاد وما يسمى بالاثر التضاغفي .

ان الاستثمارات في أي فرع من الفروع تولد الطلب على المعدات ومواد البناء ومواضيع الاستهلاك من أجل العاملين الجدد ، ويولد هذا الطلب بدوره طلباً جديداً من جانب الفروع المذكورة ، وبسبب العلاقات المتسلسلة بين مختلف فروع الانتاج الاجتماعي في الاقتصاد بكاملها تتسع دائرة هذه الفروع لتلبية الطلبات المستجدة باستمرار . وبالتالي فإن الطلب الفعلي يبدو أكبر بكثير من الطلب الذي تستدعيه الاستثمارات الاولية . ان القياس الكلي لهذا الاثر المشتق للطلب هو نفسه حساب المضاعف . ومعادلته هي :

$$K = \frac{\Delta v}{I} = \frac{\Delta v}{\frac{\Delta v - \Delta c}{\Delta v}} = \frac{1}{1 - \frac{\Delta c}{\Delta v}},$$

( حيث  $v$  - الدخل ،  $c$  - الاستهلاك ،  $I$  - الاستثمار ) . يتضح من هذه المعادلة بأنه كلما كان نصيب الادخار أقل ، أو ، بنفس المعنى ، كلما كان نصيب الاستهلاك أكبر كلما تزايدت قيمة المضاعف . لنفترض أنه ليس هناك اي ادخار وان كامل الدخل المتحصل يذهب الى الاستهلاك . عند ذلك يصبح المضاعف لا نهائياً ، أي ان الطلب المولود مرّة لا «ينطفيء» أبداً ، اذ أن كل طلب يتضاعف في فروع الانتاج الاجتماعي . وإذا كان الميل الى الاستهلاك مساوياً للصفر وكامل الدخل يدخل فإن المضاعف يساوي الواحد ، أي انه لا يظهر اي طلب مشتق على الاطلاق . وبالتالي ، فإن الادخار يؤدي دوراً كابحاً للعملية الاستثمارية ، وكل دولار مدخل يخفض اثر المضاعف في الاقتصاد الوطني . ومن هنا نشأت النظرة السلبية جداً الى الادخار لدى الكينزية ، بينما كان يعتبر في الاقتصاد السياسي

(1) C. Charmeil, *Investissement et croissance economique* .  
Paris, 1969, P. 13 .

البرجوازي قبل الكينزية وسيلة للنمو الاقتصادي . ومن الواضح أن الطلب هنا يولد دخلاً جديداً . والدخل غير الموزع يظهر كمصدر للطلب ، ويؤدي الطلب الجديد إلى توسيع الإنتاج وزيادة الدخل القومي ، إن وجهة النظر هذه ليس لها معنى إلا إذا كان لدى المجتمع موارد انتاجية غير مستعملة – أيدي عاملة حرة ، طاقات انتاجية وشروط طبيعية غير مستغلة ، تسمح بتوسيع الإنتاج .

ان نظرية المضاعف تعاني من نقائص منطقية . بالطبع ، ان فكرة الارتباط المترتب بين الفروع بعد ذاتها لا جدال فيها . «... ان التراكم ، او تشكيل رأس المال الإضافي ، في أحد الفروع يتشرط انتاجاً في الوقت نفسه ، او انتاجاً موازياً لمنتجات إضافية في الفروع الأخرى» (١) . كما يكتب كارل ماركس . ولكن الأثر التضاعفي يستند إلى أنه في البداية تجري استثمارات أولية معينة ، ولكن تحقيق هذه الاستثمارات غير ممكن بدون ادخارات مناسبة . ويظهر شك في فائدة الانخفاض غير المحدود للإدخار . ومهما كان مؤشر المضاعف مرتفعاً فإن الأثر يمكن أن يكون ضئيلاً ، أو حتى صفرًا ، في ظل غياب الاستثمارات البدئية أو انخفاضها إلى درجة كبيرة . وحتى من وجهة نظر النظرية الكينزية يجب الحرص على تحقيق ليس الحد الأدنى من الإدخارات وإنما الحد المثلوي منها .

ان القيد الجدي على نظرية المضاعف هو افتراض وجود موارد انتاجية حرة كشرط الزامي . حقيقة ، بالنسبة لللاقتصاد الرأسمالي يمكن اعتبار هذه الوضعية وضعية اعتيادية ، ولكن من الضروري أيضاً الأخذ بالاعتبار تنوع هذه الموارد ، مع توسيع درجة هذا التنوع بمقدار تحقيق التقدم التكنولوجي . فمثلاً ، ان البطالة تلازم الرأسمالية باستمرار ، ولكن الى جانب البطالة يوجد أيضاً شواغر عمل كثيرة . وتتلخص المسألة كلها في أنه لا وجود لقوة عمل عمومية ، كما بالنسبة للموارد الانتاجية الأخرى . في هذه الظروف لا يدل وجود فائض في الطاقات او قوة العمل اطلاقاً على امكانيات التوسيع في الواقع . ان تعمق تقسيم العمل وتطور الثورة العلمية التكنولوجية يؤديان بدون شك إلى مزيد من التمايز في الموارد .

كان يجب أن يتحقق تطبيق البرنامج الكينزي النمو الاقتصادي بفضل توسيع الاستثمار بهدف استغلال الطاقات الانتاجية الحرة . في هذا المجال لم ينف كينز أن تزايد فعالية الطلب يمكن أن يؤدي لا إلى نمو الإنتاج وإنما فقط إلى ارتفاع الأسعار والتضخم . لقد انطلق كينز من أنه ما دام هناك موارد حرة فسيؤدي ارتفاع الطلب إلى توسيع العمالة وبعد تحقيق التشغيل الكامل فقط يمكن أن تبرز ظاهرة التضخم . لقد دحض الواقع هذا الافتراض . ففي البلدان الرأسمالية المتقدمة يتغير التضخم بشكل لا سابق له في ظروف وجود بطالة عالية .

وبشكل عام ، اذا ربطنا بين نظرية كينز ومسألة النمو يمكن أن نلاحظ ان برنامج كينز يتلخص في النمو على حساب الاستغلال الاكمل للموارد المتاحة ، وما

(١) ماركس وإنجلز ، المؤلفات ... جزء ٢٦ ، كتاب II ، ص ٥٢٩ .

أن تتحقق العمالة الكاملة حتى يستنفذ هذا البرنامج . ولم يقل كينز شيئاً حول طرق التطور اللاحق لل الاقتصاد . وهذا هو سبب تأكيد نقاد الكينزية ، بحق ، على عدم صلاحيتها لحل مسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل . لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية كينز وتكيفها لحل المهمات الاكثر تعقيدا . وهذا ما انجزه منظرو الدينامية الاقتصادية (١) .

في نماذج مؤلفي نظرية الدينامية الاقتصادية او الاتجاه الكينزي الحديث يتغير دور التراكم جوهرياً ، وتظهر العلاقة بين التراكم ومعدلات النمو الاقتصادي بدقة وشمول أكبر : في نماذج ر. هارود يتوقف معدل نمو الدخل القومي على مؤشرين : معدل التراكم ، وما يسمى بمعامل رأس المال . والشكل العام لهذه العلاقة هو :  $\frac{S}{C} = G$  (حيث  $G$  – معدل النمو،  $S$  – معدل التراكم ،  $C$  – معامل رأس المال .

يشرح هارود جوهر معامل رأس المال بما يلي : «تمثل الزيادة في الرصيد الباقي من جميع انواع المنافع في نهاية الدورة عن الرصيد الباقي في بداية الدورة ، مقسومة على زيادة الانتاج خلال هذه الفترة» (٢) ومنه يتبيّن أن اعتبار معامل رأس المال مؤشراً على الاستيعاب الرأسمالي يبدو على أقل تقدير غير دقيق . ولا تقتصر المسألة على ان المقصود بمعامل رأس المال هنا هو مؤشر الاستيعاب الرأسمالي المتزايد . في الزيادة المتحققة في الرصيد الباقي من جميع المنافع يدخل الى جانب عناصر رأس المال الانتاجي رأس المال في الشكل البضاعي واحتياطيات البضائع في ميدان التداول . لذلك فإن تغيير معامل رأس المال يعكس بصورة جزئية فقط التغيرات في تكتولوجيا الانتاج .

للننظر في اوالية التأثير المتبادل بين هذه المؤشرات الثلاثة . فمعدل التراكم ، مثلما هو الامر عند كينز ، يستخرج من الميل الى الادخار . اذ ان جزءاً من الدخل لا ينفق على الاستهلاك ويشكل اموال التثمير . ولكن التثمير لا يتحقق على ايدي أولئك الذين يقومون بالادخار . والادخارات المتاحة لا تتطابق مع الاستثمارات الا مصادفة . فاذا جرى مثل هذا التطابق كان الاقتصاد ينمو بالمعدل الذي يضمن الحفاظ على اهم النسبات كما في الحاضر كذلك في المستقبل . يسمى هارود معدل النمو هذا معدل النمو المضمون . «انني ارى في معدل النمو المضمون ذلك المعدل العام للتحرك الى الامام الذي يجعل تحقيقه المستثمرين على استعداد للاستمرار والتحرك الى الامام على نفس الوتيرة . وقد لا يكون البعض منهم راضين

(١) يمكن الاطلاع على تحليل عميق لهذا الاتجاه في الاقتصاد السياسي البرجوازي في مؤلفات كثيرة من الاقتصاديين السوفيت (نذكر ، بشكل خاص ، كتاب ي.م. اсад تشایا «الكينزية الحديثة» موسكو ، ١٩٧١ ) (الكتاب ترجم من قبلنا الى العربية وصدر عن دار الطليعة – ١٩٨٠ – المترجم ) . لذلك فقد اقتصر المؤلف على تحليل دور التراكم في النظريات المذكورة .

(٢) ر. ف. هارود . في نظرية الدينامية الاقتصادية ، موسكو ، ١٩٥٩ ، ص ١١٨ ،

بما هم فيه ويحاولون ادخال تصحيحات في هذا الاتجاه او ذاك، ولكن هذه التصحيحات يجب ان تتواءن مع بعضها، وبالاجمال يجب ان يتمايل التقدم في المرحلة الجارية مع التقدم في المرحلة الاخيرة من المراحل السابقة » (١) .

فماذا تمثل الانحرافات عن معدل النمو المضمون؟ لنفترض ان معدل النمو كان اقل من معدل النمو المضمون. ان هذا يعني انه من اجل تحقيق نفس النمو يحتاج الامر الى رأس المال اقل نسبياً. وطبقاً لنظرية التراكم عند هارود تكون الحاجة الى راس المال لكل ١٪ من الزيادة في الدخل ثابتة دائماً ، اي من وجهة نظر تكنيكية، يجب ان يتزايد الانتاج، او الدخل وحجم راس المال بصورة متوازية. عند انخفاض معدل النمو الى اقل من المستوى المضمون يظهر فيض في كتلة البضائع. واذا بقي الميل الى الادخار على وضعه السابق، وبالتالي فان الجزء المقابل من الدخل لم يستهلك، وانخفضت الحاجة الى القيم المادية اللازمة من اجل تحقيق معدل اكثراً انخفاضاً، فان جزءاً من البضائع لن يكون قابلاً للتصريف. وبالتالي، يبدأ انخفاض الاسعار . ان هذا الانخفاض في الاسعار يجعل الاستثمارات اقل جاذبية ويقلص الى درجة اكبر الحاجة الى البضائع الاستثمارية . وينخفض معدل النمو مرة ثانية وينحرف بدرجة اكبر عن معدل النمو المضمون ، وتكتسب العملية طابعاً تكديسيّاً Accumulative ما اذا كان معدل النمو اكبر من المعدل المضمون فتبعد الادخارات غير كافية من اجل تحقيق القيم المادية للاستثمار، ويظهر نقص في البضائع ، وتزحف الاسعار نحو الاعلى، ويصبح الاستثمار اقوى جاذبية وتكتسب العملية ايضاً طابعاً تكديسيّاً. ولكن الامر يختلف الان لانه يشكل قفزة تضخمية على عكس الهبوط الذي يحصل في الحالة السابقة. وهكذا فان هارود اكمل بصورة جوهيرية تحليل كينز، اخذنا بالاعتبار، بالإضافة الى ضغط الادخارات «الفائضة» أيضاً ضغط الاستثمار «الفائضة» . والى جانب نقص الطلب الفعال ، يؤخذ بالاعتبار ايضاً الطلب العالي جداً (الاستثنائي). وتشغل اهمية خاصة ايضاً مسألة الطابع التكديسي للانحرافات وهذا ما يعكس بوضوح الاضطراب البالغ في الظرف الاقتصادي في ظروف الرأسمالية.

تظهر النظرة الى النمو المضمون باعتباره يمثل التوازن «على حد السكين» في الحسابات التي يقدمها ج. ايكل في كتابه (٢) . لنفترض الاستهلاك  $C = aY_t$  ، حيث  $a$  - الميل الى الاستهلاك،  $Y_t$  - الدخل القومي . والاستثمار  $(I - Y_t - Y_{t-1}) = b$  (حيث  $b$  - معامل رأس المال) . يمكن اعتبار معدل نمو الدخل القومي خلال السنة المعنية معياراً لمعدل النمو في العام السابق زائداً او ناقصاً مقداراً معيناً ( $\mu$ ) ، حيث  $\mu$  - الزيادة غير المخططة في الاحتياطيات ، هذه

(١) د. ف. هارود ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢) G. Ackley. Macroeconomic Theory. P. 520 .

الزيادة التي تتخذ معنى ايجابيا او سلبيا. لنفترض حجم المبيعات الفعلية  $P_t = C_t + I_t$  ، عندها سيكون  $P_{t-1} = Y_{t-1} - P_{t-1}$  . وتتخذ معادلة معدلات النمو الصفة التالية :  $\frac{Y_t}{Y_{t-1}} = \frac{Y_{t-1}}{Y_{t-2}} \cdot \frac{P_{t-1}}{Y_{t-1}}$  . فاذا عوضنا قيمة حجم

$$\frac{Y_t}{Y_{t-1}} = (a + b) \frac{Y_{t-1}}{Y_{t-2}} - b$$

ومنه يتبيّن بأن تغير معدلات النمو يتوقف على المعلمتين  $a$  و  $b$  . لنعطي لهاتين المعلمتين قيمتين اعتباطيتين :  $a=0,9$  و  $b=0,1$  ولننظر كيف ستتصبّع قيمة معدلات النمو خلال هذا العام في ظل مختلف بدائل النمو المعطاة من قبلنا خلال العام السابق  $\left( \frac{Y_{t-1}}{Y_{t-2}} \right)$

$\frac{Y_{t-1}}{Y_{t-2}}$	$\frac{Y_t}{Y_{t-1}}$	$\frac{Y_t}{Y_{t-2}}$
١٠٠ را	١٠١ را	١٠٢ را
٠٩٠ را	٠٩٣ را	٠٩٦ را
<u>-٠٢ را</u>	<u>-٠٨ را</u>	<u>-٠٦ را</u>
١٠٥ را	١٠٧ را	١٠٨ را
١٢٠ را	١٤١ را	١١١ را
<u>انحراف</u>	<u>-٠١ را</u>	<u>-٠٨ را</u>
١٠٥ را	١٠٦ را	١٠٧ را
١٢٠ را	١٤١ را	١١١ را
<u>انحراف</u>	<u>+٠٢ را</u>	<u>+٠٤ را</u>

فقط في ظل معدل ١٠٥ را يظهر نمو مستقر، أما في ظل جميع معدلات النمو الأخرى في العام السابق فتظهر انحرافات تكديسية . وكلما ابتعدت قيمة معدل النمو عن المستوى ١٠٥ را كلما كان الاختلاف أكبر. وعند اختيار قيمة أخرى لـ  $a$  و  $b$  تتغير قيمة المعدل المضمون، ولكن الجوهر يبقى بدون تغيير.

لقد حاول منظرو الدينامية الاقتصادية إزالة نقطة ضعف أخرى في نظرية كينز - وهي مسألة الموارد الانتاجية الحرة. لقد ادخل هارود في نظريته مفهوم معدل النمو الطبيعي ( $G_n$ ) الذي يقصد به معدل النمو الذي يسمح بتحقيق الاستغلال الاقصى للموارد المتاحة . في الحقيقة، ان هارود يتهرب من تحديد هذه الموارد بشكل ملموس. وتتلخص المسألة في ان الانتاج يتقييد عمليا لا بجميع الموارد في وقت واحد، وإنما بتلك الموارد التي تشكل «المكان الضيق» . ولكن من مؤلف هارود بكماله يتبيّن بأنه يقصد بالدرجة الاولى قوة العمل. وتزداد الصورة تعقيدا بوجود ثلاثة معدلات نمو : الفعلي ( $G$ ) ، والمضمون ( $G_w$ ) وال الطبيعي ( $G_n$ ) . ان الخلط بين هذه المعدلات الثلاثة أقل احتمالا، بالطبع، من الخلط بين المعدل الفعلي والمعدل المضمون .

ان معدل النمو الطبيعي قد يكون اقل او اكبر من معدل النمو المضمون

لنفترض انه كان اكبر. في هذه الحالة لا يسمح معدل النمو المضمن الذي تتطابق في ظله الاذخارات والاستثمارات باستخدام قوة العمل كلياً، ويتحقق التوازن في ظل العمالة غير الكاملة. اما اذا كان معدل النمو الفعلي يفوق معدل النمو المضمن فان حده الاعلى يعتبر المعدل الطبيعي، ولا يستطيع معدل النمو الفعلي الارتفاع فوق معدل النمو الطبيعي، وذلك لعدم وجود قوة عمل في البلاد من اجل ذلك. لنفترض بأن المعدل الطبيعي اقل من المعدل المضمن. ان ذلك يعني ان تحقيق التوازن ممكن فقط في حالة كون النمو اعلى من الحدود الطبيعية، وهذا غير ممكن. في مثل هذه الظروف يكون معدل النمو الفعلي حتما اقل من معدل النمو المضمن وسيكون الاقتصاد حتما في حالة الهبوط الشديد. وبالتالي، في ظل تفوق المعدل المضمن على المعدل الطبيعي تبدو كل نظرية كينز بدون معنى . ولافائدة من خلق مطلب اضافي لذلك لانه لا توجد موارد لاشباعه .

ان نقطة الضعف الرئيسية في النموذج المذكور هي انه يحدد فقط علاقات التبعية بين معلمات النمو ولكنه لا يستطيع الكشف عن العلاقات السببية . ان معدل النمو، ومعدل التراكم وفعاليته متراطمان مع بعضهما، ولكن الاقرار بهذه الواقعه لا يكفي من اجل فهم اوالية التراكم الراسمالي . يجب ان نبين الارتباطات القائمة، والاسباب التي تدفع الى هذه التغيرات او تلك .

وهنا تكمن نقطة الضعف في البرنامج الايجابي للكينزيين الجدد ، الذي يعتبر في حالات كثيرة اقل تحديدا من برنامج كينز. فاذا كان معامل رأس المال يعتبر ثابتا ، فان التأثير على معدلات النمو ممكن فقط بواسطة تغير الميل الى الاذخار. ولكن حتى الميل الى الاذخار يتوقف الى حد كبير على الحجم العام للدخل، اي انه لا يخضع للتنبيح الا بأقل قدر ممكن. اما اذا كان معامل رأس المال والميل الى الاذخار معطيان معلومان فان «الحاق» المعدل الفعلي بالمعدل المضمن يكون ممكنا فقط بواسطة تغيير حجم الاستثمار. ولكن من الصعب ان نتصور تغير حجم الاستثمار في ظل ثبات معامل رأس المال .

ان شروط استقرار الميل الى الاذخار ومعامل رأس المال تتعرض للنقد من قبل الكثريين من الاقتصاديين البرجوازيين . في الفقرة السابقة كنا قد اوردنا بيانات تشهد على تأثير عدد كبير من العوامل على نصيب الاذخار في الدخل القومي، ومن الصعب ان نتوقع تحديد تأثيرات مختلف العوامل لبعضها بصورة متبادلة. ان اللوحة السوسنولوجية للمجتمع تتغير، ولا يمكن الا ان يؤثر ذلك على نسبة الاستهلاك ونسبة الاذخار في الدخل. وبمقدار زيادة الحجم العام لرأس المال الاساسي يرتفع ايضا دور الاهتلاك العر الذي يصبح يوما بعد يوم مصدرا هاما لتمويل الاستثمارات الصافية، وهذا ما يؤدي الى ادخال التصحيحات على عملية الاذخار. لنفترض ان حجم رأس المال الاساسي ارتفع بمعدل  $m$  في الماضي المنظور، وبأنه في العام الحالي يجب اهلاك جزء من رأس المال العامل المشترك في السنة  $m$  في الماضي، وبأن رأس المال الاساسي الذي

وضع موضع التشغيل منذ  $m$  سنة في الماضي يبلغ  $K_0$ ، ومن أجل تبسيط الحسابات سنفترض غياب الاصلاح الرأسمالي وسنفترض الاستهلاك الكامل بدون الاخذ بالاعتبار لقيمة الخردة المتبقية من وسائل الانتاج المستهلكة. يمكن في هذه الحالة التعبير عن راس المال المتاح بالمعادلة التالية :  $\frac{g^m - 1}{K_0}$  ،

والاستهلاك المحسوب :  $K_0 \frac{g^m - 1}{m(g-1)}$ . ويشكل الاستهلاك الفعلي طبقاً لفروضنا  $K_0$ . أما الاستهلاك الحر فيعادل الفرق بين كامل قيمة الاستهلاك المحسوب والاستهلاك الفعلي، اي ان  $K_0 \left[ \frac{g^m - 1}{m(g-1)} - 1 \right]$ . ومنه يستنتج

بأن الحفاظ على نسبة أدخار مستقرة في الدخل القومي مع الاخذ بالحسبان للأهلاك الحر يتطلب ايضاً قيادة اخر صارماً جداً - اقرار مدة واحدة لخدمة الارصدة الأساسية. ولكن هذا يناقض نتائج التقدم التكنيكى .

وهناك افتراض اخر يتناقض تناقضاً اشد مع نتائج التقدم التكنيكى وهو افتراض ثبات معامل رأس المال المستقر. والمقصود بذلك الحصول من الارصدة الانتاجية على مردودية واحدة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي. وبالتالي، يفترض أن التقدم التكنيكى يؤثر تأثيراً واحداً على الاقتصاد في قوة العمل وعلى الاقتصاد في وسائل الانتاج. ويجري وبشكل متوازن نمو تجهيز العمل ونمو انتاجية العمل. هذا علماً بأنه لا تلاحظ مثل هذه الشروط في الواقع الفعلى. وقد توصل إلى مثل هذا الاستنتاج الاقتصاديون الذين قاموا بدراسة الاستيعاب الرأسمالي في صناعة الولايات المتحدة خلال فترة طويلة من الزمن (1).

في نماذج د. هارود وي. دومار ينظر إلى نمو الانتاج أو الدخل كتابع فقط للتوظيفات الرأسمالية. ولكن نمو الانتاج يمكن أن يكون نتيجة لعوامل أخرى كثيرة: كارتفاع مستوى تأهيل العاملين، وتحسين تنظيم الانتاج والعمل، وتطوير الادارة، وتكييف العمل، وتفير الشروط الطبيعية، وغير ذلك. إضافة لذلك يمكن أن تحدث تغيرات في تحمل الطاقات الانتاجية، وبالخصوص في مؤشر تبدل الانتاج. ومن أجل المحافظة على افتراض حيادية التقدم التكنيكى يجب إضافة شرط آخر وهو أن تأثير هذه العوامل على امتداد كامل فترة النمو الاقتصادي يسير في تناوب دقيق مع تغير حجم رأس المال. ولكن هذا الشرط مشكوك به.

ويتهدد ثبات معامل رأس المال عامل آخر هام أيضاً، وهو ارتفاع عدد العاملين المشغلين بالانتاج. في نماذج هارود - دومار لا يؤخذ هذا العامل بعين الاعتبار، إذ أنه من وجهة نظر المعادلات المذكورة سابقاً لا تؤثر درجة تزايد قوة

(1) انظر: د. كريبر، س. دوبروفولسكي، بوربنشتاين، راس المال في الصناعة الاستخراجية والتحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية، موسكو، ١٩٦٢، ص ١٩٢ - ١٩٣.

العمل لا على الميل الى الادخار ولا على معامل رأس المال. ولكن الحقيقة ليست على هذه الصورة. فزيادة العمالة تحتاج الى رأس المال بهدف خلق امكانية عمل جديدة الى جانب رفع مستوى تجهيز العمل. ولكن الانتاج في اماكن العمل الجديدة لا يكون معاذلا للانتاج الذي يرتفع لدى اماكن العمل القديمة الا مصادفة فاذا لم يكونوا متساوين فسيؤدي التفاوت في درجة تزايد قوة العمل الى تغيير قيمة معامل رأس المال. اضافة لذلك فان اجتذاب توة العمل يخلق منافسة معينة بين الطرق التكنولوجية الاكثر استيعابا لرأس المال وطرق الانتاج الاكثر استيعابا للعمل. وفي ظروف الانتاج المعاصر الذي يتمتع ببدائل كثيرة هناك دائما امكانية لاختيار هذا التناسب او ذاك بين رأس المال والعمل.

ان استعراض مختلف التطورات يسمع لنا بالاستنتاج بأن افتراض معامل رأس المال مستقر في النماذج المستعرضة اعلاه هو افتراض غير واقعي.

ويتوجب ان نضيف ملاحظة اخرى ايضا بخصوص معامل رأس المال . فيما ان معامل رأس المال هو نسبة زيادات رأس المال الى زيادات الدخل فان مقدار هذا المعامل لا يعني شيئا بالنسبة للдинامية الفعلية لفعالية التراكم . ومع ذلك فان هذه الخطية واسعة الانتشار – فالباحثون يقومون باجراء مقارنات بين معاملات رؤوس الاموال في مختلف البلدان. اما في حقيقة الامر فان معامل رأس المال المتزايد يمكن ان يوجد في ظروف تزايد او تناقص فعالية التراكم. نضرب مثلا على ذلك. لنفترض انه في بلد ما يبلغ رأس المال ٤٠٠ وحدة ، والدخل ٢٠٠ وحدة. وفي بلد اخر يبلغ رأس المال ٥٠٠ وحدة والدخل ١٠٠ وحدة. ولنفترض ان معدل التراكم في البلدين واحد ويبلغ ٣٠٪، وأن معامل رأس المال واحد ويبلغ ٣٠٪ في هذه الحالة يكون التراكم في البلد الاول ٦٠ وزيادة الدخل ١٠ وحدات. اما في البلد الثاني فسيكون التراكم ٦٠ وزيادة الدخل ٢٠ وحدة . وبالتالي ، فان معدل النمو ، ومعدل التراكم ، ومعامل رأس المال واحد في كل البلدين. ولكن نسبة مردودية الارصدة ارتفعت في البلد الاول من ٢٥٪ حتى ٢٥٦٪، بينما انخفضت في البلد الثاني من ٤٠٪ حتى ٣٩٣٪. وفي البلد الثاني ذهب جزء من التراكم الى الغاء الاثر السلبي لانخفاض مردودية الارصدة، هذا بينما في البلد الاول استخدم التراكم بفعالية اكبر. لقد كشفت معاملات رأس المال الواحدة عن اتجاهات مختلفة مبدئيا للنمو. ان النتائج المذكورة في نظرية الدينامية الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي البرجوازي نفسه كانت سببا في ظهور نظريات نمو اكثر حداثة نسبيا كبدليل لهذه النظرية ، وقد اطلق على هذه النظريات التركيب الكلاسيكي الجديد. لقد حظيت نظريات النمو هذه بالتقويم في ادبياتنا الانتقادية . سنتوقف هنا باختصار عند مسألة التراكم في هذه النظريات .

في نظرية الدينامية الاقتصادية ينظر الى معامل رأس المال ونصيب الادخار في الدخل القومي ليس فقط كمقدارين مستقررين، وإنما ايضا كمقدارين غير مرتبطين ببعضهما. ولا يمكن الا على سبيل المصادفة ان يكون ادخار المجتمع

مساوية لما يستثمره من أجل تحقيق معدل النمو المضمن . وبشكل عام ، أما أن تكون الادخارات أكثر مما هو مطلوب في ظل معامل رأس المال المعطى من أجل الحفاظ على النمو المضمن، وأما أن تكون أقل . ويلفت انصار التركيب الكلاسيكي الجديد الانتباه الى ان نسبة الادخارات في الدخل القومي ومعامل رأس المال لا يمكن اعتبارهما مقدارين غير مرتبطين بعضهما البعض. لو كان رأس المال العامل الوحيد للإنتاج لكان يتطلب تحقيق نسبة من النمو في اي لحظة كمية محددة من النفقات الرأسمالية. ولكن بما انه الى جانب رأس المال هناك عامل انتاج اخر هو قوة العمل وبما ان فعالية استغلال هذا المورد او ذاك هي مقدار متغير فان هذه المعدلات او تلك يمكن ان تتحقق في ظل توظيفات مختلفة من العمل والوسائل، وبشكل رئيسي، في ظل مختلف التناسبات بينهما. وعلى الاخص، يمكن تحقيق وفر في رأس المال بفضل ادخال تكنولوجيا تتصف باستيعاب مرتفع للعمل، ويمكن تحقيق توفير في نفقات العمل بفضل استخدام موجودات رأسمالية من حجم اكبر . وبما أن اختيار تمازج العوامل يتوقف على اسعارها فان انصار التركيب الكلاسيكي الجديد يقومون باحياء نظرية العوامل البرجوازية وانتاجيتها الحدية .

كانت نظريات الانتاجية الحدية للعوامل تستند الى بعض دوغمات الاقتصاد السياسي السطحي. وكانت تنطلق من ان القيمة تنتج من قبل عدد من العوامل التي يرجع الى كل منها خلق نسبة من قيمة المنتوج . وتعادل هذه النسبة الانتاجية الحدية لكل عامل. مع تغير سعر عامل الانتاج (ويعتبر الاجر « سعر العمل») يتغير ايضا التناوب بين عوامل الانتاج في الانتاج: يبدأ المستثمرون بالتوسع في استخدام عامل الانتاج الذي يكون ارخص سرعا.

وبما ان هذه النظرية كانت تستند الى افتراض وجود المزاحمة الكاملة، فقد تضاءل تأثيرها مع بداية الازمة العامة للرأسمالية، وقامت الافكار الكينزية بتحويل الاهتمام عن قوى التنهيج السوقية الى التدخل الحكومي. الا ان انتشار النظريات الكينزية اثار ايضا تخوف البرجوازية من توسيع ميدان التدخل الحكومي . فالتركيب الكلاسيكي الجديد يعني فيما يعنيه محاولة « التركيب » بين افكار التدخل الحكومي والنظرية التقليدية التي تنطلق من المزاحمة السوقية.

وبما ان نظريات التركيب الكلاسيكي الجديد لم تعد تستند الى افتراض استقرار معامل رأس المال، فإن حجم التراكم لم يعد يلعب دور المعلمة الموجهة في تحديد معدلات نمو الدخل القومي. اولا، ظهرت ضرورة الاخذ بالاعتبار لامكانية الاحلال المتبادل لرأس المال وقوة العمل. ثانيا، كان من الضروري الاخذ بالاعتبار لاتجاه تغير مردودية رأس المال مع الزمن. لذلك، بدلا من نماذج هارود - دومار وحيدة العامل، حيث يشكل الاستثمار اداة النمو الوحيدة، فقد ظهرت نماذج كثيرة العوامل . وكانت توابع الانتاج الشكل الاكثر ملاءمة لهذه النماذج، في البداية توابع الانتاج البسيطة، التي يظهر فيها الانتاج تابعا

نفقات العمل ورأس المال، ثم توابع اكثرا تعقیدا يُؤخذ فيها بالاعتبار التقدم التقني، اي ارتفاع الانتاج المتحصل من هذه العوامل مع الزمن .

ويأخذ النموذج عادة الشكل التالي :  $Y = aL^\alpha K^\beta e^{kt}$

(حيث  $Y$  - حجم الانتاج او الدخل القومي،  $K$  - رأس المال،  $L$  - قوة العمل،  $\alpha$  - مرونة الدخل من نفقات العمل، اي المؤشر الذي يعكس زيادة الدخل القومي عند زيادة نفقات العمل وحدة واحدة،  $\beta$  - مرونة الدخل من نفقات رأس المال ،  $k$  - الزيادة السنوية في الدخل الناتجة عن التقدم التقنيكي، اي زيادة الدخل بالنسبة لكل وحدة من النفقات الاجمالية ،  $t$  - الزمن ،  $a$  - المعامل الثابت) .

ان هذا النموذج يؤكد في جوهر الامر اهمية ليس فقط حجم التراكم وإنما قبل كل شيء ففعاليته. ويعكس ذلك التغيرات الواقعية في الشروط المادية للإنتاج الرأسمالي. ان الانتقال المتزايد الى التكثيف، وغلبة طرق الاستغلال الافضل للموارد على طرق التوسيع الاقفي في حجم هذه الموارد - كل ذلك يعطي الامثلية ليس لحجم التراكم بقدر ما يعطى لها فاعليتها استغلال الاموال المتراكمة .

ان تزايد العمالة يتطلب فيما يتطلبه ايضا توسيع رأس المال. في المرحلة المعاصرة ليس بالامكان تصور استخدام قوة العمل بدون مساعدة وسائل الانتاج. ولكن المسألة لا تتحصر في هذا فقط. فقد اصبح مسلما به انه من الضروري زيادة النفقات من اجل تحسين «نوعية» قوة العمل، الامر الذي يكتسب يوما بعد يوم اهمية متزايدة .

فإذا أخذنا بالاعتبار تحسين نوعية قوة العمل يكون من المنطقي ايضا الاخذ بالاعتبار لتحسين نوعية وسائل الانتاج الذي يجب ان يظهر في صورة ارتفاع الانتاج المتحصل من الاموال الانتاجية. لكن الاقتصاديين البرجوازيين يقفون موقفا اخر. انهم يفرزون التقدم التقنيكي كعامل مستقل ويعتبرونه تابعا للزمن. ويكتسب الزمن قدرة صوفية على تحقيق التقدم التقنيكي، رغم انه من الواضح انه يتحقق مع الزمن تحت تأثير اسباب ملموسة. ان هذا التفسير يرجع الى انه ليس لدى الاقتصاديين البرجوازيين وسائل مضمونة من اجل «توزيع» التقدم التقنيكي، ويعتبرونه الرصيد المتبقى. وافضل محاولة لشرح هذا «الباقي» هي محاولة الاقتصادي الامريكي دينيسون في مؤلفيه الرئيسيين ، الاول ويهتم بالنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، والثاني ويهتم بالمقارنة بين عوامل النمو في تسعة بلدان رأسمالية متطرفة في امريكا الشمالية وأوروبا الغربية (١) . يفرز دينيسون من «الباقي» العام عددا من العوامل، علما بأن

(1) E. Denison The Sources of Economic Growth in the United States and the Alternatives before U.S. New York, 1962 ,

و. دينيسون ، بحث الفروق في معدلات النمو الاقتصادي ، موسكو ، ١٩٧١

جزءا من هذه العوامل لا يتعلّق مباشراً بالتراكم، وهذه العوامل هي التوفيرات الناجمة عن ارتفاع حجم الانتاج، وتحفيض الحواجز في التجارة الدولية، وتحفيض نسبة العاملين في الزراعة والاستثمار الفردي. كل هذه العوامل تظهر كارتفاع في فعالية التوظيفات الرأسمالية، رغم أنها في الواقع ناتجة عن شروط أخرى. هذا مع أن التقدّم التكنولوجي يرتبط مباشرة بالتراكم، إذ أنه بدون توظيف الأموال في البحث ، وفي نشر المعلومات ، وبدون الإنفاق على امتلاك التكنولوجيا الحديثة لا يمكن حدوث التقدّم التكنولوجي .

ومهما بلغت دقة الحسابات فقد كان دينيسون يفرز نصيب كل عامل على أساس تقدّيرات تستند إلى الخبرة. وبالرغم من الاهتمام الكبير فهو لم يستطع اعطاء تقدّير كمي دقيق لاثر كل عامل على انفراد. ولم تكن الصعوبة فقط في تقويم الفعالية حسب العوامل. بالطبع، كان يجب على الاقتصاديين البرجوازيين أن يقترحوا إجراءات ملموسة معينة من أجل تحقيق نمو أسرع وأكثر استقرارا. ولكن الأهمية العملية لنماذج النمو الكلاسيكية الجديدة، مثلها مثل الكينزية، ضعيفة جدا. وفي أحسن الأحوال فإن هذه النماذج تساعده إلى حد ما على إعادة توزيع الأموال الحكومية بين عوامل النمو. إلا أنه، طبقاً لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة يقوم التهيئة السوقية بالدور الرئيسي. علماً بأن الأسعار في ظروف الرأسمالية المعاصرة لا تعكس التناوبات الاقتصادية بأي درجة من الصحة ذلك لأنه لم يعد هناك منذ زمن طويل ما يسمى بالازمة التامة، وهذا ما يجد الاقتصاديون البرجوازيون أنفسهم مضطرين للاعتراف به.

وهكذا ، فإن فهم دور التراكم في آلية النمو الاقتصادي ليس ممكناً إلا على أساس المنهجية العلمية. أن التحليل العلمي للتراكم يظهر الاستحالة المبدئية لحل التناقضات الرأسمالية .

## الفصل الثالث

### امثلة<sup>(\*)</sup> لجروم التراكم وبنائه

١) امثلة معدل التراكم . نقد « القاعدة الذهبية » للتراكم :

في ظروف الثورة العلمية - التكنيكية المعاصرة تكتسب أهمية كبيرة مسألة امثلة التناسبات الاقتصادية الكلية بشكل عام ومعدل التراكم بشكل خاص . في الادبيات البرجوازية يولى اهتمام كبير لوضع طرق امثلة المعلمات *parametres* الرئيسية للتطور الاقتصادي ، ويترافق الاعتماد على الرياضيات في البحث عن القرارات الامثل .

ان الاهتمام الشديد بالامثلة يرجع ، كما يبدو ، الى سببين رئيسيين : الاول، مع تحطم اوالية التهيج المفوي السوقى المحض غابت الثقة بأن التناسبات المتحققة هي فعلاً افضل التناسبات . كانت مسألة امثلة التناسبات بالنسبة لاقتصادي القرن الماضي لا معنى لها : فاليد الخفية للمزاحمة ، برأيهم ، هي التي كانت توجه المجتمع ، وكل تدخل للإنسان في عمل هذه اوالية الحساسة يعتبر زائداً وضاراً. من وجہة نظر اولئك الاقتصاديين كانت كل التناسبات المتشكلة بصورة حرفة تحت تأثير قوى السوق تعتبر مثلوية Optimum بطبعتها . الآن ، باستثناء حالات نادرة ، لم يعد الاقتصاديون البرجوازيون يرون في اوالية الاسعار المنظم المثالى للإنتاج ، ويعتبرون اجراءات السياسة الاقتصادية حتمية من أجل عمل الاقتصاد . ولكن اذا لم يكن هناك منظم سوقى عفوی ، فلن يكون هناك ايضاً ميزان لتقويم التناسبات من وجہة نظر توافقها مع القيم المثلوية optimum . ومن هنا تنتج ضرورة القيام بدراسة خاصة لتحديد القيم المثلوية وكيفية تحقيقها . ثانياً ، الى جانب الحاجة الى دراسة القيم المثلوية ظهرت ايضاً امكانية هذا البحث . ان تطور بحوث العمليات وضع بين ايدي الاقتصاديين طرقاً كفيلة لحل مسائل الامثلة في الميادين المختلفة للنشاط الاقتصادي . اضافة لذلك فان الآلات الحاسبة الالكترونية ساعدت على حل مسائل كبيرة الاحجام الامر الذي كان غالباً يقف عائقاً في وجه الامثلة في الممارسة السابقة .

• Optimization (★)

يرتبط طرح مسألة امثلة التراكم بالتنافسية النسبية لاستعمال الدخل العالمي في اغراض الاستهلاك والتراكم . فزيادة التراكم تخفض امكانيات الاستهلاك في الحاضر ، وزيادة الاستهلاك تحفظ نسبيا امكانيات الاستهلاك في المستقبل . ولكن هذا كله ليس الا الجانب التكنو - اقتصادي للمسألة ، الذي لا يستنفد اطلاقا كل مضمونها . تتلخص المسألة في ان كل امثلة تشرط حتما وجود معيار موحد . وبواسطة تقويم النتائج بمعيار ما يمكن تحديد النتائج المثلوية من بنائها . ويتوقف اختيار القيم المثلوية كليا على طريقة اختيار المعيار . اما في حال غياب المعيار ، وبالاخص المعيار الموحد ، فستكون الامثلة غير ذات موضوع ، اذ ان جميع البديل ستكون عند ذلك مقبولة الى هذا الحد او ذاك . هذا علما بأنه في ظروف المجتمع الرأسمالي لا يوجد معيار موحد يسمح بحل مسألة المعدل المثلوي للتراكم . ولا يوجد هدف موحد امام المجتمع ، فالتنافسية الطبقية تجعل اي هدف غير مقبول لهذه الطبقة او تلك . انطلاقا من ذلك فان طرح مسألة امثلة التنسابات في المجتمع البرجوازي تشير الاعتراض .

اذا كان الاقتصاد السياسي البرجوازي ، رغم كل ذلك ، يطرح هذه المسألة ، فإنه يفترض من أجل ذلك بأن المجتمع يظهر كذات موحدة ذات مصلحة في تعظيم maximization الاستهلاك . ان مثل هذا الغطاء السوسيولوجي يحرف جوهر المسألة . ذلك انه بالنسبة للبرجوازية لا يعتبر تعظيم الاستهلاك على الاطلاق غاية مستهدفة وهو بعيد عن التطابق مع معيار الربح . وبالنسبة للبروليتاريا فان تعظيم الاستهلاك بشكل عام بدون الاخذ بالاعتبار للتوزيع لا يعتبر ايضا من اهدافها الاقتصادية ، وبالاحرى ، السياسية . ومع ذلك فان دراسة محاولات الاقتصاديين البرجوازيين البحث عن القيم المثلوية للمجتمع تعتبر مثيرة للاهتمام جدا . وبشكل خاص فان الاهتمام بهذه المحاولات يرجع ايضا الى انه في ظروف الاقتصاد الاشتراكي تبرز ايضا مسألة امثلة معدل التراكم .

ان النظرية الاوسع انتشارا في الاقتصاد السياسي البرجوازي المعاصر والموجهة لاختيار المعدل الافضل للتراكم هي نظرية « القاعدة الذهبية » للتراكم . وافضل شرح نظامي لهذه النظرية هو ما قدمه ي . فيلبس عام ١٩٦١ في مقالته «القاعدة الذهبية للتراكم» وفي مؤلفه المنشور عام ١٩٦٧ «القواعد الذهبية للنمو الاقتصادي » (١) . وقد اكد فيلبس في مؤلفه على ان الكثيرين من الاقتصاديين الغربيين طرحو افكارا مشابهة يمكن اعتبارها اضافات الى هذه النظرية (٢) .

---

(1) « American Economic Review », September 1961 VOL. LI ;  
E. S. Phelps. Golden Rules of Economic Growth. Amsterdam - New York, 1967 .

(2) « Review of Economic studies », 1962, N. 29; Weiz-acker, wachstum zins und optimale Investitionsquote. Tübingen 1962 .

ويجدر بالذكر أن هذه النظرية جمعت بين افكار الكينزية الحديثة وأفكار الاتجاه الكلاسيكي الجديد . فمن الكينزية الحديثة استعارة افكار معدل النمو التوازنى والتقدير التقنيكي المحايد ، ومن الكلاسيكية الجديدة ، استعارة جهاز التوابع الانتاجية . ولا تقتصر مهمة هذه النظرية فقط على أمثلة التراكم ، انها تحاول فعلياً أمثلة جميع النسبات الاقتصادية الكلية الأساسية .

نعرض فيما يلي المعادلات الأساسية لهذا النموذج كما جاءت عند فيليبس (1) .  
فهناك أولاً تابع الانتاج الذي يظهر فيه عامل الانتاج العمل ورأس المال . ويعتبر التقدم التقنيكي مدخراً للعمل كلباً ، أي أنه يظهر حصراً في ارتفاع انتاجية العمل ، هذا بينما رأس المال يوجد دائماً في تناسب واحد مع نمو الناتج أو الدخل . مثل هذا النوع من التقدم التقنيكي نجده في نموذج هارود . في تابع الانتاج يمكن أن تظهر انتاجية العمل في صورة زيادة مقابلة في قوة العمل ، أي كتشغيل إضافي لعمال اصطلاحيين .

$$Q_t = F[K_t, L_t e^{\lambda t}]$$

( حيث  $Q$  - الانتاج ،  $K$  - رأس المال ،  $L$  - عدد العاملين ،  $\lambda$  - المعدل السنوي الوسطي لنمو انتاجية العمل ،  $t$  - الزمن ،  $e$  - اساس اللوغاريتم الطبيعي ) . ويمكن التعبير عن عدد العاملين من خلال العدد الأساسي في مرحلة البدء ( $L_0$ ) ومعدل النمو السنوي الوسطي لعدد العاملين ( $\varphi$ ) .

$$Q_t = F[K_t, L_0 e^{(\lambda + \varphi)t}] \quad \text{و} \quad L_t = L_0 e^{\varphi t}$$

ندخل قيمة  $g$  المساوية  $\varphi + \lambda$  ، ويعبر عن الانتاج من خلال  $[Q_t = F[K_t, L_0 e^{gt}]$  ، لاحقاً يستخدم مقدار الاستثمارات الإجمالية الذي يعادل :  $I_t = K_t + \delta K_t$  : ( حيث  $I$  - الاستثمارات الإجمالية ،  $K$  - زيادة رأس المال ،  $\delta$  - نسبة اهلاك رأس المال ) .

ويمكن اعتبار الاستهلاك معياراً للفرق بين الانتاج والاستثمارات الإجمالية  $I_t - Q_t$  . ندخل أيضاً مؤشر التجهيز الرأسمالي للعمل  $q$  الذي يعبر عن نسبة حجم رأس المال إلى عدد العاملين ( مع بالأخذ بالاعتبار لنمو انتاجية العمل ) . وأما حجم الانتاج فيمكن التعبير عنه كحاصل ضرب العدد بالتتابع :

$$f(q) = L_0 e^{gt} - Q_t$$

( حيث  $f(q)$  تبين تبعية انتاجية العمل لتجهيز العمل بالارصدة الانتاجية والأساسية . وبما أن رأس المال ، طبقاً لافتراضات الأساسية ، ينمو بنفس المعدل الذي ينمو به الانتاج ، فإن  $K_t = gK_0$  . ويمكن التعبير عن رأس المال في السنة  $t$  من خلال  $q$  بالشكل التالي :  $K_t = L_0 e^{gt} q$  .  
ومن هنا يستنتج بأن الاستثمارات ستنمو أيضاً بمعدل ثابت :

$$I_t = K_t + \delta K_t = gK_t + \delta K_t = (g + \delta) L_0 q e^{gt}$$

(1) E. S. Phelps, op. cit p. 6 - 8 .

وتشكل نسبة الاستثمار في الانتاج او الدخل  $\frac{I_t}{Q_t}$  ، وبعد ادخال القيم الم Hutchelle سابقاً لهذه المقادير نتوصل الى :  $\frac{(g + \delta) L_0 q e^{gt}}{L_0 f(q) e^{gt}} = \frac{q}{f(q)} - \frac{\delta}{f(q)}$

و  $\frac{q}{f(q)}$  هي معامل رأس المال . ويكون :

وبالتالي ، فان معدل التراكم يظهر تابعاً الى معامل رأس المال والى معدلات نمو انتاجية العمل ، ومعدلات تزايد عدد قوة العمل ، ومدد خدمة رأس المال الاساسي . وتمارس جميع العوامل المذكورة تأثيراً متناسباً طردياً على مقدار نسبة التراكم .

ان ضرورة رفع معدل التراكم بنتيجة ارتفاع معامل رأس المال وزيادة عدد العاملين الذي يتطلب امكانية عمل جديدة ، وكذلك بنتيجة ارتفاع نسبة الاهلاك ، مفهومها تماماً . ولكن ما هو بحاجة الى تعليق وشرح هو ارتفاع معدل التراكم مع تزايد انتاجية العمل الامر الذي يبدو لاول وهلة مناقضاً للمنطق . ولكن يجب ان نأخذ بالاعتبار هنا ان هذا ناتج عن الافتراضات المتخذة اساساً : بما أن نسبة الانتاج الى رأس المال مأخوذة كمعطى ثابت ، فان نمو انتاجية العمل يمكن ان يسيراً بشكل متواز فقط مع نمو تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية الاساسية . ويرتبط هذا التجهيز ، بدون جدال ، بمعدل التراكم .

يتضح من كل ما تقدم ان كل مقدار النموذج المذكور ثابع بمعدلات واحدة تماماً - الانتاج ، رأس المال ، الاستثمار ، الاستهلاك :

$$\frac{Q_t}{Q_0} = \frac{K_t}{K_0} = \frac{C_t}{C_0} = \frac{I_t}{I_0} = e^{gt}$$

ويطلق فيليس على هذا التطابق المدهش «المسار الذهبي للنمو» . وينحصر الجزء الاكبر من كتابه لعميم قاعدة النمو المتساوي هذه على المعلومات الاخري للنموذج . فهو يدرس كيف يجب في ظل هذه الشروط ان يتزايد السكان وينمو الانفاق على البحث والتعليم ، وغير ذلك .

«ان «المسار الذهبي للنمو» هو المسار الذي في ظله تتغير جميع المتغيرات بدون استثناء خلال الفترة الزمنية المعطاة بمعدل متناسب ثابت » (١) .

ان بالامكان وجود عدد كبير من «مسارات النمو الذهبية» هذه . ويقدم فيليس فكرة ضحلة جداً حول وجود امكانية مجردة للنمو المناسب لجميع معلومات نموذج الاقتصاد الوطني . ولقد حظيت شروط هذا النمو بدراسة اكثر تفصيلاً في نموذج فون - نيمان (٢) . ويمكن العودة الى منابع هذه الفكرة لدى توغان - بارانوفسكي (٣)

(1) E.S. Phelps. Golden Rules of Economic Growth, p. 8

(2) انظر : ر. الين . الاقتصاد الرياضي ، موسكو ، ١٩٦٢ ، من ٤٩٦ - ٥٠١ .

(3) انظر : م. ي. توغان - بارانوفسكي ، الازمات الصناعية الدورية ( حل مسألة السوق ) . سمبلنسك ، ١٩٢٢ ، الجزء ٢ ، الفصل ٤ .

ويبدو ان تحليل هذه الامكانية لا يقوم على اساس ، اذ ان اختلال التناوب ليس ظاهرة عرضية في تجديد الانتاج الرأسمالي ، وانما من خواصه العضوية . لقد طرح فيلبس مهمة البحث بين « المسارات الذهبية للنمو » عن ذلك المسار الذي يمكن ان يتواافق مع المعدل المثلوي للتراكم . وتتلخص وجهة نظره في هذه المسألة بما يلي : يعتبر مثواباً فقط ذلك النمو الاقتصادي الذي يتحقق في ظله النمو الاقصى للاستهلاك بالنسبة لوحدة التجهيز الرأسمالي <sup>9</sup> . ويعبر عن الاستهلاك بالفرق بين الانتاج والاستثمارات الاجمالية :  $C_t = Q_t - I_t = [f(q) - (g + \delta)]L_0 e^{gt}$

ثم يبحث فيلبس عن القيمة القصوى للاستهلاك بالنسبة لكل وحدة من التجهيز الرأسمالي . ومن اجل ذلك يقوم بحساب اول مشتق لهذا التابع :

$$\frac{\partial C}{\partial q} = f'(q) - \delta - g = 0; \quad g = f'(q) - \delta.$$

وهكذا فان المعدل المثلوي للنمو هو المعدل الذي يساوى الفرق بين المشتق الاول للتابع  $(q)$  ونسبة الاهتلاك السنوي لرأس المال . لنشرح المعنى الاقتصادي  $f'(q)$  في مصطلحات الاقتصاد السياسي البرجوازى . يعني هذا التابع نمو الانتاج بالنسبة لوحدة زيادة رأس المال ، اي  $\frac{dF}{dK} = f'(q)$  . في اقتصاد السوق المحسض  $f'(q)$  تعنى الربح الاجمالي على رأس المال ، وبعد طرح  $\delta$  يتبقى منه الربح الصافي الذي يعادل في ظروف الحفاظ على شروط المزاحمة الكاملة معدل الفائدة . اذا استبدلنا قيمة المعدل المثلوي للنمو في الصيغة الموضعة من اجل معدل التراكم نحصل على :

$$\frac{q}{f(q)} = \frac{f'(q) - \delta}{f'(q) - g}.$$

ولقد توصل الاقتصادي الالماني الغربي بـ. شيبس الى نتائج مشابهة ، وان كان على طريق اخرى ، اذ استخرج معادلة بسيطة هي  $\alpha / Q = \alpha$  حيث  $\alpha$  - مرونة الانتاج من رأس المال ، يكتب شيبس :

« ان القاعدة الذهبية للتراكم تعين من بين جملة المعدلات التوازنية ذلك المعدل الوحيد الذي يسير بالاستهلاك في الامد الطويل باتجاه التعاظم » (1) .

ان نقطة الضعف في نموذج فيلبس هي افتراض استقرار معامل رأس المال . كنا قد تحدثنا عن ذلك عند دراسة نموذج هارود . ولكن هذا الافتراض هنا يلعب دورا هاما جدا : ذلك ان جميع الاستنتاجات تستند الى شكل محدد للتابع  $f(q)$  هو الشكل الذي يعبر عن تبعية الانتاجية للتجهيز الرأسمالي . في الحقيقة ، ان فيلبس يحاول التخفيف من شدة هذا القيد مستندا الى ان اي شكل من اشكال التقدم التكنيكى يمكن اعتباره مدخرا للعمل وأن هذا الافتراض لا يدخل اية تغيرات مبدئية وانما يعتبر وسيلة فنية مرحلة . وفي هذا الخصوص يستند شيبس الى

(1) B. Schips, Zur Theorie des optimalen Wachstun. Meisenheim an Glen, 1969, S. 20

نظيرية او زافا . في حقيقة الامر ان تصور مردودية الارصدة ثابتة يشوه النموذج الى حد كبير . ويقصد فيليس انه على امتداد الفترة المدروسة تقوم رابطة تبعية محددة بين تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية الاساسية وانتاجية العمل . ولكن اذا تغيرت مردودية الارصدة فانه يمكن ان يتغير حتى شكل الارتباط . ويصدق ذلك بالاخص لان حركة انتاجية العمل، بالإضافة الى تأثيرها بتجهيز العمل بالارصدة الانتاجية الاساسية تتأثر ايضا بالعوامل الاخرى - تحسين تنظيم الانتاج ، مستوى التأهيل ، تحسين الادارة .

ان معدلات تزايد عدد العاملين وانتاجية العمل تدخل في النموذج المدروس من الخارج ، انها تظهر كمتغيرات خارجية المنشأ *exogenous* . ويظهر معدل التراكم كنتيجة فقط لهذه الحجم . وعلى حجم التراكم في الدخل القومي يتوقف معدل تزايد الانتاجية ( فهي بالنسبة توقف الى حد كبير على كثافة الاستثمارات الرأسمالية ) وتزايد عدد العاملين ( اذ ان امكانية العمل الجديدة تظهر ايضا بنتيجة الاستثمارات الرأسمالية ) .

ومع ذلك ، فان لدراسة « القاعدة الذهبية للنمو » ، برلينا ، أهمية خاصة من اجل وضع منهجية علمية لحساب التراكم المثلوي . لقد امكن مؤلفي هذه النظرية تحديد العلاقة بين معدل التراكم وبعض المعلمات الرئيسية للتطور الاقتصادي الكلي واقتراح منهجية لا تتوقف على هذه الفترة الزمنية او تلك . وتتلخص المسألة في ان الحجم المثلوي للتراكم يتحدد في اغلب الاحيان بالنسبة لفترة زمنية معينة محددة مسبقا وذلك بواسطة مقارنة البداول طبقا لمعيار معين . الا ان القرار يتوقف الى حد كبير على اختيار الفترة المحددة للامثلة . وللاسف ان ارتباط الامثلة في نظرية «القاعدة الذهبية» بالفترة الزمنية المختارة قد الغي بادخال بعض الفرضيات غير الواقعية ، مثل استمرار معدل واحد لنمو الانتاج الاجتماعي لفترة غير محددة ، وثبات نسبة رأس المال - الانتاج ، واستقرار معدل التراكم ، وما يشبه ذلك . ولقد اكد فيليس نفسه استحالة حل عدد من مسائل امثلة التراكم مع الاخذ بالاعتبار لعامل الزمن . « بما ان مسألة امثلة التراكم تتطلب ان يقوم كل جيل بتحقيق تراكم من دخله بنسبة متساوية ، فإنه ليس لدينا أي برهان أو حتى معيار يؤكد بأن « القاعدة الذهبية » هي الحد المثلوي ، او أنها تقرب المجتمع من الحد المثلوي » (1) . ونشير هنا الى أن اشتراط قيام كل جيل بتحقيق نسبة متساوية من التراكم لا يستند الى فروض اقتصادية ، وإنما الى فروض اخلاقية . ولم يستطيع الاقتصاديون البرجوازيون اعطاء تفسير علمي لهذه القاعدة ولا يستطيعون .

ان مسألة توزيع نتائج النمو الاقتصادي زمنيا قد طرحت منذ زمن طويل في الادبيات البرجوازية . ففي عام ١٩٢٨ اقترح الاقتصادي الانكليزي ف. رامسي

(1) E. S. Phelps, op. cit. p. 55 .

اعتبار المنفعة التكاملية معياراً لنمو الانتاج، وقد اعطتها الشكل التالي:  $dt \int [c(t)] u^{\alpha}$

( حيث  $\alpha$  - المنفعة ،  $c$  - مجموعة الخيرات ،  $t$  - الزمن ) . لقد تبين ان الاستخدام العملي لهذا المعيار لا معنى له . ولا يرجع ذلك فقط الى مسألة قياس المنافع التي لم تحل ، وانما الى عدم تحديد الافق الزمني . فاذا كنا ننتظر الحصول على المنفعة الاقصى على امتداد غير محدود من الزمن فان أي معدل تراكم لا يمكن ان يكون عالياً جداً . لذلك فان رامسي وضع قيداً مصطنعاً : لقد حدد مسبقاً السقف في صورة مجموعة معطاة من المنافع المرغوبة التي يجب ان يسعى الانتاج لتقديمها . وقد رمز الى مجموعة المنافع المرغوبة هذه بالرمز ' $u$ ' ، وأعاد

كتابة التكامل في الصورة التالية :  $dt \int [c(t)] u^{\alpha} - \{u\}$ .

الا ان التحديد المستبق لهذه المجموعة المرغوبة من المنافع غير ممكن في الظروف الرأسمالية .

لاحقاً استمرت محاولات تعظيم منفعة المنتجات على المستوى الكلي رغم انه لم تجر اية تغيرات جوهرية في طرح المسوأة<sup>(1)</sup>. فقط اخذوا يدخلون في النموذج عامل خصم *discount* المنفعة مع الزمن وذلك من اجل عدم وضع قيد في صورة حجم معطى للاستهلاك المستقبلي . والصورة العامة للتتابع هي:  $dt \int e^{-pt} [c(t)] u^{\alpha}$ .

( حيث  $\mu$  - مقدار الخصم ، الذي يبين درجة انخفاض قيمة المنافع بمقدار ابتعاد لحظة الحصول عليها ) .

ان فكرة المقارنة بين المنافع حسب الزمن فقدت الكثير من اعتبارها على المدرسة الذاتية في الاقتصاد السياسي البرجوازي . يتضمن مؤلفي . بيم - بافرك «راس المال والربح» محاولة تفسير المنشأ «العادل» للربح وغياب الاستغلال في ظل الرأسمالية على اساس التقدير المختلف لقيمة المنافع تبعاً للحظة الحصول عليها . لقد أكده بيم - بافرك على أن الانسان لا سبب نفسانية يعطي المنافع الحاضرة قيمة أعلى من القيمة التي يعطيها للمنافع المستقبلية . فكلما كانت اللحظة الممكنة للحصول على المنافع أبعد عن اللحظة الحاضرة كلما كان تقدير الانسان لهذه المنافع أقل . وقد استند بيم - بافرك وابتعاده بهذا الخصوص الى عوامل ذاتية - الى خاصية النفس باعلاء قيمة المنافع الحاضرة على قيمة المنافع المستقبلية . وانطلاقاً من هذه النظرية فقد اعتبرت اجور العمال منافع حاضرة والعمل الموظف في الانتاج منافع مستقبلية - اذ أنه يتوجب على المستثمر أن يبيع البضاعة ويحولها إلى منفعة حاضرة - نقود . وبالتالي ، فإن الربح الاستثماري ليس الا اختلافاً في

(1) « Review of Economic Studies », January 1964, Vol. 31;  
« Econometrica », July 1964 .

تقدير المنافع حسب الزمن ويتافق كلبا مع الادارة العقلانية ، حسب رأي انصار المدرسة الذاتية في الاقتصاد السياسي .

لقد تعرضت نظرية المنفعة الحدية بشكل عام ونظرية الربح عند بيم - بافرك منذ زمن طويل الى نقد حاد من قبل الادبيات الماركسية التي برهنت على عدم صحة هذا التفسير للربح الرأسمالي ، وأوضحت بأن العامل هو الذي يمول الرأسمالي فعليا . وحتى من موقع المؤلفين البرجوازيين تعتبر هذه المحاججة خاطئة منطقيا . ان نقد التصورات الذاتية يساعد على الاقتراب من المسألة الحقيقة للمقارنة بين المنافع المادية حسب الزمن .

من المعقول أن يكون هناك مبرر فعلي للتقدير المنخفض للمنافع المادية التي يمكن الحصول عليها خلال فترة معينة من الزمن عند وضع مشاريع ذات طابع اقتصادي . ان الممارسة الاقتصادية تتطابق في جوهر الامر مع هذه الواقعية حيث من أجل حساب الفعالية الاقتصادية للتوظيفات الرأسمالية يجري ارجاع البديل المقارنة الى لحظة زمنية واحدة . وهكذا تستخدم طريقة الخصم التي ، برأينا يمكن أن تستخدم على نطاق اوسع في الحسابات الاقتصادية .

ومثلاً يؤخذ عامل الزمن بالاعتبار عند اختيار البديل المثلوي للتوظيفات الرأسمالية فإنه يجب ان يؤخذ بالاعتبار أيضاً عند اختيار البديل الأفضل لتطور الاقتصاد الوطني بكامله . ومن أجل حل مسألة التراكم من الملائم دراسة الدخل القومي كجوهر واحد ، صالح بنفس الدرجة من أجل تشكيل رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك ، ان مثل هذه النظرة ، وان كانت تبسيطية ، الا أنها مع ذلك تساعد على تفسير المضامون الرئيسي للمسألة . وإذا أخذنا بالاعتبار تقسيم الانتاج الى وسائل انتاج ومواضيع استهلاك فان هذا يخفي فقط القدرة على المناورة عند توزيع الدخل القومي على قنالات الاستخدام النهائي ، ولكنه لا ينقض الاستنتاجات المبدئية . اضافة لذلك فان النموذج ذا القطاعين يبقى مع ذلك تبسيطياً جداً اذ انه من أجل التراكم والاستهلاك الحقيقي تلعب تشكيلة المنتجات داخل كل من هذين الفرعين الكبيرين دوراً كبيراً . اما اذا نظرنا الى الدخل القومي كجوهر واحد فان كل وحدة فيه يمكن ان تستخدم من أجل التراكم وتحقق نمواً مناسباً للدخل القومي ككل . وكلما تحصلت وحدة زيادة الدخل بصورة ابكر كلما امكن بصورة اسرع أن تتجسد في تراكم وتؤدي الى نمو جديد . ان الواقعية القائلة بأنه ليست كل زيادة الدخل ، تذهب الى اغراض التراكم لا تلعب أي دور في هذه الحالة ، وتدرس فقط الامكانية الاحتمالية potential للزيادة وليس مقدارها الفعلي المتحقق .

الآن الخصم ليس تخفيضاً فعلياً لقيمة المنتجات تحت تأثير الزمن ، والزمن بحد ذاته لا يتمتع بالقدرة على تغيير القيمة . وكما هو معلوم ، فإن القيمة تتحدد باتفاقات العمل الضرورية اجتماعياً . وان تغير هذه النعمات يجري بمعدل لا شيء يجمعه بمقدار الخصم . فالخصم هو طريقة حسابية لاختيار القرار الأفضل ولكنه لا يعكس الانخفاض الحقيقي لقيمة المنافع المستقبلية . ومن هنا تستنتج جملة من

الاستنتاجات الهامة . وقبل كل شيء . يمكن ان يكون لعملية الخصم معنى هناك حيث يتحقق التخطيط الوعي للتراكم . حيث يجري التحكم بهذه العملية . في ظروف الاقتصاد الرأسمالي يمكن تخطيط الاستثمارات فقط على مستوى الشركات الكبيرة او المشروعات ولكن لا يمكن اختيار الحجم المثلوي للتراكم على مستوى الاقتصاد الوطني .

ويبحث الاقتصاديون البرجوازيون عن اسس لفكرة خصم الاستثمارات في مجموعة في التصورات النفسانية . فهم يستندون الى خاصية الانسان الذي يتصف بتقدير المنافع الحاضرة بأعلى من تقديره للمنافع المستقبلية . والى غموض المستقبل وامكانية وفاة الانسان في وقت مبكر او امكانية التغير الجذري في شروط الحياة ، وكذلك الى انخفاض اهمية وحدة الاستهلاك مع ارتفاع حجمه العام . وغير ذلك . ولا يمكن القول بأن جميع هذه التصورات هي تصورات مختلفة . ولكن في الحال يبرز سؤال حول كيفية تأثير هذه الشروط الذاتية على اوالية التراكم . يستند المؤلفون البرجوازيون عادة الى دور الفائدة الذي ، كما يدعون ، يعتبر قياساً لتفضيل المنافع الحاضرة . ولكن مثل هذا الرأي عرضة لشكوك مبررة تماماً . اولاً ، كما اتضح من الشرح السابق ، ان الدور التنهيجي لسعر الفائدة في تحقيق الادخارات والاستثمارات يتعرض لنفي شديد على يد الاقتصاديين البرجوازيين المنفسم . وفي احسن الحالات يعترفون به فقط كواحد من جملة العوامل المؤثرة على حجم الادخارات . ثانياً ، ان حركة سعر الفائدة تعكس ليس فقط التغيرات في الاتاج نفسه ، وإنما ايضاً الحالة الجارية لنظام المالي . فمثلاً ، ان المصارف تستطيع في حدود معينة التأثير على سعر الفائدة من أجل تطبيق هذه السياسة المالية او تلك . ان الاعتراف بتأثير هذه السياسة على النسبة بين قيمة المنافع الحاضرة والمنافع المستقبلية يعني فقدان الاساس الموضوعي لهذا التقويم . وأخيراً ، ان طبيعة الخصم نفسها تقتضي بأنه يجب حتى على التغيرات الصغيرة في سعر الفائدة ان تؤدي الى تغيرات جوهرية في اختيار بدائل التوظيفات الرأسمالية .

ان الخصم بحد ذاته لا يلغي مشكلة أمثلة معدل التراكم . ان مقارنة زيادات الانتاج حسب الزمن بتقدير ميزات وتقاضيات مختلف بدائل الاستثمارات ولكنها لا تستوعب استراتيجية التراكم بكاملها . لنفترض ، مثلاً ، ان خصم الزيادات المستقبلية في الانتاج ، او الدخل ، بين بأن تقدير قيمتها كان اقل من الوحدة الحالية للدخل . ان هذا لا يبرر تخفيض معدل التراكم وتفضيل الاستهلاك الجاري - في كل الاحوال يعمل تجديد الانتاج الموسع كقانونية للنمو . ذلك أن حاجات المجتمع تتزايد بصورة حتمية ، ولذلك فان تخفيض حجم الانتاج بالنسبة للفرد من السكان يناقض القانون الموضوعي لارتفاع الحاجات . ان طريقة الخصم تكون ملائمة فقط في حدود معينة - من اجل الاختيار بين البديل المتعدد للتوظيفات الرأسمالية ذات الاجال المختلفة البناء والوصول الى البديل الاكثر ملاءمة ، المثلوي . لقد ولدت صعوبات حل مسألة أمثلة التراكم لدى الكثيرين من المؤلفين

البرجوازيين التشاوم بخصوص امكانية حلها في المستقبل . يكتب يا. تبرجن و ه. بوس : «وبالتالي . فان استنتاجنا حول ما اذا كان علم الاقتصاد يستطيع ان يحدد المعدل المثلوي لتطور الانتاج . كما يبدو . هو استنتاج سلبي» (١) ويشير مؤلفون آخرون ، ان لم يكن الى الاستحاله المبدئية ، فالى الصعوبة العملية لحل هذه المهمة . يكتب س. تشاكرافارتي : «الا ان هذه الرغبة الناشئة عن الآراء النظرية تواجه صعوبة غير محدودة عمليا . اذا لم يكن من المستحيل تحقيقها . تتلخص المسألة في أنه لا يمكن ايجاد الارتباطات التابعية المثلوية ، او ، عندما نجدتها ، يبدو النظام غير قابل للحل» (٢) .

اذا نظرنا الى امثلة التنسابات الاقتصادية الكلية بما فيها التنسابات بين التراكم والاستهلاك : كمهمة تكون – اقتصادية ، فان النماذج المشار اليها اعلاه يمكن ان تلعب دورا مفيدة الى حد ما. فمن هذه النماذج يستنتج ان امثلة التراكم تتوقف جوهريا على حركة تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية الاساسية وعلى حركة انتاجية العمل . ويحتل هنا اهمية خاصة التابع الذي يعبر عن تبعية انتاجية العمل الى تجهيز العمل بالارصدة .

حقيقة ، ان الحل المقترن ليس منها عن الجدال اطلاقا . كما يبدو ، ان اضعف فقرة في النموذج هي التابع (٣) ، الذي يعكس تبعية انتاجية العمل الى تجهيز العمل بالارصدة . هنا توجد نقطتا ضعف . الاولى ، وتتلخص في ان نمو الانتاج يمكن ان يجري وهو بالفعل يجري ليس بفعل نمو تجهيز العمل بالارصدة فقط . فالتحسين التنظيمي للانتاج ، ورفع مستوى الادارة ، وتطوير تأهيل العاملين ورفع شدة العمل ، الخ .. كل ذلك يمكن ان يلعب دورا جوهريا في رفع الانتاج ولا يتطلب نمو تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية . ان تطبيق هذه او غيرها من عوامل نمو انتاجية العمل يمكن ان يكون مصدره ليس فقط رصيد التراكم ، وانما ايضا رصيد الاستهلاك ، لذلك فان تعظيم معدلات نمو الانتاج يتطلب لا تعظيم التراكم ، وانما تحقيق تمازجه المثلوي مع الاستهلاك . وعند مرحلة معينة يمكن للتوظيف اللاحق للاموال في رفع تجهيز العمل بالارصدة ان يكون وسيلة اقل ملائمة للزيادة اللاحقة في انتاجية العمل من ارتفاع رصيد الاستهلاك . هذا بينما في النموذج المقترن يتحدد مستوى انتاجية العمل كتابع فقط لارتفاع تجهيزه بالارصدة الانتاجية .

من الواضح ان مثل هذا الافتراض لا يساعد على دراسة المسألة في مقاربة أولى قاسية جدا . ثانيا ، ان نوع هذا التابع لا يمكن اعتباره ثابتا ، فهو يصدق فقط في فترة زمنية محدودة معينة . وبكلمة اخرى لا يمكن اعتبار اثر رفع تجهيز العمل

(١) يا. تبرجن، ه. بوس . النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي . موسكو ، ١٩٦٧ ، ص ٥٤ .

(٢) S. Chakravarty, The Logic of Investment Planning. Amsterdam, 1959, p. 26

من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ و من ٦٠٠٠ الى ٧٠٠٠ وحدة ، متماثلا . ويمكن التوصل الى استنتاج لا جدال فيه من نماذج امثلة التراكم حول الدور الجوهرى في هذه العملية المؤشرات انتاجية العمل ، تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية ، ومردودية الارصدة . فمقدار معدل التراكم يرتبط عضويا بهذه المؤشرات وحركتها . ومن المعلوم ، انه في الواقع الفعلى يمكن ان تتمازج مؤشرات نمو الدخل القومى واستغلال موارد العمل والموارد المادية في تمازجات كثيرة جدا .

لقد ظهرت رموز خاصة من اجل بعض بدائل التقدم التكنىكى في النماذج الاقتصادية ، وتدرس المزايا والنقائص النسبية لهذه البدائل . ومن الملائم في هذا المجال نظمنة **systimatization** جميع الوضعيات الممكنة في استخدام قوة العمل والارصدة الانتاجية . فإذا رمزنا لزيادة الدخل القومى بالرمز  $g$  ، ولزيادة عدد العاملين (او الافضل ، لزيادة وقت العمل) بالرمز  $\varphi$  ، والى زيادة حجم الارصدة الانتاجية بالرمز  $K$  ، فان التمازجات الممكنة يمكن ان تتخذ الصور التالية :

- |                      |                       |                       |
|----------------------|-----------------------|-----------------------|
| 1) $g = \varphi = K$ | 6) $\varphi > g = K$  | 11) $\varphi = K > g$ |
| 2) $g > \varphi > K$ | 7) $\varphi > g > K$  | 12) $K > \varphi > g$ |
| 3) $g > \varphi = K$ | 8) $K > g > \varphi$  | 13) $g > K > \varphi$ |
| 4) $g = \varphi > K$ | 9) $K > g = \varphi$  |                       |
| 5) $g = K > \varphi$ | 10) $\varphi > K > g$ |                       |

يمكن رفض بعض هذه البدائل في الحال باعتبارها مناقضة لقوانين التطور الاقتصادي ، وهي البدائل التي تعنى تردي استغلال موردي الانتاج في وقت واحد - قوة العمل ووسائل الانتاج . وبالطبع . فان انخفاض انتاجية العمل والانخفاض في مردودية الارصدة في الوقت نفسه ينبعان فكره تطور قوى الانتاج نفسها ولا يمكن ان يحصل الا في اوقات استثنائية قصيرة . وهذه البدائل هي الارقام ١٠ و ١٢ كما يتضح ايضا ان البديل رقم ١، حيث لا تجري اي تغيرات في انتاجية العمل ومردودية الارصدة ، لا يمكن ان يشهد على التقدم التكنىكى . يأخذ هذا البديل بالاعتبار امكانية فقط التطور الافقى (الاتساعي) للانتاج بدون تغير درجة استغلال الموارد ، وهذا ما يعني في جوهر الامر ركود الاقتصاد . وتعتبر ايضا ضعيفة الاحتمال تلك الوضعيات التي لا يجري فيها ارتفاع في انتاجية العمل . وبالدرجة الاولى ، تبين تجربة التطور التاريخي بكمالها بأن قانون ارتفاع انتاجية العمل يعتبر من قوانين الاقتصاد السياسي الاكثر شمولا . في ظروف الاقتصاد الرأسمالي ، بالطبع هناك مراحل تنخفض فيها انتاجية العمل الاجتماعي ، ولكن كل المعطيات الفعلية تؤكد على ان هذا ليس استثناء من القاعدة العامة لنمو هذا المؤشر . وبالتالي ، يمكن ايضا رفض البدائل ٩،٧،٦،٤ باعتبارها بدائل غير واقعية . ويستحق البديل ٤ اهتماما خاصا . في ظل هذا البديل يمتزج استقرار مؤشر انتاجية العمل مع الاقتصاد في الارصدة الانتاجية ويطلق على هذا البديل في الاقتصاد السياسي البرجوازي التقدم

التكنيكى حسب فيو - رينيس ، او التقدم التكنيكى الحيادى » (١) . وترجع التسمية الثانية الى اعتبار ان هذا النموذج من التقدم التكنيكى يتوافق مع مصالح اقتصاد البدان النامية . ورغم ان انتاجية العمل في ظل هذا النموذج في التطور تبقى مستقرة الا انه يتحقق الاقتصاد في استغلال الارصدة الانتاجية . وبما ان البلدان النامية تعاني من نقص حاد في الوسائل من اجل التوظيفات الراسمالية مع وجود قوة عمل «فائضة» فان بعض الاقتصاديين البرجوازيين يعتبر النموذج المذكور للتقدم التكنيكى افضل النماذج بالنسبة لهذه الظروف . ان الانتقال عمليا الى هذا النموذج للتطور في البلدان النامية قد يحمل معه انخفاض تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية مع توسيع دور المشروعات التي تقوم على العمل اليدوى ، او الضعيفة المكننة . وتتصف هذه المشروعات بانخفاض مستوى الريعية ، ويصعب على منتجاتها ان تصمد للمزاحمة في السوق الراسمالية العالمية . لقد اكد اقتصاديون البلدان النامية مرارا على ان بلدانهم لا تستطيع الاكتفاء بالتكنيك «من الدرجة الثانية» ، وهم يطرون مهمة امتلاك اكثر طرق الانتاج حداثة مع الزمن . وهكذا، يبقى اذن من بين البدائل من اجل الدراسة اللاحقة البدائل ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧ . ويتصف كل من هذه البدائل بارتفاع انتاجية العمل . ولكن هذا الارتفاع يمكن ان يجري في ظروف الارتفاع في الوقت نفسه في مردودية الارصدة (البدائل ٢، ٣، ٤) ، او في ظروف انخفاض مردودية الارصدة ثلثة (البدائل ٥) ، او في ظروف انخفاض مردودية الارصدة الانتاجية (البدائل ٨) .

ان تزايد الانتاج في ظروف استمرار مردودية الارصدة ثابتة معروفة في نظريات النمو الاقتصادي البرجوازية باسم «التقدم التكنيكى الحيادى حسب هارود» . ان ارتفاع انتاجية العمل يتراافق بارتفاع مماثل في تجهيزه بالارصدة الانتاجية . ويحمل التقدم التكنيكى طابعا مدخرا للعمل . ولكن بما ان هناك كثير من العوامل الاخرى المؤثرة على حركة انتاجية العمل بالإضافة الى ارتفاع تجهيز العامل بالارصدة ، فمن الصعب ان نتوقع ان تزايد الارصدة والانتاج في الواقع الفعلى بشكل متوازن تماما . وعلى الاغلب فان مثل هذه الواقعة ستكون حالة خاصة جدا ، عندما تتواءن قوة المؤثرات المختلفة . واندر من ذلك أن يحصل ذلك التمازج بين اتجاهات نمو انتاجية العمل ومردودية الارصدة الذي تتطابق فيه حركة المؤثرات المذكورة (البديل ٣) . ولقد اطلق على نموذج التقدم التكنيكى هذا ايضا اسما خاصا في الاقتصاد السياسي البرجوازى «التقدم التكنيكى الحيادى حسب هيكس» او «التقدم التكنيكى المدخل للعوامل» . هنا يتحقق التقدم التكنيكى توافرا متكافئا كما في نفقات العمل ، كذلك في الارصدة الانتاجية . وبما ان تزايد مردودية الارصدة يتطلب ارتفاعا اعلى في انتاجية العمل بالمقارنة بارتفاع تجهيز العمل بالارصدة ، وبما ان نمو انتاجية العمل يجب ان يتطابق مع ارتفاع مردودية الارصدة فان التقدم التكنيكى الحيادى ، حسب هيكس ، يفترض بقاء تجهيز العمل ثابتا .

اما البديلان الباقيان لارتفاع انتاجية العمل في ظروف ارتفاع او انخفاض مردودية الارصدة فان احتمالهما اكبر بكثير . ففي ظروف تزايد مردودية الارصدة يمكن أن تتحقق البديلان التي يكون فيها نمو مردودية الارصدة اسرع من نمو انتاجية العمل ، او ابطأ . فإذا كان معدل نمو مردودية الارصدة متوفقا على معدل نمو انتاجية العمل ، فان هذا يعني تناقص تجهيز العمل بالارصدة الانتاجية . هذا بينما وبين المطبيات الاحصائيات الاتجاه نحو ارتفاع مستوى تجهيز العمل . وهكذا . فاننا يمكن ان نواجه حالتين : اما نمو الدخل القومي الذي يترافق مع نمو انتاجية العمل ومع معدل اقل الى حد ما لنمو مردودية الارصدة (الدليل ١٣) ، واما تمازج نمو الدخل القومي مع نمو انتاجية العمل ، ولكن مع مردودية ارصدة متناقضة (الدليل ٨) .

ورغم ان تاريخ التطور الاقتصادي للبلدان الاشتراكية لا يمكننا من وضع ترتيب صارم لنماذج التقدم التقنيكي المشار اليها ، مع ذلك فمن خلال اتجاهات متباعدة تظهر مرحلتان اساسيتان . في المرحلة الاولى انخفضت مردودية الارصدة: ويبدو ان ذلك يرجع الى المكننة «البدئية» للإنتاج التي كانت معدلات نمو تجهيز العمل في ظلها تزيد حتما على معدلات نمو انتاجية العمل . كان بناء الصناعة الضخمة يجري مع اقامة البنية التحتية للإنتاج ، وقد طلبت هذه البنية نفقات رأسمالية ضخمة . وقد غالب على الاستثمارات الرأسمالية التوجه نحو الناء الجديد ، وقد انفقت اموال اقل نسبيا على نصب المعدات بالمقارنة بما انفق على البنية والتشييدات .

في ظروف تناقض مردودية الارصدة يقع عبء ضخم على معدل التراكم . فعلى حساب التراكم يجب ، اولا ، تغطية الاثر غير الملائم لانخفاض مردودية الارصدة على النمو الاقتصادي ، وثانيا ، يعتبر التراكم الوسيلة الوحيدة للنمو اللاحق للإنتاج . وبالتالي ، من اجل الحفاظ على المعدل السابق للنمو يجب ان يرتفع معدل التراكم ، اما اذا بقي ثابتا فان معدل النمو الاقتصادي سينخفض . ومن الممكن ان يحصل ارتفاع جزئي في معدل التراكم وانخفاض جزئي في معدلات نمو الدخل القومي .

عند مرحلة معينة يبدأ بالهيمنة نموذج التقدم التقنيكي المرتبط بارتفاع مردودية الارصدة ، ويظهر على مجموعة العوامل التي تؤدي الى تفوق نمو انتاجية العمل بالمقارنة بنمو تجهيز العمل : النمو الاربع لانتاجية المعدات بالمقارنة مع نمو قيمتها، وارتفاع الوزن النسبي للتوظيفات الرأسمالية في الارصدة الاساسية العاملة ، وتزايد اهمية اعادة تصميم المشروعات بالمقارنة مع البناء الجديد ، وتغير بنية الانتاج بنتيجة انخفاض الاستيعاب المادي ، وغير ذلك . ان ارتفاع مردودية الارصدة يعني اما تسريع معدلات التطور الاقتصادي في ظل المعدل السابق للتراكم ، واما استمرار معدلات النمو السابقة في ظل انخفاض معدل التراكم .

لم يجر حتى الآن ايجاد حد فاصل دقيق بين مراحل انخفاض ومراحل ارتفاع

مردودية الارصدة في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي . وتمارس التقلبات في الظرف الاقتصادي تأثيرا هاما على مؤشر مردودية الارصدة وبالاخص ، في مراحل الازمات تنخفض هذه المردودية انخفاضا حادا بسبب انخفاض درجة تحمل الطاقات الانتاجية . وتؤثر التغيرات الدورية في مردودية الارصدة على اتجاهاتها الطويلة الاجل وتزيد من تعقيد الصورة العامة لحركة فعالية التراكم . رغم ان البلدان الرأسمالية المتطورة تتصرف في الوقت الحاضر بشكل عام بتزايد مردودية الارصدة ، الا أنها تشهد في احيانا كثيرة انخفاضها ايضا . وعلى سبيل المثال ، في النصف الثاني من الخمسينات انخفض هذا المؤشر بصورة جوهرية في جميع البلدان الرأسمالية ، وبالاخص ، في الولايات المتحدة ، المانيا الغربية ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، سويسرا . وفي السبعينات تميزت المانيا الغربية وأنكلترا بانخفاض مردودية الارصدة . (١)

في دراسة النماذج المختلفة للتقدم التكنيكي قمنا حتى الان بتحليل اتجاهات الواقعية لنمو انتاجية العمل ومردودية الارصدة ، اي اخذنا اساسا حركة المؤشرات بالاسعار الثابتة . اما في الحقيقة فانه الى جانب هذه التغيرات هناك ايضا تأثير العوامل السعرية . فهناك تغيرات اسعار المعدات التي يمكن ان تؤثر على مردودية الارصدة . وتحتل أهمية خاصة ايضا العلاقة بين حركة الاجور واسعار الموجودات الرأسمالية . في الحقيقة يمكن تقسيم كل من بدائل التقدم التكنيكي المدروسة بدوره الى بدائل فرعية تعكس تمازجات مختلفة بين حركة الاسعار والاجور . ولكن الاهمية الكبرى ترجع الى انواع ذلك النموذج من التقدم التكنيكي الذي يتصرف بارتفاع مردودية الارصدة في ظروف النمو الاربع لانتاجية العمل . ان نموذج التطور هذا بالتحديد هو الذي ينتشر في ظروف الاقتصاد الرأسمالي المتطور . ومن المعلوم انه في المرحلة المعاصرة تتصرف البلدان الرأسمالية بميل الى ارتفاع الاسعار وارتفاع الحدود الدنيا للاجور . وتبعد للتمازج بين هذه الاتجاهات يمكن التمييز بين التقدم التكنيكي المتطلب للمزيد من رأس المال وبين التقدم التكنيكي الحيادي . فالاول يتصرف بالتزايد الاربع لقيمة رأس المال بالمقارنة بالاجور . ولذلك فان تجهيز العمل بالارصدة ينمو بسرعة عالية . و تستدعي هذه الواقعية ضرورة ارتفاع معدل التراكم . ورغم ارتفاع مردودية الارصدة فان ضرورة نمو تجهيز المستغلين بالارصدة واحتذاب قوة عمل جديدة مع الارتفاع الكبير في قيمة امكانه العمل تستدعي توظيفات رأسمالية كبيرة . وقد تميزت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية بهذا النموذج في التطور .

يتميز التقدم الحيادي تجاه رأس المال بالاستقرار النسبي في معدل التراكم

(1) U.N. « Some factors in Economic Growth in Europe during the 1950's » . Geneva, 1964, Ch. 2, p. 20 .

ذلك لأن قيمة رأس المال في هذه الحالة ترتفع بمعدل أبطأ من ارتفاع الأجر . ان العامل الرئيسي لنمو الأجر هو التغير البنيوي في الطلب على قوة العمل – ارتفاع الطلب على العاملين ذوي المؤهلات الارفع . تظهر ملامح مثل هذا التطور في الولايات المتحدة حيث يعاني الاقتصاد الآن من نقص في العاملين الارفع تأهيلاً أكثر مما يعاني في النقص في الموجودات الرأسمالية . وكما يبدو ، فإن هذه الشروط كانت الى حد كبير السبب في الاهتمام المتزايد الذي يوليه الاقتصاديون الأمريكيون لمسائل ارتفاع «نوعية» قوة العمل ، اي الى «الاستثمارات في رأس المال البشري» .

## ٢ - نظرية ((الاستثمارات في رأس المال البشري))

ان الاقتصاد السياسي البرجوازي يوسع يوماً بعد يوم الحدود التقليدية للترانيم محاولاً تضمينه عناصر جديدة . لقد حظيت بانتشار واسع في السنوات الأخيرة النظرية القائلة بأن الأهمية الأولى تحول تدريجياً عن الاستثمارات في التكنولوجيا الى الاستثمارات في الإنسان (١) . وليس هناك في الأدبيات البرجوازية الاقتصادية مفهوم دقيق واحد لـ «الاستثمارات في رأس المال البشري» . وبشكل عام، يقصد بها النفقات التي ترفع نوعية قوة العمل ، وبالخصوص ، التعليم ، وفي أحياناً كثيرة تشمل أيضاً التوظيفات في البحث . أما بالنسبة للتوظيفات في نظام الصحة والرياضة والأنواع المختلفة للخدمات والترفيه فتعتبر أيضاً من أمثل هذه الاستثمارات ، ولكن الحسابات العملية في هذا الخصوص نادرة جداً .

تتلخص خاصية هذه النظرية في أنها تحاول الفصل بين أثر الاستثمار وأثر الاستهلاك . سنوضح ذلك على مثال التعليم . يعترف الاقتصاديون البرجوازيون بأن التعليم بعد ذاته ليس مجرد توظيفات رأسمالية من أجل رفع مؤهلات العاملين ، وإنما أيضاً منفعة استهلاكية . فتحصيل التعليم هو اشباع لحاجة المتعلم في اللحظة الحاضرة ، وليس فقط شرط من شروط زيادة الدخل في المستقبل . ومن هنا فإن المقصود بالاستثمارات عادة هي فقط تلك التوظيفات التي تمتلك طابعاً انتاجياً ويجب أن تعطي «مردوداً» معيناً في صورة زيادة في الدخل القومي .

فما هي أسباب هذه الشعبية الواسعة لنظرية «الاستثمار في رأس المال البشري» ؟ ترتكز نظرية الاستثمار في الإنسان الى ظاهرة معروفة هي ارتفاع دور العامل الذاتي في الانتاج . أولاً ، مع تعدد التكنولوجيا والتكنولوجيا تتسع حقيقة المعارف والخبرات الضرورية من أجل الادارة الناجحة وتشغيل وصيانة المعدات

(١) تؤكد التأثير المتزايد لهذه النظرية قائمة المؤلفات الصادرة حول «رأس المال البشري» .

نعني اقتصاديّات التعليم فقط بلغ عدد العناوين الصادرة حوالي ١٠٠ عنوان حتى عام ١٩٦٧ ، منها ٨٠ عنوان ما بين ١٩٦١ - ١٩٦٧ .

( « Education Income and Human Capital » ed. by W. Hansen,  
New York - London, 1970, p. 1 )

التكنيكية . ثانيا ، ان الارتفاع الهائل في تجهيز العمل والترابط المتبادل بين جميع صنوف الانتاج . زادا من مسؤولية العامل واعطيها اهمية اكبر لقراراته . فالقرارات الخاطئة تترافق بخسائر مادية ضخمة ومع انتشار الثورة العلمية - التكنيكية تصبح القرارات ذات بدائل اكثرا يوما بعد يوم . في هذه الظروف يحتاج العاملون الى معارف واسعة والى افق متتطور من أجل التنفيذ الناجح لهم . ثالثا ، لقد أصبح تطور الانتاج يعتمد بصورة متزايدة لا على توسيع قاعدة المعدات وإنما على تحسينها . ويتوقف ذلك على ابداع الانسان وعلى الابحاث العلمية . ومهما كانت اهمية الوسائل المادية من اجل الابحاث العلمية فان الاهم منها بما لا يقاس هو ذكاء العالم وقدراته الابداعية .

اذا كانت انتاجية العمل تتحدد في الماضي غير البعيد نسبيا بشكل اساسي بالحذافة الفيزيائية للعاملين فان العدد الاكبر من المهن في الوقت الحاضر يتطلب قدرات عقلية . لقد اصبحت شدة العمل تنموا لا بواسطة ارتفاع العبء الفيزيائي وإنما بشكل خاص على حساب ارتفاع التوتر العصبي ، النفسي و قد ظهر بدليل للتاييلورية هو النظرية البرجوازية في «العلاقات الانسانية» ، التي تولت استئثار القوى الروحية للانسان من اجل تحقيق الربح للاحتكارات والشركات . ومن هنا يأتي الاهتمام الكبير بالعلوم التي تدرس امكانيات الانسان - علم النفس الهندسي، علم النفس الاجتماعي ، وغيرهما .

ان النظرة الى المعارف كواحد من عناصر الشروة القومية ليست جديدة . فلقد كتب أ. مارشال حول الانفاق على التعليم باعتباره شكلا خاصا من اشكال الادخار : «ان الطبقة الوسطى ، وبالاخص ، الاختصاصيين ، يلزمون انفسهم بتوظيف رؤوس اموالهم في تعليم ابنائهم ، بينما العمال يوجهون الجزء الاكبر من اجرورهم لتأمين الصحة الفيزيائية لاطفالهم . لقد كان الاقتصاديون في السابق يولون اهمية قليلة جدا لواقعه ان الطاقات البشرية لا تقل اهمية عن الانواع الاخري لرأس المال» (١) . كما يتضح من هذه الكلمات ، انها تتجاذب تماما مع افكار الاقتصاديين البرجوازيين المعاصرین ، مع فارق واحد فقط ، هو ان المعاصرین يعتبرون العمال ايضا حائزين لرأس المال البشري .

ان الانتشار الواسع لهذه النظرية في عصرنا الحاضر يرتبط بظهور مقالات المؤلفين الامريكيين د. مينستر و ت. شولتس . (٢) . فلقد لفت هذان المؤلفان الانظار الى الفعالية المرتفعة للانفاق على التعليم والعلم ، يشير شولتس في احدى مقالاته الى ان مسألة دور رأس المال المتعدد في التأهيل ظهرت بنتيجة تتبع اتجاهات التطور الطويل الاجل . ان نسبة نفقات العمل ورأس المال الى الانتاج

(1) A. Marshall, Principles of Economics, p. 309 .

(2) « Journal of political Economy », August 1958, March 1960

تنخفض باستمرار . ويستنتج شولتس من واقعه انخفاض النفقات على وحدة المنتجات وجود عامل اتفاق مهم : وهو التعليم .

طبقا لحسابات شولتس كان الانفاق على التعليم في الولايات المتحدة عام ١٩٠٠ يشكل ٤٪ فقط من تراكم رأس المال الفيزيائي . فأصبح في عام ١٩٥٦ يشكل ٢٨٪ (١) وطبقا لحساباته نفسه بلغت مساهمة التعليم في زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٧ ٢١٪ ، وهو رقم قريب من النتيجة التي توصل إليها ي. دينيسون ، وهي ٢٣٪ مقابل ١٢٪ في الفترة ١٩٠٩ - ١٩٢٩ وقد اجرى دينيسون لاحقا في أحد مؤلفاته حسابا لنصيب عامل التعليم في زيادة الدخل القومي في عدد من البلدان : فقد بلغت هذه النسبة خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٢ في الولايات المتحدة ١٥٪ ، بليزика ١٤٪ ، انكلترا ١٢٪ ، ايطاليا والنرويج ٧٪ ، فرنسا ٦٪ ، هولندا ٥٪ ، الهند ٤٪ ، المانيا الاتحادية ٢٪ . (٢)

بعد أن تكشف الدور الهام للعامل المذكور في أولية النمو الاقتصادي أخذ الاقتصاديون البرجوازيون يولون اهتماما كبيرا لمسألة فعالية توظيف الاموال في نطاق التعليم . الا ان نظرية «الاستثمارات في رأس المال البشري» لا تقتصر اطلاقا على حل المهام العملية في اقتصاديات التعليم . انها تؤدي دورا هاما في نشر الایديولوجيا البرجوازية اذ انها تستند في الاساس الى التصور السطحي لطبيعة رأس المال . فمن وجهة نظر انصار هذه النظرية ليس رأس المال مجرد ملكية على وسائل الانتاج وإنما أيضا هو «ملكية العامل على مؤهلاته» . لذلك فان العامل الذي ينفق الاموال لتحصيل مؤهلات معينة لا يختلف عن المستثمر الا في شكل رأسماله فقط ، ولا يختلف عنه في علاقته بالملكية . وبما ان قسما هاما من العاملين المأجورين ينفقون بهذه الطريقة او تلك الاموال للحصول على المؤهلات فجميعهم اذن رأسماليون من نوع خاص ، وبهذا فان البنية الطبقية الحقيقية للمجتمع تظهر محرفة كلبا .

وبشكل عام تتوجه الابحاث المهمة بـ «رأس المال البشري» الى البرهان على أن هذه الاستثمارات أكثر ريعية من الاستثمارات في الإرثدة الانتاجية . فمالك قوة العمل ليس فقط رأسماليا ، حسب تصور هذه النظرية ، بل وانه يتمتع بامتيازات تجاه الصورة التقليدية للمستثمر الذي يحصل على معدل ربح ادنى : وبالتالي ، فان العامل يحصل في أجوره على ارباح أيضا على رأس المال البشري . وتبدو مسألة الاستغلال اذن غائبة كلبا . ويوسم رأس المال البشري بجميع سمات رأس المال بشكل عام . وتستخدم المفاهيم الشائعة مثل مدة الخدمة (مدة النشاط العملي) ، الاهلاك المعنى (تقادم المعارف المتخصصة) ، تحدد الدخل تبعا لمستوى سعر الفائدة وغير ذلك .

(1) « Capital Accumulation and Economic Development » .  
Boston, 1967, p. 140

(2) انظر : ي. دينيسون . بحث الفروق في معدلات النمو الاقتصادي ، ص ١٤ .

ويستخدم الوزن النسبي المرتفع والمدخلية العالية لـ «رأس المال البشري» في النظريات السوسيولوجية التي تؤكد على الدور القيادي للمثقفين في المجتمع المعاصر . ومن هذه الأفكار تأكيد غالبراث على أن مستوى المعرف يلعب دوراً أكثر أهمية في البناء الاجتماعي من الدور الذي تلعبه الملكية على وسائل الانتاج . «عندما كان رأس المال مفتاحاً للنجاح الاقتصادي نشأ نزاع اجتماعي بين الأغنياء والفقراً . في عصرنا التعليم هو الذي يقسم بين الناس» (١) . وبعد أن يذكر غالبراث بأنه في السابق كانت الملكية على الأرض هي التي تلعب الدور الحاسم ، ثم حل محلها رأس المال ، يتبع : «إن تجربة الماضي تعطينا الحق بالقول إن منبع السلطة في المشروع الصناعي يتحول مرة أخرى – هذه المرة يتحوال من رأس المال إلى المعرف المنظمة ، ويمكن ان نفترض بأن ذلك ينعكس على إعادة توزيع السلطة في المجتمع . ولقد حصل ذلك في جوهر الامر» (٢) . فما هي الحجة التي تستخدم في تأكيد هذه الموضوعة؟ ان غالبراث وكثيرين غيره من علماء الاجتماع والاقتصاد يتحدثون غالباً عن ذلك وكأنه حقيقة متفق عليها . «وتؤكدنا على ذلك يمكن ان نذكر عشرات البراهين الواضحة جداً : فقدان المساهمين في الشركات الكبيرة المعاصرة للسلطة ، الموضع القوي للادارة العاملة بنجاح في الشركات . انخفاض القوة الجاذبة للمصرف في المجتمع ، والفكرة التي تبدو غريبة حول ادارة الولايات المتحدة من قبل وول ستريت ، والبحث الاكثر الحاجاً عن الاختصاصيين المؤهلين للعمل في الصناعة ، واخيراً ، السمعة التي حظي بها التعليم والتربية» (٣) .

وتطرح في هذا المجال كبدبيهيات افكار تبدو في الحقيقة عرضة لكثير من الشك لقد أشير فيما سبق الى أن نقل الادارة في المشروعات الى ايدي المدراء لا يعني اطلاقاً فقدان المالك لوظيفته . فجميع المسائل المبدئية للتصرف بالملكية تبقى في يد الطفمة المتحررة من حل كثير من المسائل ذات الطابع التكنو – اقتصادي (٤) . ان الادبيات الاقتصادية البرجوازية نفسها لا تفتقر الى الواقع التي تشهد بشكل قاطع على انتماء المدراء والكادر الاداري الاعلى الى الدوائر البرجوازية .

اما بالنسبة لنقص الكوادر المؤهلة والطلب المرتفع على الاخصائيين فهي مسألة تخص وضع قوة العمل في السوق . وهو لا يشكل برهاناً على انتقال السلطة الى ايدي التكنوقراطيا، ولا يزيد الامر في احسن الاحوال عن ارتفاع مداخل الاخصائيين

(١) غالبراث . المجتمع الصناعي الحديث ، ص ٢٩٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩٧ – ٩٨ .

(٤) لقد بين بحث الاقتصادي الامريكي د. لارنر الذي شمل ١٨٧ شركة عن الفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٢ بان المدراء لا يغيروا دوافع السلوك وان الربح يبقى الهدف الموجه للنشاط الاستثماري .

( R. Larner, Management Control and Large Corporations New York. 1970 )

ولكن ارتفاع الاجر لا يعني اطلاقا انخفاض معدل استغلال الاخصائيين المأجورين ، ذلك انه الى جانب ارتفاع الاجور ترتفع أيضا «مردودية» العمل الاداري . ان الطلب العالى على الاخصائيين يبرهن على أن الشركات تحصل على نتيجة هامة من استخدامهم لديها في الانتاج .

في الادبيات الاقتصادية البرجوازية تطرح غالبا موضوعة تقول بأن السمعة العالية التي يتمتع بها العالم والمهندس هي دليل على دورهما الاجتماعي ولكن يجب عدم المطابقة بين السمعة في المجتمع وبين الوضعية الاجتماعية . فعندما تحققت الثورات البرجوازية في اوروبا الغربية لم تكن صورة التاجر او مالك المانفكتوره لتبدو في نظر المجتمع أكثر أهمية من صورة ممثلي الارستقراطية المالكة للارض . بل ، على العكس في القالب . ولكن هذا لم يمنع البرجوازية من اخذ السلطة والتحول الى طبقة سائدة . واذا كان المصرفي في ايامنا هذه يتمتع بسمعة اقل من السمعة التي يتمتع بها العالم ، فان هذا لا يشهد ابدا على فقدان المصرفي للسلطة وتحولها الى العالم . والجدير بالذكر ، هو ان السمعة المرتفعة للعالم تستخدم في احيان كثيرة من اجل ارضائه بالاجر الادنى . وعلى سبيل المثال ، فان اجر العالم في الجامعة ، بشكل عام ، اقل منه في الشركة ، ومن اسباب ذلك ان السمعة الرفيعة للاستاذ الجامعي تجذب العلماء بالرغم من انخفاض الاجر .

والى جانب المهام اليدويولوجية فان نظرية «الاستثمارات في رأس المال البشري» تؤدي أيضا مهاما عملية . ونذكر بشكل خاص الفعالية الاقتصادية للنفقات على هذه الاغراض . وبغض النظر عن كون هذه الاستثمارات في الانسان تجري من قبل الدولة او من قبل الشركات الخاصة فمن الضروري معرفة درجة ريعية هذه التوظيفات الرأسمالية . ولكن صعوبات كبيرة تعتري طريق تحديد تكاليف ونتائج الاستثمارات البشرية . لنتوقف عند الاستثمارات في ميدان التعليم التي تحظى بدراسة اوسع بالمقارنة بالاستثمارات في الميادين الاخرى للنشاط الاجتماعي . تظهر بالدرجة الاولى ، مسألة حدود ميدان التعليم نفسه . فما الذي يمكن اعتباره استثمارات في التعليم ؟ ويتبين الى اي حد تعتبر هذه المسألة معقدة من التعداد الذي يجريه ف . ماكروب لأنواع التعليم ، والتي يميز من بينها : - ١- التعليم في العائلة ، - ٢- التعليم في المؤسسات التربوية ، - ٣- التعليم الانتاجي ، - ٤- التنوير في الكنيسة ، - ٥- التدريب في القوات المسلحة ، - ٦- التعليم بواسطة التلفزيون ، - ٧- التعليم الذاتي ، - ٨- التعليم من التجربة . ويقدم المؤلف تقويمات عامة لجميع انواع الانفاق المذكورة (باستثناء الاثنين الاخرين اللذين لا يخضعان، برأيه، للتقويم) فتبلغ جملة هذه النفقات لديه ٦٠ مليار دولار سنويا (في الولايات المتحدة) (١). وفي هذا الخصوص يُؤخذ بالاعتبار ، الى جانب النفقات المباشرة ، ايضا الداخيل التي لا يحصل عليها المتعلمون بسبب مرحلة التعليم ، وحتى اجر النساء التي تضيع

(1) « Capital Accumulation and Economic Development » , p. 142 .

بنتيجة تفرغهن ل التربية الاضفال في الاسرة . و تختلف هذه المنهجية جوهرياً عن المنهجية التي تستخدمها المؤسسات الرسمية في الولايات المتحدة . لذلك كان الوزن النسبي للنفقات على التعليم في عام ١٩٥٨ ، عام التقويم ، ١٤٪ من الدخل القومي ، طبقاً للمعطيات الرسمية و ١٢٪ ، طبقاً لتقويم ماكلوب . (١) .

عند حساب الانفاق على التعليم تظهر صعوبات أخرى كثيرة ذات طابع منهجي . فالى جانب تحديد بنية بعض انواع التعليم التي تخضع للحساب تظهر مسألة مستعصية الحل عملياً وهي مسألة الفصل بين الاستهلاك والاستثمار . ويتفق جميع الاقتصاديين البرجوازيين على أن التعليم بجميع انواعه يعتبر من ناحية استهلاكياً ، اي اشباعاً للحاجات الجارية للناس ، ولكن التمييز بين هذه العناصر يبدو صعب التحقيق . ويقترح بعض المؤلفين عدم اعتبار التعليم المتوسط بشكل عام من التراكم وذلك باعتباره يعطي تاهيلاً ثقافياً عاماً ، واعتبار التعليم العالي او التعليم المهني من الاستثمارات . ان سقوط هذا الرأي واضح تماماً : فإذا تجاوزنا العلاقات المتبادلة بين مختلف انواع التعليم نجد ان التعليم العام ايضاً يهيء الانسان لاداء الالتزامات المهنية وتظهر ايضاً اعترافات ضد النظر الى الجهد المبذولة في نطاق التعليم من وجهة نظر النفقات القيمية فقط . ان الابحاث الملموسة لفعالية التعليم في المدارس والمعاهد التعليمية تبرهن الاخرى على أن مستوى المعرف لا يتوقف على النفقات بقدر ما يتوقف على شروط كثيرة أخرى . لقد ثبتت ابحاث س. باولي في الولايات المتحدة الدور الكبير لشروط التربية في العائلة ، واكتفائها المادي ، ومستوى ثقافة الوالدين ، ودخول مؤسسات الاطفال ما قبل سن الدراسة ، ومستوى التعليم ، وطول فترة التعليم ، ولحظة بدایة التعلم ، وغير ذلك (٢) .

ان المؤلف يؤكّد في جوهر الامر على فكرة انه عند مقارنة النفقات على التعليم بين مختلف البلدان لا يجوز اغفال الشروط الاجتماعية العامة للحياة . وبالطبع ، يمكن الموافقة على هذا الرأي .

وإذا كانت تظهر صعوبات في حساب الانفاق على التعليم فان من الاصعب بما لا يقاس تحديد نتائج هذه النفقات . وما يلفت الانتباش بشكل خاص ان مردودية الانفاق على التعليم تقاس غالباً في صورة زيادة في أجور العاملين المؤهلين . وتتلخص المنهجية هذه فيما يلي : لقد تبين على اساس ابحاث ضخمة شملت مجموعات كبيرة من العاملين وجود علاقة ، بشكل عام ، علاقة ارتباط ، بين مستوى التعليم ومدفوعات العمل . وتجري المحاولات بمساعدة الطرق الاحصائية لفرز هذه العلاقة في صورتها الخالصة ، اي بعد ازالة تأثير جميع العوامل الاخرى على مدفوعات العمل . ثم تجري مقارنة ارتفاع اجر العمل المؤهل بعد الاخذ بالاعتبار للتطور

(١) انظر : ف. ماكلوب . الانتاج وانتشار المعارف في الولايات المتحدة . موسكو ١٩٦٦ ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

(2) « Education Income and Human Capital » , p. 50 - 51 .

الوسطي للمرحلة القادمة من النشاط العملي مع النفقات الاولية على التعليم . وكما كنا قد ذكرنا ، تدخل في هذه النفقات أيضا المداخل الاحتمالية المفقودة ، أي الاجور التي كان بإمكان المتعلم الحصول عليها خلال سنوات التعلم والتي تتطابق مع سنوات النشاط العملي الممكن . وبالنتيجة يتحدد الربح المتوسط على رأس المال ويقارن بالدخل على أنواع رؤوس الاموال الأخرى وبالفائدة التسليفية . ان الحسابات الملموسة التي أجريت طبقا لهذه المنهجية لم تؤكد التقديرات المعلنة من قبل بعض الاقتصاديين . فمثلا، بالنسبة للخمسينات في الولايات المتحدة بينت حسابات شولتس ان المردودية كانت ١٠٪ فقط في العام ، وهو ما لا يمكن اعتباره مستوى مرتفعا . وللحقيقة ، فقد كانت هذه المردودية بالنسبة للمدرسة الابتدائية ٣٨٪ وهو مستوى عال جدا (١) قد يبدو هذا الوضع مفارقة غريبة ، ولكن السبب بسيط . وبالنسبة لطلاب المرحلة الابتدائية لا يوجد «مداخل ضائعة» ، لأنهم في هذا السن لا يستطيعون العمل بعد .

وبرأينا ، ان تقدير الاثر الاقتصادي للتعليم من خلال الاجر الاضافي الذي يدفع للعمل الارفع تأهيلا يستند الى مبادئ خاطئة مبدئيا . فهو يفترض قبل كل شيء ان العامل يحصل على كامل ناتج عمله في صورة اجر ، وفي ذلك محاولة لاحياء ما يسمى بنظرية العوامل التي تقول بان الاجر هو نتاج العمل ، والربح ، وبتعبير ادق، الفائدة هي نتاج رأس المال . يكتب الاقتصادي الامريكي غريليهيس : «وهكذا ، فان السلوك العقلاني من جانب المشتغلين يجب ان يقود الى توزيع قوة العمل بالشكل الذي تكون عنده قيمة الناتج الحدي لانواع العمل المختلفة متناسبة بشكل صارم مع أجورها النسبية » (١) .

ان استخدام العمال من جميع المؤهلات في المشروع الرأسمالي لا معنى له الا اذا كان العامل يحقق القيمة المضافة . ولو لا ذلك لما كان بالامكان تبرير تسابق الشركات للحصول على الاخصائيين وتكثيف جهودها في تأهيل كوادرها . ان الاجر الاضافي للعاملين المؤهلين ليس الا جزءا من الناتج الذي يقدمه العمل المؤهل للمجتمع في صورة زيادة في الدخل القومي . وعند استخدام طريقة الاثر او الناتج طبقا لمستوى الاجر يختفي جزء من هذا الاثر او الناتج . ان المسألة ليست فقط في اختزال المنتوج الفائض في الحساب ، وانما أيضا في المقارنة بين مختلف انواع العمل طبقا لقدر اجورها ، ذلك لانه يفترض ان الاختلافات في الاجور تتوافق مع الاختلافات في القيمة المنتجة . وبرأينا ان ذلك لا يتفق اطلاقا مع الواقع الفعلي .

ان بين مستوى تأهيل قوة العمل وقيمتها تقوم علاقة تبعية . «فالعمل الذي يملك قيمة عمل اعلى اكثرا تعقیدا بالمقارنة بالعمل الاجتماعي المتوسط ، هو ظهور

(1) « Social forces influencing American Education », Chicago, 1961, p. 73 - 79 .

(2) « Education Income and Human Capital », p. 81

لقوة العمل التي يتطلب تعليمها نفقات اكبر ، والتي يكلف انتاجها وقت عمل اكبر وبالتالي فهي تملك لذلك قيمة اعلى من قيمة قوة العمل البسيطة . اذا كانت قيمة قوة العمل هذه اعلى فانها اذن تظهر في عمل ارفع وتجسد لذلك في فترات زمنية متساوية بقيم اعلى نسبياً» . (١) .

من افكار ماركس هذه لا يتوجب استنتاج علاقة تناوبية صارمة بين القيمة الجديدة المنتجة وبين قيمة قوة العمل وإنما يستنتج فقط وجود علاقة بين القيمة العالية لقوة العمل وبين قيمة الناتج . ويمكن الافتراض بأنه بنتيجة المزاحمة تجري إعادة توزيع لقوة العمل بين انواع العمل وذلك في شكل يميل فيه معدل القيمة المضافة بالنسبة لجميع انواع العمل الى التعادل . ويجب أن يقود الى هذه النتيجة قيام كل عامل باختيار العمل الذي يكون فيه معدل القيمة المضافة ادنى ما يكون . الا انه من المشكوك فيه أن يكون ذلك هو ما يجري في الواقع . اولاً ، ان مثل هذه المزاحمة تفترض امكانية متساوية للوصول الى جميع المهن ومستويات التعليم امام كل عامل ، وهذا غير موجود في الواقع . فالقسم الاعظم من المهن يبدو بشكل عام غير متاح للقسم الاعظم من العاملين بسبب كثیر من العوائق ، وبالاخص ، بسبب العوائق ذات الطابع السوسيولوجي . ثانياً ، ان الانتقال الاختياري من العمل المعقّد الى العمل الاكثر تعقيداً ، لا يحصل ، على العموم . وما أن تصبح مجموعة ما من البضائع والخدمات جزءاً من استهلاك العامل حتى ترتفع أيضاً قيمة قوة العمل . ولكن تزايد الحاجات تحمل طابعاً غير مرتد ، وانتقال العامل الى العمل البسيط لن يؤدي الى تخفيض مقابل في قيمة بضاعة قوة العمل . وبالتالي ، حتى اذا ما وجدت شروط المزاحمة الحرة والانتقال الحر لقوة العمل بين المهن فإن هذا الانتقال العفوی بامکانه أن يجري في اتجاه واحد فقط . ثالثاً ، ان كارل ماركس يفترض في هذه المسألة ، كما في أي مكان آخر في «رأس المال» ، تطابق السعر مع القيمة . ولكنه يؤكد أيضاً مراراً بأنه لا وجود في الواقع لمثل هذا التطابق في كل لحظة ، اذ ان هناك عوامل كثيرة تحرف السعر عن المستوى القيمي . وينطبق ذلك على قوة العمل بدرجة اكبر بكثير مما ينطبق على أي بضاعة عاديّة : فلا يتطابق عرض وطلب قوة العمل من مختلف الاختصاصات ، وتأثير الخصائص الاقليمية وغيرها على مدفوعات العمل . وكما يكتب ف. ويلتش ، لقد تبين أن الفروق في مدفوعات العمل غير المؤهل بين المناطق المختلفة للولايات المتحدة اكبر منها بين مدفوعات العمل من مختلف مستويات التأهيل داخل المنطقة الواحدة . (٢) .

برأينا ، ان طريقة قياس المستوى التأهيلي بواسطة مدفوعات العمل لا يمكن اعتبارها وافية بالغرض حتى من أجل الحسابات الاقتصادية الكلية الضخمة . كان ربما من الاصح اتباع طريقة تحديد العلاقة بين التأهيل و «مردودية» العامل ، كمية

(١) ماركس وانجلز ، الموجفات ، ج ٢٢ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٢) « American Economic Review »، 1966 Vol. XLVI .

انتاجه ، ولكن حتى في هذا الطريق هناك الكثير من العقبات . فالقسم الاعظم من الاخصائين يظهر فقط في تركيب العامل الجماعي ، ومن غير الممكن عمليا تحديد المساهمة الفردية لكل عامل في صورة قيمة .

الى جانب حسابات فعالية توظيفات الاموال في التعليم بالنسبة للسكان يهتم الاقتصاد السياسي البرجوازي اهتماما كبيرا باجراء مثل هذه الحسابات بالنسبة لللاقتصاد الوطني بشكل عام . وينظر الى التعليم كعامل جديد في التوابع الانتاجية ، وبالاخص في التوابع الانتاجية من نموذج تابع كوب - دوغلاس . ويستخدم غالبا الشكلان التاليان من هذه التوابع مع الاخذ بالاعتبار لعامل التعليم . (1)

$$Y = aK^\alpha L^\beta E^\gamma , \quad Y = bK^\alpha L^\beta H^\gamma$$

حيث  $Y$  — الدخل القومي ،  $K$  — رأس المال ،  $L$  — قوة العمل ،  $E$  — معامل نوعية العمل ،  $H$  — «رأس المال البشري» ،  $a, b, \alpha, \beta, \gamma$  — معاملات .

وقد نتجت المعادلة الاولى عن احلال ما يسمى بالعدد المرجح لقوة العمل ، اي الذي يؤخذ فيه بالاعتبار نوعية العاملين محل العدد البسيط لقوة العمل في تابع كوب دوغلاس ، اي تحل  $LE$  محل  $L$  ويجري حساب عدد قوة العمل المرجح على اساس معدلات اجر مختلف فئات العاملين في المعادلة الثانية يظهر «رأس المال البشري» كعامل مستقل ، وهذا ما يسمح بتحديد مساهمته في زيادة الدخل القومي ايضا . ويجري حساب المدار  $H$  بواسطة هذه المعادلة :  $H = \varphi L \left( \frac{r_1}{r_0} \right)$  ،

حيث  $r_0$  — معدل اجر العامل غير المؤهل ،  $r_1$  — معدل اجر العامل ذي المؤهلات ،  $\varphi$  — عامل الخصم ، او المدار الذي يعادل معكوس سعر الفائدة ورغم ان المعادلين متشابهتان الى حد كبير الا انه يمكن في الثانية ان تتصور بشكل اوضح المدار الذي بلغه تراكم رأس المال في شكل التأهيل . الا ان الحساب في المعادلين ينبغي على حساب الفروق في مدفوعات العمل .

ويختلف في ذلك موقف ي. فيليس . فهو يقترح لقياس اثر التعليم استخدام عامل مستوى التكنولوجيا . وتتابعه الانتاجي هو :  $F(K, L, A)$  ، حيث  $A$  — مستوى تكنولوجيا الانتاج الاجتماعي . ويتحدد مستوى التكنولوجيا  $\hat{A}$  بالشكل التالي :

$$\hat{A} = \Phi(h) (T_t - A_t),$$

حيث  $\Phi(h)$  — تابع مستوى التعليم بالنسبة للفرد من السكان ، و  $T_t$  — المستوى النظري للتكنولوجيا ، الذي يمكن ان يظهر في ظروف شامل الثقافة لجميع السكان (انعدام الامية — المترجم) . ويعبر الفرق  $T_t - A_t$  عن امكانية ارتفاع المستوى التكنولوجي للانتاج . فاذا بقي هذا الفرق بدون تغيير فان ارتفاع المستوى التكنولوجي يتواافق مع معدل ارتفاع انتاجية العمل الاجتماعي :  $\lambda = \frac{\hat{A}}{A_t}$  عند تقلص هذا الفارق  $\lambda < \frac{\hat{A}}{A_t}$  وعند تزايد هذا الفرق  $\lambda > \frac{\hat{A}}{A_t}$  . (2) . وتثير الاهتمام

(1) « Education Income and Human Capital » , p. 84 - 85 .

(2) E. S. Phelps, op. cit. p. 160

هنا فكرة مفادها أن دور التعليم لا يكمن في ظهور معارف جديدة ، بقدر ما يكمن في انتشار الافكار العلمية المكتشفة واستخدام الطرق التكنولوجية الجديدة في الانتاج. اننا نعتقد ان هذه الملاحظة صحيحة ، ذلك لأن الاثر الجماهيري للتعليم يتلخص بالتحديد في تهيئه الناس لتقبل الافكار الجديدة ، هذا بينما يمكن اعتبار تشكل هذه الافكار نتاجاً للتوظيفات في الابحاث العلمية .

ولكن فيليس لا يستطيع أن يفسر كيف وبماذا يقاس المستوى التكنولوجي الممكن نظرياً والمستوى التكنولوجي الفعلي . وبدون هذا القياس لا تزيد التصورات المذكورة سابقاً عن أن تكون مجرد افكار عامة. أما بالنسبة لقياسات الانفاق على التعليم فإنه يفترض وجود مؤشر نسبة عدد المتعلمين والمربين إلى عدد المستفيدين في الانتاج . وهذا ما يؤكد على أن النفقات على التعليم تتفاقق دائماً إلى حد معين بخسائر في الانتاج وهذا ما يدفع للوصول لا إلى الحد الأقصى وإنما إلى الحد المثلي لهذه النفقات .

ان ميزة هذه المنهجية تكمن في بساطتها ودقتها ، إلا أنها محدودة التطبيق ، ويفترض أن التعليم في المعاهد التعليمية النظامية يجري مع الانقطاع عن الانتاج ، ولا تؤخذ بعين الاعتبار الفروق النوعية بين العاملين في الانتاج وفي ميدان التعليم ، وغير ذلك .

تناقض في الأدبيات البرجوازية ليس فقط النظارات المنهجية المختلفة التي قياس نفقات ومردودية التعليم . وإنما ترتفع الأصوات أيضاً ضد المطابقة بين رأس المال البشري ووسائل الانتاج . وتبين في هذا الصدد مقالة لـ تارو الذي يؤكد على اختلاف رأس المال البشري عن رأس المال في مفهومه التقليدي . واهم الفروق بينهما هي التالية : ١- إن رأس المال البشري لا يمكن أن ينفصل عن شخص العامل . والحصول على التعليم ضروري من أجل تطور الشخصية نفسها ، ولا يمكن النظر إليه كنشاط من أجل الحصول على الدخل ، ٢- إن الاستثمارات البشرية تتمتع بعنصر حتمي للتفضيل . فالإنسان لا ينقاد في اختياره لاختصاصه فقط بالتصورات المتعلقة بالدخل . وعلى سبيل المثال ، إذا كان الإنسان يميل إلى الموسيقى فإنه يختار هذا الاختصاص بغض النظر عن أجوره ، ٣- تدخل القدرات الطبيعية حتماً في تركيب ما يسمى برأس المال البشري . فالذكاء والقدرات لا يمكن تجديدها كلها بواسطة الإنفاق على التعليم . وبما أن توزيعها بين الناس يتصرف بالتفاوت الواضح فإن فعالية الإنفاق على التعليم تتصرف بانحرافات فردية كبيرة ، ٤- ويؤثر عمر الإنسان تأثيراً جوهرياً على فعالية التعليم ، ٥- تملك التوظيفات الرأسمالية في الإنسان طابعاً موجلاً فليس بالامكان بدء العمل في الاختصاص حتى امتلاك جملة المعارف الضرورية ، ٦- والكثير من القرارات المتعلقة بالاستثمارات في رأس المال البشري تتخد لا من قبل حائز رأس المال هنا وإنما من قبل والديه (١) .

ان هذا النقد ليس مقنعاً تماماً ، ذلك لأن لـ تارو يقبل من حيث المبدأ بهذه النظرية ولكنه يعارض فقط النظرة الميكانيكية إلى الاستثمارات في الإنسان . وبعض

الملحوظات ، كما يبدو لنا ، تحيد عن اصابة الهدف . ولكن هذا النقد يشكل احتجاجا من نوع خاص ضد نظرية « درجة » وتحظى بدعاية واسعة .

تولي نظرية الاستثمارات في الانسان اهتماما كبيرا لعمليات الهجرة . ان الكشف عن الدور الهام للمعارف المترادفة في التطور الاقتصادي قاد الى النظرة الى استيراد الاخصائيين كأسلوب فعال في ادارة ثروة البلاد ، وكوفير في الانفاق على تحضير الاخصائيين . وتستند الكتابات حول الجوانب الاقتصادية للهجرة الى واقعة الاستخدام الواسع لهذا الشكل من اشكال تشكيل قوة العمل المؤهلة من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة ، مثل الولايات المتحدة ، كندا ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، وغيرها . فالولايات المتحدة وحدتها فقط استوردت حتى اواسط السنتينيات حوالي ١٠٠ الف اخصائي وحققت من ذلك فائدة اقتصادية تقدر بمبليغ ٤ مiliار دولار (١) . وهنا لا يُؤخذ بالاعتبار تدفق الاخصائيين للعمل في فروع الشركات الامريكية المنتشرة خارج البلاد . لقد اصبح مصطلح « هجرة الادمغة » واحدا من أكثر المصطلحات شيوعا في الادبيات التي تتناول المسائل الاقتصادية والسياسية الدولية . ولقد اصبح اجتذاب الاخصائيين من البلدان النامية شكلا خاصا لسرقة العقول من البلدان الاخرى . ان قسما هاما من الطلبة القادمين من بلدان آسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية ، للدراسة في الجامعات الأمريكية لا يعودون الى اوطانهم ويختار من بين هؤلاء الطلبة الاخصائيون المبرزون بشكل عام .

ان نظرية الاستثمارات في الانسان تفهم بهجرة الاخصائيين هجرة راس المال . وتتحدد هجرة راس المال ، كما هو معلوم ، بمعدل الربح . وتفسير هجرة الاخصائيين من بلد الى آخر بالسعى وراء زيادة مداخيل راس المال البشري . هذا وان مثل هذه الهجرة ، طبقا لنظرية راس المال ، تؤدي الى تساوي معدلات الربح ، والنظام بكامله يسعى الى التوازن . برأي الاقتصادي الأمريكي ي. سكوت لا تزيد « هجرة الادمغة » عن ان تكون مجرد اعادة التوازن في معدلات الارباح على رأس المال البشري في مختلف بلدان العالم بعد اختلال هذا التوازن . لذلك فهو يعتبر هذه الظاهرة ليس فقط ظاهرة عادلة ، انما ايضا مفيدة من اجل عمل الاولية الاقتصادية الدولية . (١)

في هذه النظرة تنعكس بشكل اكبر وضوحا خاصية النظرية المدرستة : فالانسان يعتبر مجرد اداة للحصول على الدخل ، وتعتبر جميع قدراته و المعارف مجرد تحسين في نوعية راس المال . ولا يستطيع ان يتهرّب من الاعتراف بذلك الاقتصاديون البرجوازيون انفسهم . يرى ج. زينغر بأن نقطة الضعف الرئيسية في نظرية الاستثمارات البشرية تكمن في انها « تنظر الى مؤهلات الانسان كاداة ، بينما ترى في زيادة الانتاج ، او تراكم رأس المال الفيزيائي ، الهدف النهائي » . (٢)

(1) « Education Income and Human Capital » , p. 256 - 257 .

(2) « Capital Accumulation and Economic Growth » Boston, 1967, p. 6

ان هجرة الاخصائيين ترتبط فعلاً بأحجام المدخل ولكن ذلك لا يشكل السبب الرئيسي لها . فمن المعلوم ان الكثيرين من العلماء يرفضون الدخل الاضافي لدافع مختلفه . وحتى بين اولئك الذين ينتقلون الى بلد آخر لا يعتبر دافع الدخل الدافع الرئيسي في كثير من الاحيان لهجرتهم . وتوّكد على ذلك نتائج استجواب ٥٠٠ عالم مهاجر من انكلترا الى الولايات المتحدة . فمن بين هؤلاء أجاب ٣٦٨٪ فقط بأنهم هاجروا سعياً وراء مستوى المعيشة الاعلى ، و٢٨٪ اجابوا بأنهم هاجروا سعياً وراء الامكانيات المهنية الواسع ، والعمل الاكثر متعة ، و٦٠٪ ذكروا بأن دافعهم كان المركز الارفع الذي يحتله العالم في المجتمع الامريكي (١) .

في الفترة الاخيرة انتشرت نظرية تقول بأن نظرية «الاستثمارات في رأس المال البشري» قد أصبحت من نظريات الماضي . ويرسم ج. زيفنر المراحل التالية في تطور نظرية التراكم . المرحلة الاولى وتتلخص في التقيد الكلي للاستهلاك وفي نمو التراكم من أجل تسريع التطور الاقتصادي مع ظهور الكينزية نشأت مرحلة جديدة تتميز بالتحريض على الاستهلاك الكبير من أجل تنشيط الطلب وبالتالي ، زيادة الانتاج . النظرية الثالثة : نظرية رأس المال البشري التي وسعت النظرة الى الاستثمارات . واخيراً ، تظهر ، حسب كلماته ، نظرية جديدة ، ترى في الاستهلاك بكامله انفاقاً على «تحسين نوعية الانسان» (٢) ان هذه النظرية تعني في جوهر الامر أن الاختلاف بين الاستهلاك والتراكم يختفي بشكل عام وان نظرية التراكم تصبح نظرية بدون موضوع .

هل يجب ان يقود تطور النظرية الاقتصادية فعلاً الى زوال الاختلاف المبدئي بين رصيد الاستهلاك ورصيد التراكم ؟ من الواضح انه يجري هنا الخلط بين فكريتين مختلفتين تماماً - الاولى ، حول تأثير رصيد الاستهلاك على النمو الاقتصادي ، والثانية حول تراكم رأس المال وعندما يقول الاقتصاديون البرجوازيون بأن الاستهلاك مثله مثل التراكم ، يمارس تأثيراً على انتاجية العمل ، وبأن انتاجية العمل تتوقف الى حد كبير على الحالة الصحية للناس ، وعلى مستواهم الثقافي ، وعلى ميلهم ، فانهم لا يقومون بذلك بتحقيق اي اكتشاف جديد بالطبع ، ان المستوى التكنيكي للإنتاج الذي يتحقق التراكم لا يعتبر العامل الوحيد لنمو انتاجية العمل ، رغم أنه يشغل المكانة الرئيسية . ولكن انقسام الدخل القومي بين رصيد الاستهلاك ورصيد التراكم يجري بعض النظر عن هذا المؤشر ، والاستهلاك لا يعتبر خسارة بالنسبة للإنتاج . ان التراكم يرتبط بالخاصة الجذرية لتطور قوى الانتاج التي تكمن في استخدام وسائل الانتاج المنتجة مبدئياً من اجل رفع انتاجية العمل الاجتماعي بكامله . وفي ظروف الرأسمالية يصبح التراكم وسيلة لتوسيع علاقات الانتاج الرأسمالية ، السمة الاساسية المميزة لتجديد الانتاج .

(1) « Education Income and Human Capital » , p. 246 .

(2) « Capital Accumulation and Economic Growth » , p. 5 - 6 .

## الفَصْلُ التَّرَابِعُ

### مَسْأَلَةُ التَّرَاكُمِ فِي الْبَلَادَنِ النَّامِيَّةِ

يعتبر تسريع معدلات النمو الاقتصادي نسورة حياتية للبلدان النامية. مهما كان مستوى تطورها . ان الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من الفاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصاد هذه البلدان عن اقتصاد البلدان المتطورة . في الحقيقة ، ان اقتصاد البلدان النامية ككل يتصرف بمعدلات نمو اكثر ارتفاعاً بالمقارنة باقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة . ولكن الوزن النسبي للبلدان النامية في الانتاج الصناعي للعالم غير الاشتراكي يرتفع بمعدلات بطئه جداً : ١٩٣٨ - ١٩٤٨ ، ١٢٩٪ ، ١١ - ١٩٦٥ ، ١١٩ - ١٩٧٠ ، ١٢٩٪ - ١٩٧١ ، ١٤٪ (١) . فاذا اخذنا بالاعتبار ان معدلات نمو السكان في البلدان النامية هي اعلى بـ ٢٥ مرة منها في البلدان الرأسمالية المتطورة ، وبأن حوالي نصف سكان العالم يعيشون في هذه البلدان ، يصبح معلوماً اي فجوة ضخمة في الانتاج بالنسبة للفرد من السكان تقوم بين هاتين الفئتين من الدول .

تصطدم البلدان النامية في محاولاتها تسريع معدلات النمو الاقتصادي بمجموعة من العقبات . والعقبة الاكثر خطورة هي نقص التراكم . ان المستوى المنخفض جداً للدخل القومي بالنسبة للفرد من السكان يستخدم ، بشكل عام ، في افراض الاستهلاك ، ومن الصعب جداً تخفيض الاستهلاك الجاري من اجل زيادة الادخار عملياً . وبدون هذه الزيادة في التراكم لا يمكن ايجاد الوسائل لتسريع النمو الاقتصادي .

استناداً الى هذه الواقع طرح الاقتصاد السياسي البرجوازي نظرية « الدائرة المسوددة للبُؤس » . يكتب مؤلف هذه النظرية ر. نوركسيه : « ان نقص رأس المال لا يسمح للبلدان ضعيفة التطور باستخدام التكنيك الحديث وتشغيل جميع السكان . ومن هنا تنشأ انتاجية العمل المنخفضة العاماين المستغلين وارتفاع عدد المعالين وهو

(١) انظر : « الوضع الاقتصادي للبلدان الرأسمالية والبلدان النامية » ، موسكو ، ١٩٧٢ .

ما يؤدي الى انخفاض اكبر في مستوى الدخل بالنسبة للفرد من السكان . ولكن المستوى المنخفض لهذا الدخل يعيق ارتفاع التراكم ويزيد من نقص الاموال من اجل تجهيز الانتاج بالتجنيك . وتحصل « الدائرة المسدودة » . (١) .

اذا كانت في البلدان الرأسمالية المتقدمة تناقض على نطاق واسع مسألة الادخارات « الفائضة » ؛ فالمسألة الحيوية بالنسبة للبلدان النامية هي مسألة نقص الادخارات ، فهي تتصرف بانخفاض الوزن النسبي لرصيد التراكم في الدخل القومي . طبقا لحسابات ن . ليف التي ترجع الى اوسط الستينات بلغ معدل التراكم في ٤٧ بلدا ناما ٢٤٪ . بينما بلغ هذا المعدل في البلدان الرأسمالية المتقدمة ٢٥٪ (٢) . فاذا ترجمنا هذه النسب الى ارقام مطلقة تصبح الفجوة ابرز بكثير . فقد بلغت التوظيفات الرأسمالية بالنسبة للفرد من السكان في افريقيا ١٣ دولارا ، في امريكا اللاتينية ٤٧ ، في اوروبا الغربية ١٩٥ ، في امريكا الشمالية ٤٨٠ دولارا (٣) .

ان فكرة « الدائرة المسدودة » التي يدور فيها اقتصاد البلدان النامية استخدمت من قبل كثيرين من الاقتصاديين البرجوازيين . والى جانب نظرية « الدائرة المسدودة للتراكم » ظهرت ايضا نظرية « الدائرة المسدودة للسوق » لـ كيندلبرغر (٤) . وتبدو هذه الدائرة على الشكل التالي : السوق الضيقة تعيق تخصص الانتاج ، غياب التخصص يسبب انخفاض انتاجية العمل ، الانتاجية المنخفضة للعمل - سبب المدخلات المنخفضة للسكان ، والاخيرة - سبب ضيق السوق . وبالتالي ، الى جانب الدائرة : معدل تراكم منخفض - معدلات نمو منخفضة - مستوى دخل منخفض - معدل تراكم منخفض ، تظهر سلسلة : سوق ضيقة - تخصص ضعيف - انتاجية منخفضة - دخل منخفض - سوق ضيقة . وهناك اشكال اخرى من « الدوائر المسدودة » : تغذية سيئة للسكان - انتاجية عمل منخفضة - دخل منخفض - تغذية سيئة . وبينية تحتية ضعيفة - فعالية انتاج منخفضة - مداخيل الميزانية الحكومية غير كافية - استثمارات ضعيفة في البنية التحتية (٥) .

ان هذه النظريات لا تتناقض مع بعضها في جوهر الامر . فهي تستند الى هذه الجوانب او تلك للنمو الاقتصادي . ولا يمكن ان ننفي بأن كلها من هذه النظريات تلفت الانتباه الى صعوبات فعلية في اقتصادات بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . ويعتبر استنتاجا صحيحا ذلك الذي يتوصل اليه جميع مؤلفي هذه النظريات تقريبا : وهناك حاجة ضرورية ! « دفعة اولى » من اجل القاء هذه الدائرة

(1) R. Nurkse, *Problems of Capital formation in Underdeveloped Countries*. Oxford, 1953, p. 5 .

(2) « American Economic Review », December 1969, Vol. LIX.

(3) انظر : « الاقتصاد العالمي وال العلاقات الدولية » ، ١٩٦٨ ، عدد ٥ ، ص ١١٦ .

(4) Ch. Kindleberger, *Economic Development*. New York, 1958.

(5) « Economic Development », New York, 1970, p. 4 - 5 .

المسدودة . ولكن الاختلافات المبدئية تبدأ مع بروز السؤال حول ما يمكن أن يشكل مثل هذه الدفعـة ، وأين يجب البحث عن مصدرها . فهـنا تظهر الواقع الإيديولوجـية المختلفة للمـؤلفـين . فالاقتصادـيون البرجوازيـون الرجـعيـون يستنتـجـون بأنـ الـبلـدان النـاميـة غير قادرـة بـنـفـسـها عـلـى معـالـجة مشـكـلاتـها ، وـأنـ المـخـرـج الـوحـيد أـمـامـها هـو الـلـحـوـء إـلـى اـسـتـيرـاد رـأـسـالـمال الـاجـنبـيـ وـفـتـحـأـبـابـها عـلـى مـصـرـاعـيهـا لـتـغـلـفـلـ الشـرـكـات الـاجـنبـيـة . وـمـنـ أـجـلـ ذـلـكـ منـ "ـالـضـرـوريـ توـفـيرـ "ـ الضـمانـاتـ "ـ لـرأـسـالـمال الـاجـنبـيـ وـخـلـقـ وـضـعـ سـيـاسـيـ منـاسـبـ لـاجـتـذـابـهـ . أـمـاـ اـنـصـارـ الـاستـقلـالـ الـقومـيـ فـيـخـرـجـونـ مـنـ نـظـرـيـةـ "ـ الـدـائـرةـ الـمـسـدـودـةـ "ـ باـسـتـنـتـاجـ حـوـلـ غـرـورـةـ التـدـخـلـ الجـذـريـ لـالـدـولـةـ . رـغـمـ أـنـ صـعـوبـاتـ غـيرـ قـلـيـلةـ تـواـجـهـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ عـلـى طـرـيقـ تـسـريعـ النـموـ الـاـقـتـصـاديـ، إـلـىـ أـنـ مـسـأـلـةـ التـراـكـمـ تـحـتـلـ مـنـ بـيـنـهـاـ الـمـكـانـةـ الرـئـيـسـيـةـ . وـلـكـنـ الـاـقـتـصـاديـنـ الـبـرـجـواـزـيـينـ يـنـظـرـونـ مـنـ مـوـاقـعـ مـخـتـلـفةـ إـلـىـ التـراـكـمـ ، إـذـ يـلـفـتوـنـ الـانتـبـاهـ أـمـاـ إـلـىـ مـسـأـلـةـ مـصـادـرـ الـأـمـوـالـ ، وـأـمـاـ إـلـىـ ضـيـقـ سـوقـ التـصـرـيفـ . فـيـ الـاـدـبـيـاتـ الـاـقـتـصـاديـةـ الـبـرـجـواـزـيـةـ الـتـيـ تـتـنـاـوـلـ مـسـائـلـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ تـجـرـيـ النـقـاشـاتـ بـيـنـ اـنـصـارـ هـذـهـ النـظـرـاتـ الـمـخـتـلـفةـ إـلـىـ مـسـأـلـةـ التـراـكـمـ . وـفـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ يـجـريـ ، بـرـأـيـناـ ، اـعـطـاءـ قـيـمةـ مـطلـقـةـ لـهـذـاـ الـجـانـبـ أوـ ذـاكـ مـنـ الـمـسـأـلـةـ وـلـاـ تـؤـخـذـ بـعـينـ الـاعـتـباـرـ الـعـلـاقـةـ الـدـيـالـكـتـيـكـيـةـ بـيـنـهـاـ . اـنـ اـرـجـاعـ مـسـأـلـةـ التـراـكـمـ فيـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ فـقـطـ إـلـىـ مشـكـلـةـ مـصـادـرـ الـأـمـوـالـ يـعـبرـ عـنـ فـهـمـ ضـيـقـ جـداـ لـالـمـسـأـلـةـ . فـيـ مـقـدـمـتـهـاـ لـكـتـابـ غـونـارـ مـورـدـالـ "ـ الـمشـكـلـاتـ الـمـعاـصرـةـ لـ "ـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ "ـ "ـ يـكـتـبـ الـبـاحـثـانـ السـوـفـيـتـيـانـ رـ.ـ أـ.ـ اوـليـانـوـ فـسـكيـ وـفـ.ـ يـ.ـ باـفـلـوفـ : "ـ اـنـ جـزـءـاـ غـيرـ بـسيـطـ مـنـ الـمـوـارـدـ الـنـقـدـيـةـ ، فـيـ ظـرـوفـ ضـيـقـ الـسـوقـ الـدـاخـلـيـةـ ، اـذـ لـاـ يـجـدـ لـنـفـسـهـ مـجاـلـاتـ لـلـاـسـتـخـدـامـ الـمـنـتـجـ ، يـتـحـولـ إـلـىـ الـمـضـارـبةـ اوـ يـسـحبـ مـنـ الـتـدـاوـلـ ، يـتـجمـدـ . فـيـ ذـلـكـ يـتـلـخـصـ وـاحـدـ مـنـ أـعـقـمـ تـنـاقـصـاتـ الـطـرـيقـ الـرـاسـمـالـيـ لـلـتـطـوـرـ ، اـذـ اـنـ التـراـكـمـ يـدـخـلـ دـائـماـ فـيـ صـرـاعـ مـعـ الـاـسـتـهـلاـكـ ، مـعـ الـسـوقـ الـوـاسـعـةـ ، الـتـيـ تـعـتـبـرـ فـيـ نـهاـيـةـ الـمـطـافـ الشـرـطـ الـحـاسـمـ لـلـاـسـتـخـدـامـ الـمـنـتـجـ لـلـأـمـوـالـ الـمـتـراـكـمـةـ "ـ (ـ ١ـ)ـ .

يـتـوجـبـ هـنـاـ أـنـ تـشـيرـ إـلـىـ أـنـ الـبـلـدانـ النـاميـةـ تـتـصـرـفـ فـيـ الـوـقـتـ الـحـاضـرـ بـبعـضـ الـأـمـكـانـيـاتـ لـتـأـمـيـنـ الـسـوقـ مـنـ أـجـلـ بـضـائـعـهـاـ . وـتـسـتـحـقـ الـاـهـتـمـامـ الـاـنـقـادـاتـ الـتـىـ يـوـجـهـهاـ بـعـضـ الـمـؤـلـفـينـ إـلـىـ نـظـرـيـةـ كـيـنـدـلـبـرـ غـرـ حـولـ مـحـدـودـيـةـ الـسـوقـ . بـرـأـيـ يـ.ـ هـاجـنـ هـنـاكـ الـكـثـيرـ مـنـ الـبـضـائـعـ (ـ السـكـرـ ، الشـايـ ، الرـزـ ، التـبـغـ ، الـمـنسـوجـاتـ ، وـغـيـرـهـاـ)ـ الـتـيـ تـتـمـتـعـ بـسـوقـ دـاخـلـيـةـ وـاسـعـةـ . وـفـيـ نـفـسـ الـوـقـتـ فـانـ اـزـالـةـ الـمـقـبـاتـ الـتـيـ تـعـتـرـضـ طـرـيقـ النـمـوـ الـلـاحـقـ لـلـسـوقـ الـدـاخـلـيـةـ يـتـوـقـفـ إـلـىـ حدـ كـبـيرـ عـلـىـ تـطـوـرـ شـبـكةـ الـمـواـصلـاتـ ، اـذـ اـنـهـ ، ضـبـقاـ لـحـسـابـاتـهـ ، يـعـتـبـرـ حـدـاـ نـمـوذـجـياـ أـنـ يـلـفـعـ اـتسـاعـ الـسـوقـ الـمـحلـيـةـ مـنـطـقـةـ يـلـفـعـ قـطـرـهـاـ عـشـرـةـ - خـمـسـةـ عـشـرـ مـيـلـاـ (ـ ٢ـ)ـ . اـلـاـ اـنـ هـاجـنـ يـصـمـتـ عـنـ

(ـ ١ـ)ـ اـنـظـرـ : غـونـارـ مـورـدـالـ . الـمـشـكـلـاتـ الـمـعاـصرـةـ لـ "ـ الـعـالـمـ الـثـالـثـ "ـ ، مـوسـكـوـ ، ١٩٧٢ـ ، صـ ٧٦ـ .

(ـ ٢ـ)ـ "ـ Capital Accumulation and Economic Development ~ Boston, 1967, p. 69 .

ابتلاع رأس المال الاجنبي للسوق الداخلية لبضائع الاستهلاك الواسع، وعن حاجة التطور اللاحق للمواصلات الى توظيفات رأسمالية غير قليلة .

ان الشرط الرئيسي هو ارتفاع المستوى المعيشي للجماهير الشعبية وانخفاض وزن الاقتصاد الطبيعي .

ان عدم رغبة الكثرين من الاقتصاديين البرجوازيين في تركيز اهتمامهم على مسألة مصادر الاموال من اجل التراكم يرجع الى انه من المحتم مس المسألة الحادة – مسألة طابع توزيع الدخل القومي . لذلك يجري الترکيز على الجوانب الاخرى لحل المسألة . لقد اشار الاقتصادي الانكليزي ا. كيرنكروس الى ان مقدار معدل التراكم ليس له أهمية جوهرية ، الرئيسي هو مستوى فعالية التراكم ، فهو بالتحديد الذي يفرض معدلات النمو الاقتصادي . (١) بالطبع ، ان فعالية التراكم تلعب دورا هاما ، ولكن هذا لا يلغي مسألة البحث عن الاموال من اجل التصنيع . والى جانب ذلك يحتل أهمية خاصة. ايضاً كون حل مسألة البحث عن الاموال ، وكذلك ارتفاع الفعالية يرتكزان الى الاصلاحات الاجتماعية – الاقتصادية للعلاقات الاجتماعية . لذلك ليس بالامكان رفع الفعالية في ظل نظام التوزيع القائم .

الى جانب محاولات البرهان على استحالة حل مسألة التراكم في البلدان النامية في الادبيات الاقتصادية البرجوازية تجري محاولات لتخفيض الصعوبات وذلك من اجل التوصل الى الاستنتاج بعدم ضرورة الاصلاحات الاجتماعية الجنذرية وعلى سبيل المثال ، يرى ب. زاوير بأن جميع البلدان الرأسمالية المتطرفة مرت ايضاً بـ «الدائرة المسدودة» للتراكم ، ولكن ذلك لم يمنعها من تحقيق التصنيع . ان مثل هذه الافكار تقود القارئ ، قصدت ذلك ام لم تقصد ، الى فكرة ان تغير الظروف التاريخية ليس له اي أهمية جوهرية وانه يمكن تجاهل قرون السيطرة الاستعمارية والنظر الى البلدان النامية من نفس الزاوية التي نظر من خلالها الى بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة في القرن الثامن عشر – النصف الاول من القرن التاسع عشر (٢) . الا أن موضع الانطلاق للبلدان النامية تختلف بصورة جوهرية عن وضع البلدان الرأسمالية المتطرفة عند مرحلة بداية التصنيع . في بلدان الغرب كان الدخل القومي بالنسبة للفرد من السكان لا يقل عن ضعف مثيله في البلدان النامية ، وكان تزايد السكان يجري بمعدلات أقل بمرتين او ثلاث مرات من معدل تزايد السكان في البلدان النامية ، وكانت الحاجة الى الموارد الغذائية تتزايد كذلك بمعدل ابطأ بمرتين او ثلاث مرات ، وهو ما سمح بتحرير موارد كبيرة من اجل التراكم . كما ان بلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان كانت تتتفوق ايضاً في مجال انخفاض نسبة الامية . وكانت الميزة الرئيسية تمثل بالتدفق الضخم للموارد المنهوبة من شعوب المستعمرات والبلدان التابعة التي كانت تعاني من النتائج

---

(1) A. Cairncross. Factors in Economic Development, p. 111 - 112 .

(2) « Economic Development », New York, 1970, p. 6 .

التدمرية لهذا النهب . اضافة لذلك ، فان اقامة الطاقات الانتاجية يتطلب في الظروف المعاصرة اموالا اكثرا بكثير مما كان يتطلبه في مرحلة تصنيع البلدان الرأسمالية المتطرفة . فحسب حسابات الاقتصادي الفرنسي ج. جيللي ، في مرحلة تصنيع انكلترا وفرنسا كانت الاستثمارات البدئية اللازمة لانشاء انتاج جديد تعادل مقدار اجور العامل لمدة ستة أشهر لخلق مكان عمل واحد ، وكان المشروع يشغل عادة حوالي ٢٠ عاملا . في الوقت الحاضر يعمل في المشروع على أقل تقدير خمسة اضعاف هذا العدد من العمال ، وتبلغ الاستثمارات اللازمة لخلق مكان عمل واحد ٨٥ ضعف قيمته في مرحلة التصنيع في اوروبا الغربية . وبالتالي ، فان اقامة مشروع معاصر تتطلب موارد اكبر بـ ٤٢٥ مرة مما كانت تتطلب في البلدان الاوروبية الغربية في مرحلة التصنيع .<sup>(١)</sup>

وهناك اختلاف هام ايضا يكمن في طابع البرجوازية في البلدان النامية ، فخلال مرحلة طويلة من النير الاستعماري كانت البرجوازية الوطنية في هذه البلدان ، حيث امكنتها ان تتشكل ، تركز القسم الاكبر من رساميلها في ميدان التداول . لقد كانت المازحة مع الاحتكارات الاجنبية في الصناعة الضخمة فوق طاقتها بشكل واضح ، وحتى في الوقت الحاضر يتسابق رأس المال الخاص للعمل في ميدان التداول والتمويل اكثرا منه في الفروع الانتاجية .

وهكذا ، فان على البلدان النامية تحقيق التراكم في ظروف اشد وطأة مما كان لدى البلدان الرأسمالية المتطرفة عندما اجتازت مرحلة التصنيع .

في السنوات الاخيرة انتشرت في الاقتصاد السياسي البرجوازي على نطاق واسع النظريات التي ترى عقبات تحقيق التراكم لا في وقائع النظام الاقتصادي ، وانما في الشروط المؤسساتية ، في طابع النفسيانية الاجتماعية ، في وجود التقاليد والعادات البالية ، في نظام القيم المترسخ ، الذي يعيق النمو الاقتصادي ، وغير ذلك . يلفت د. كينكل الانتباه الى الشروط غير المواتية للتراكم المستمدة من الخواص المميزة للنفسانية الاجتماعية . ويتوصل كينكل الى المخطط التالي للارتباطات السببية : النظارات الاخلاقية والدينية – القيم الاجتماعية – الميول – السلوك الاقتصادي – التطور الاقتصادي . كما نرى ، يعطي كينكل للقيم الاخلاقية والدينية دور الدفعية الاولى للأساس الجذري للتطور الاقتصادي . وتعتمد نظرية كينكل الى الادخار على تصورات النفسيانية الجماهيرية في مختلف البلدان . فمثلا ، اذا كانت الادخارات تظهر في اليابان كمظهر لعمل الخير والمرءة عند الانسان . ففي تايلند توجد نفسانية اجتماعية أخرى تنظر الدوائر الاجتماعية الواسعة الى التراكم هنا نظرة عدائية . ويرى المؤلف في ذلك السبب الاساسي للاختلافات في معدل التراكم بين هذين البلدين . في الحقيقة ، ان كينكل يظهر بعض الحذر عند شرحه ل برنامجه الايجابي . انه يحذر من الالتباس بخصوص كيفية تغيير

(١) انظر : ن.ب. نمليوف . مشكلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، موسكو، ١٩٧٠ ص. ٥٠.

النفسانية الاجتماعية ، اذ انه ليس معلوما على اية عوامل تتوقف هذه النفسانية . انه يعلم فقط أن تغيير العقلية وتغير الشروط الاجتماعية هي وسائل التأثير على سلوك الناس . (1) ولكن اذا تركنا جانبها تغير العقلية يبقى الاستنتاج بأنه فقط بواسطة تغيير الشروط الاجتماعية يمكن التأثير على نفسانية المجتمع . فعليها يعطي هنا للنفسانية الاجتماعية طابعا ثانويا ، رغم ان هذا يتناقض بشكل واضح مع مخطط العلاقات السببية المذكورة اعلاه .

وفي الفترة الاخيرة قدم الاقتصادي السويدي المعروف غونار موردال شرحا مطورا لدور العوامل المؤسساتية في كتاب ضخم عنوانه «دراما آسيا» . وقد اشار فيه بشكل خاص الى المحدودية التي تعاني منها ، برأيه ، النظرة الى مسألة التراكم . فيخالف بلدان الرأسمالية المتقدمة لا مكان في بلدان آسيا الجنوبية لاستخدام التقسيم التقليدي الى تراكم واستهلاك ، فالاستهلاك يظهر كوسيلة للنمو الاقتصادي ، اذ انه يرفع من انتاجية العامل الذي يعاني بشكل مستمر من نقص التغذية . ويؤكد موردال ايضا على ان محاولات تسريع النمو الاقتصادي يصطدم حتما بجدار من المؤسسات الاجتماعية المختلفة . لذلك فان تغيير هذه المؤسسات هو برأيه ، القوة الخامسة للتقدم .

ان محاولات موردال البرهان على عدم انطباق النماذج الغربية على الهند والبلدان النامية الاخرى لها مبرراتها . ولا يمكن ايضا نفي دور المؤسسات الاجتماعية . بالطبع ، ان عوامل مثل النظام المراتبي ، والاستسلامية الدينية ، والعائلة البطريركية ، وغيرها ، لا يمكن الا ان تؤثر على عملية التراكم . ولكن خصائص النفسانية الاجتماعية ، والمؤسسات التقليدية ، هي نتيجة لشروط الحياة المادية ، وتغير هذه الشروط بالذات هو الذي يؤدي الى تحول المؤسسات الاجتماعية ، ولكن تغير هذه الشروط يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التراكم التي تبقى الشرط الحتمي لتسريع معدلات النمو .

ان الدور الهام لمسألة التراكم لا يشهد ابدا على صحة افكار مؤلفي نظرية «الدائرة المسدودة» الذين يلفتون الانتباه ايضا الى خطورة هذه المسألة . ورغم أن هذه النظرية البرجوازية تركز ايضا على واقعة نقص التراكم الا انه بخصوص البرنامج الايجابي ، نجد منظري «الدائرة المسدودة» يقعون في متاهة . ان النظرية نفسها تعترف بوجود عقبات مستعصية في وجه نمو التراكم وتغلق بذلك طريق المخرج من وضعية الركود . ولهذا فان الاقتصاديين البرجوازيين غالبا ما يرون هذا المخرج في الحصول على دفعة خارجية ما تتحمل طابع المصادفة . فمثلا ، في كتاب و. روستو ، الذي اثار في وقته ضجة كبيرة ، «مراحل النمو الاقتصادي» يرى روستو المخرج على شكل دفعة ، ولكنه يمتنع عن تحليل طبيعة هذه الدفعة . وزيادة على ذلك

(1) J. Kynkel. Society and Economic Growth : a Behavior perspective of Social change. London - Toronto, 1970, p. 75, 78 .

يؤكد روستو على «أن المهم ليس نوع الدافع ، وإنما الاستجابة البناءة والتنامية باستمرار لهذا الدافع من جانب المجتمع والاقتصاد » (1) وبنفس الشكل ينظر أيضاً إلى عملية الانتقال إلى التصنيع في بلدان أوروبا . يربط وليم روستو هذا الانتقال بانتشار الأخلاق البروتستانتية وبظهور النخبة ، أي تلك الفئة من الناس التي تتمتع بالنزعة الاستثمارية . ولقد وجد ي. شومبيتر في ظهور الناس الذين يتمتعون بروح الاختراع القوة المحركة للرأسمالية . ولكن لماذا حصل ذلك في فترة معينة ، ولماذا تغيرت النظارات الأخلاقية ، فلا جواب على ذلك . إن فهم التاريخ غير ممكن بدون المبدأ الماركسي القائل بأولوية القاعدة ، وبتبعية الأيديولوجيا والمؤسسات لها في نهاية المطاف .

في الحقيقة ، إن الغاء «الدائرة المسوددة» للتراكم لا يمكن تحقيقه في البلدان النامية بانتظار دفعه أسطورية من الخارج . وإنما على أساس اصلاح علاقات الانتاج . ان قول أنصار نظرية «الدائرة المسوددة» للتراكم بأن انخفاض الدخل الفردي لا يسمح باقتطاع جزء من التراكم الجاري ينطلق من تجاهل كامل نظام توزيع الدخل القومي في البلدان النامية . ان حجم الدخل الفردي المتوسط لا يعطينا أي فكرة عن تمایز المداخيل في المجتمع . هذا مع ان الابحاث الكثيرة حول توزيع المداخيل في بلدان العالم النامي تشهد على التفاوت الحاد في التوزيع وطبقاً لبعض المعطيات فإن درجة هذا التفاوت لا تقل عنها في بلدان الرأسمالية المتقدمة . ففي بلدان أمريكا اللاتينية يمتلك ٢٪ فقط من السكان ١٩٪ من الدخل القومي ، بينما لا يزيد حظ ٥٠٪ من السكان عن ١٦٪ فقط . وفي الهند يبلغ نصيب ٢٠٪ من العائلات الأعلى دخلاً ٥٥٪ من المداخيل . ان هذه الدرجة العالية من التفاوت تشهد بحد ذاتها على أن هناك في البلدان النامية امكانية محتملة لتحقيق ارتفاع هام في معدل التراكم بدون التعرض للاستهلاك الجاري للجماهير الشعبية الواسعة . ان هذه الامكانية يمكن ان تتحول الى واقع فقط بنتيجة اصلاحات اجتماعية جذرية . ولكن اصلاح كامل نظام توزيع الدخل القومي يتطلب اصلاح الانتاج نفسه . يمكن الاحتياطي الكبير لارتفاع معدل التراكم في إزالة العلاقات الاقطاعية - البطريركية . وتكون أهمية هذا الاحتياطي بالدرجة الأولى في كون الزراعة تشغل مكانة هامة في خلق الدخل القومي في البلدان النامية . في نهاية الخمسينيات أعطت الزراعة ٦٪ من الناتج الإجمالي في بلدان الرأسمالية المتقدمة ، بينما أعطت في البلدان النامية ٣٣٪ ، بما فيها - في إفريقيا ٣٥٪ ، في آسيا ، ٤٥٪ في أمريكا اللاتينية ٢٩٪ . وإذا كان ١٥٪ من سكان البلدان الرأسمالية المتقدمة يستغلون في الزراعة ، فان هذه النسبة كانت في البلدان النامية ٦٨٪ .

ان قسماً هاماً من مداخيل الزراعة في البلدان التي لم تطبق فيها اصلاحات الزراعة يقع في يد الطبقة الاقطاعية ويستخدم بشكل لا انتاجي . وحتى من وجهة

(1) W. Rostow, The Stages of Economic Growth. Cambridge, 1960, p. 59

نظر البرجوازية تعتبر المداخل الاقطاعية خسارة للتراكم ، ويجد الكثيرون من الاقتصاديين البرجوازيين انفسهم مضطرين للاعتراف بضرورة الاصلاحات الزراعية. وبما ان الاصلاح الزراعي هو هجوم على الملكية الخاصة ، لذلك فان الاقتصاديين البرجوازيين لا يحتلون في هذه المسألة موقع حاسم . فمثلا ، يشير ا. كيرنكروس مستندا الى وقائع من التاريخ الاقتصادي لانكلترا ، الى ان كبار مالكي الارض كانوا يلعبون دورا هاما في تراكم رأس المال ويجب عدم اعتبار مداخليلهم استهلاكا محضا (١). انه يقع في خطيئة المطابقة بين ظروف التطور الرأسمالي لانكلترا مع ظروف التطور في البلدان النامية المعاصرة . فكما هو معلوم ، لقد حصلت في انكلترا عملية «تبرجز» الطبقة الاقطاعية وظهر ما يسمى بـ «الاقطاعيين الجدد» . لقد ربطت هذه الفئة مصالحها مع البرجوازية ، ذلك لأن التحول الى تربية الاغنام ادى الى وحدة في الغايات جعلت ملوك الارض هؤلاء انصارا لتطور الصناعة والتجارة . اما بالنسبة للفئات الاقطاعية في البلدان النامية فان مداخليلها تحمل طابعا طفيلي بازرا . وحتى في المناطق التي تكون فيها مداخليل الطبقة الاقطاعية عالية (على سبيل المثال ، الامارات النفطية في منطقة الخليج) فانها تستخدم لاغراض الاستهلاك الطفيلي ، ويستمر الاقتصاد على تخلفه الشديد . اضافة لذلك فان الادخارات التي تتشكل لدى الطبقة الاقطاعية تتكدس غالبا في حسابات المصارف الاجنبية .

اذا كانت مداخليل الاقطاعيين لا تساهم في تشكيل رصيد التراكم بسبب الطابع الطفيلي لاستخدامها ، فان مداخليل الفلاحين لا تصب في رصيد التراكم بسبب انخفاضها الحاد . طبقا للمعلومات المتاحة ، كان حوالي ١٠٪ فقط من الاسر الفلاحية في وضع يسمح لهم بتحقيق تراكم ما ، ولكن ٢٠٪ فقط من هذه الفئة (٢٪ من مجموع الاسر الفلاحية) كان التراكم الذي تحقق يزيد عن ٢٠٠ دولار للسرة الواحدة في العام . يبين هذا الرقم مدى انخفاض مشاركة الفلاحين في عملية التراكم .

ينجم المستوى المنخفض للتراكم عن الطابع الشبه طبيعي لل الاقتصاد . فالوزن النسبي المرتفع للاستثمارات الفلاحية الطبيعية يجعل القانونية العامة في الزراعة هي تجديد الانتاج البسيط ، لقد اكد الاقتصادي الامريكي ا. هيرشمان على ان المعدل المنخفض للتراكم في البلدان النامية ليس ناتجا عن كون الميل الى الادخار في القطاع الطبيعي ادنى منه في القطاع الحديث من الاقتصاد ، وإنما عن انخفاض الوزن النسبي لهذا القطاع نفسه (٢) . وحسب تقديرات اللجنة الاقتصادية للولايات المتحدة لافريقيا كان القطاع غير الصناعي يشكل في بداية السبعينات ، في بنية الناتج الاجتماعي الاجمالي ٥٠٪ في اثيوبيا ، ٤١٪ في تانزانيا ، ٣٠ - ٣٣٪ في نيجيريا ، ٢٤٪ في

(1) A. Cairncross, op. cit, p. 125 - 128 .

(2) A. Hirshman . The Strategy of Economic Development . New York, 1961, p. 37.

مراكش ، وهكذا . واحد قنالات الاستخدام الطفيلي لما يدخل الزراعة هو الربا الذي ينتشر على نطاق واسع في القرية . فالمرابون يستولون على ١/٨ القيمة المنتجة حديثاً في الاستثمارات الفلاحية . في الهند ، مثلاً ، بلغت مدحونية السكان للمرابين حوالي ٤٢ مليار دولار ، وهو ما يعادل تقريباً نصف جميع المخصصات الحكومية للإنفاق على تطوير الاقتصاد الوطني عام ١٩٧٠ .

في زراعة البلدان النامية تكمن احتياطيات تراكمية غير قليلة . ولكن استخدامها لن يكون ممكناً إلا بعد اجراء الاصلاحات الاجتماعية . ويشمل ذلك بالدرجة الأولى تطبيق أو اكمال الاصلاحات الزراعية ، ورفع انتاجية الاستثمارات الفلاحية . ولكن زيادة الانتاجية هذه لا تتحقق إلا بعد حل مسألة فيض السكان الزراعيين . طبقاً لحسابات أولية يعتبر حوالي ثلث ، وطبقاً لحسابات أخرى ، أكثر من ثلث ، السكان الزراعيين «فائضاً» يتطلب حل هذه المسألة تحقيق التصنيع بوتائر سريعة . وبالتالي ، فإن تعبئة التراكم في الزراعة يبدو وثيق الارتباط بالتطور الصناعي .

وهناك احتياطي احتمالي هام لزيادة رصيد التراكم يكمن في تخفيض تدفق الموارد خارج الحدود في صورة ارباح الشركات الأجنبية وفوائد على القروض الخارجية (★) . ورغم أن بلدان نامية كثيرة اتخذت اجراءات شديدة من أجل تقييد نشاط الشركات الأجنبية بعيد عن الرقابة ، فإن تدفق الاموال خارج الحدود ما زال مستمراً ويشكل استنزافاً لامكانيات التراكم في البلدان النامية . في أواخر السنتين كان حجم الاموال المتداولة من البلدان النامية حوالي ٤ مليارات دولار سنوياً ، وبلغ الحجم العام للمدحونية حوالي ٤٨ مليار دولار . ويشكل ذلك حوالي ١٢٪ من الناتج الجمالي لجميع البلدان النامية . ورغم أن تدفق الاموال إلى هذه البلدان كان ما يزال عالياً ويزيد عن تدفقها منها (حوالي ١٢ مليار دولار) ، إلا أن الاخصائيين يتفقون على أنه في نهاية السبعينيات ، في حال استمرار الاتجاهات القائمة سيرتفع بصورة حتمية بحث المدحونية وربما يصل إلى الرصيد العام سلبياً .

ويكمن أحد مصادر التراكم في الارباح التي تحصل عليها البرجوازية الوطنية في البلدان التي حققت مستوى معيناً في تطور الرأسمالية . لقد بيّنت ابحاث الاخصائيين الايجابي بأن معدل الربح في البلدان النامية أعلى ومستوى الضريبة عليه أدنى ، مما هو عليه في البلدان الرأسمالية المتقدمة . ومن هنا نتبين ضخامة امكانيات التراكم

(★) يبدو أن أثر هذا العامل ، رغم تعاظمه المستمر ، أصبح أقل نسبتاً من تدفق الموارد خارج الحدود على يد البرجوازيا الحكومية نفسها بعد هيمنة الدولة على الجزء الاصغر من الدخل القومي وسلط البرجوازيا الحكومية على استعمال هذا الدخل في صالحها من خلال مواقعها في الاجهزه الادارية والاقتصادية ومن خلال توسطها في العلاقات الاقتصادية مع الدول الامبرialisية ورأس المال الاحتقاري الدولي - الشركات متعددة الجنسيات وغير ذلك . وفي رأينا أصبحت قناعة الاستنزاف هذه هي اخطر قنوات نهب واستنزاف ثروات البلدان النامية الذي «يشفط» امكانيات التراكم في هذه البلدان . (المترجم) .

في القطاع الرأسمالي الخاص . الا ان تجربة التطور بعد الحرب العالمية الثانية اثبتت بأن البرجوازية الوطنية لا تنقاد عند القيام بالتشميرات وراء مصالح وطنية عامة . ففي غالب الاحيان تتوجه هذه التشيراتات الى فروع الصناعة الخفيفة والتجارة وأعمال التأمين في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد الوطني في حاجة ماسة الى الاستثمارات في النقل والطرق وفي فروع الصناعة الثقيلة المعاصرة . ومن اجل هذا تقوم الدولة في كثير من البلدان النامية بوضع رقابتها على النشاط الاستثماري للبرجوازية الوطنية . ان تعبئة موارد التراكم تضع البلدان النامية امام ضرورة تقليل النشاط الاستثماري الخاص . والحل الجذري للمسائل المعقّدة للبناء الاقتصادي ، بما في ذلك مسألة التراكم في البلدان النامية ، يصبح ممكنا فقط على طريق التطور اللارأسمالي .

وتزداد أهمية رفع معدل التراكم في البلدان النامية لان هذه البلدان تفتقر الى وجود ارصدة متراكمة هامة في السابق . وينتزع عن ذلك نتائجتان هامتان . اولا ، بخلاف البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يمكن في البلدان لما يسمى بالاحتلال العر ان يلعب دورا هاما في تمويل التوظيفات الرأسمالية . ثانيا ، بما ان البلدان النامية في حاجة الى تجديد قاعدتها الانتاجية فان نسبة هامة من توظيفاتها الرأسمالية تذهب الى البنية التحتية ، ويغلب فيها اقامة المنشآت الجديدة على اعادة تصميم المنشآت القائمة ؛ ويكون الوزن النسبي للمعدات في النفقات الرأسمالية منخفضا جدا .

وكما كنا قد ذكرنا ، فان الالغب في هذه الظروف ان يكون معامل مردودية الارصدة منخفضا . وبالفعل ، تبين المعطيات الواقعية ان حركة مردودية الارصدة في البلدان النامية ما زالت غير ملائمة ، وهذا ما يسبب «عيّنا» اضافيا على رصيد التراكم . هذا مع ان تعبئة الموارد في رصيد التراكم يجب ان تجري في حجم كبيرة جدا . وتعطينا البيانات التالية صورة عنها : في اوسط السنتين بلغ رصيد التراكم في البلدان النامية .٤ مليارات دولار سنويا ، وكان اقل بـ ٢٥ مرات من التوظيفات الرأسمالية الضرورية لانشاء امكانة عمل للسكان الذين يدخلون قوة العمل لأول مرة ، حتى لو انطلقنا من بناء مستوى تجهيز العمل على حاله . (١) ولا يمكن اغفال مسألة الارتفاع المتنظم في تجهيز العمل بالنسبة لامكانة العمل القائمة سابقا . وأخيرا ، لا يمكن تجاهل مسألة التوظيفات الرأسمالية غير الانتاجية ايضا .

وبخصوص ضرورة زيادة معدل التراكم تظهر ايضا وبشكل حتمي مسألة المصادر الخارجية للتمويل . وغالبا ما يرى الاقتصاد السياسي البرجوازي في هذه المصادر ، المصادر الوحيدة الممكنة في ظروف «الدائرة المسودة للبُوس» التي ذكرناها

(١) انظر : س.ي. تولباتوف . الاقتصاد السياسي . البلدان النامية . موسكو ، ١٩٦٩ ، ص ٨٧ - ٨٨ .

سابقاً . وبرأينا ، ان هذا الاستنتاج منطقي : ذلك ان الاقتصاديين البرجوازيين يعطون قيمة مطلقة للعوائق التي تمنع رفع معدل التراكم داخل البلد . ولا يقتصر امامهم بعد ذلك الا استخدام المساعدات الخارجية . ويستخدم هذا الاعتراف من اجل تبرير الاستعمار الجديد . فمن اجل اجتذاب رأس المال من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، كما يرى الاقتصاديون الغربيون ، يجب توفير ضمانات محددة لعدم المساس برأس المال ، اي يجب ان تتعهد البلدان النامية بعدم التأمين وبتخفيض الاعباء الضريبية ، وتوفير الامتيازات المختلفة وتطبيق سياسة موافية لنشاط رأس المال الاجنبي .

تنطلق الابحاث الماركسية في اقتصاديات البلدان النامية من انه بالامكان بواسطة اجتذاب المصادر الخارجية لتمويل التراكم الى جانب تعبئة الموارد الداخلية تسريع النمو الاقتصادي . الا ان تجربة استيراد رأس المال الاجنبي تشهد على ان الامبرialisية تحرص على تحقيق مصالحها وتسعي، لجني اكبر الفوائد من استغلال وضع البلدان النامية . تهتم الادبيات الاقتصادية الماركسية بالكشف عن جوهر ونتائج تصدير رأس المال . ان التفلل العميق لرأس المال الاجنبي في اقتصاد البلدان النامية يمكن ان يكون «حصان طروادة» الذي يعاول الامبراليون بواسطته استعادة سيطرتهم على البلدان النامية . لذلك فان انصار الاستقلال القومي الحقيقي في البلدان النامية يولون أهمية حاسمة للشروط والاهداف التي تسعى الى تحقيقها البلدان الامبرialisية من خلال القروض والمساعدات .

لقد ظهرت في مرحلة السبعينيات الاتجاهات السلبية بالنسبة للبلدان النامية في ندف الاموال من المصادر الخارجية : انخفاض نسبة المساعدات التي لا ترد في بنية القروض والمساعدات ، انخفاض نسبة «المساعدات» الى الحجم الاجمالي للناتج القومي الاجمالي في البلدان الرأسمالية المتقدمة . وتتهرب البلدان الرأسمالية المتقدمة من تقديم مساعدات بنسبة ١٪ من ناتجها الاجمالي وفقاً لتوصيات الامم المتحدة . ويجدر هنا ان نلفت الانتباه الى ان الحجوم المطلقة لتمويل الخارجي من جانب الدول الامبرialisية المعاصرة غير كبيرة . فالارقام المذكورة اعلاه قليلة جداً حتى بالمقارنة بالحجوم القليلة جداً للتراكم الداخلي ، المبينة في الجدول التالي :

**التراكم بالنسبة للفرد من السكان (١)**

بلدان آسيا دولار	بلدان افريقيا دولار	بلدان اmerica اللاتينية دولار
بورما ٧	الجزائر ٦١	الارجنتين ١٣٦
الهند ١٢	جمهورية مصر العربية ٢٣	بوليفيا ٢١
اندونيسيا ٦	غانا ٣٧	البرازيل ٣٥
الأردن ٣٠	زائير ١١	فنزويلا ١٥٢
العراق ٢٨	زامبيا ٦٤	هايتي ١٢
ایران ٥٥	ليبريا ٣٨	غويانا ٦٠
كمبوديا ١٧	ليبيا ٢٠٠	غواتيمala ٤٠
قبرص ١٢٧	المغرب ٢٠	هندوراس ٣٨
الكويت ٩٠٧	نيجيريا ٩	كولومبيا ٥٠
لبنان ٩٣	سينيغال ٢٦	كостاريكا ٧١
ماليزيا ٤٨	السودان ١٧	المكسيك ٩٤
سنغافورة ١٠٠	تونس ٤٩	نيكاراغوا ٥١
سوريا ٤٠		بيرو ٤١
تايلند ٣٥		اورغواي ٥٥
تركيا ٤٨		تشيلي ٨١
الفيليبين ٤٧		سالفادور ٤٠

انطلاقاً مما سبق يمكن الاستنتاج بأن المساعدة الخارجية لا تستطيع بحد ذاتها أن تحل مسألة التراكم - فهذا الحل يكمن قبل كل شيء في ضرورة اجراء اصلاحات داخلية تقدمية . ان هذا لا يعني ان الاقتصاد السياسي الماركسي ينفي امكانية تحقيق اي تسريع جوهري في عملية التراكم في ظل وجود مساعدة نزيهة تماماً . ونجد مثلاً على هذه المساعدة في الدعم الذي تقدمه البلدان الاشتراكية ، وبالاخص ، الاتحاد السوفييتي ، للبلدان النامية . والخاصية المميزة لهذه المساعدة هي أنها لا تؤدي الى زيادة موارد التراكم فحسب ، وإنما ، وهو الاهم ، تساعد على حل مسألة الاصلاحات الاجتماعية .

إلى جانب الاختلافات الجوهرية بين البلدان الرأسمالية والدول القومية الناشئة في حجم التراكم توجد أيضاً اختلافات في استخدام التراكم . يحاول الاقتصاديون البرجوازيون وضع نظرية خاصة في استخدام التراكم من أجل بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . وتجري محاولات لهذا الغرض أيضاً في البلدان النامية نفسها . فالاقتصادي الارجنتيني راؤول بريش يرى أن السبب الاهم

(١) انظر : « الاقتصاد العالمي وال العلاقات الدولية » ، ١٩٧٠ ، عدد ١١ ، ص ١٥٦ - ١٥٧ ، عدد ١٢ ، ص ١٤٢ - ١٤٨ .

للبطالة يكمن في الاستعارة الميكانيكية لدوغمات الاقتصاد السياسي البرجوازي الغربي ، التي لا تصلح للبلدان النامية . ويعرف بذلك أيضا الاقتصادي الانكليزي البرجوازي ي . برينر . الذي يؤكد على أن التكتيك القائم في الغرب لا يمكن استخدامه بدون تحفظ في البلدان التي تتصرف بضخامة موارد العمل خارج نطاق الانتاج (١) . قبل كل شيء تظهر مسألة التناسب بين طرق الانتاج الكثيفة العمل وطرق الانتاج الكثيفة رأس المال في البلدان النامية . وفي هذه البلدان بطالة ضخمة لا يمكن تقدير حدودها . حتى أن غونار موردال يعبر عن شكه في امكاناته استخدام مفهوم البطالة بشكل عام بسبب خاصية هذه البلدان (٢) .

كان ماركس قد كشف عن جوهر البطالة المقمعة في الزراعة حيث يكون الكثيرون من الفلاحين عاجزين عن تأمين حاجاتهم ومضطرين للبحث عن مكان لتوظيف قوة عملهم توظيفاً جانيا . في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يشكل الفلاحون من هذه الفئة نسبة عالية من السكان الزراعيين . وإلى جانب ذلك هناك الشكل المقمع للبطالة في المدن في صورة صغار الحرفيين والباعة وأمثالهم ، الذين لا يستطيعون أيضاً توفير وسائل المعيشة الضرورية من وراء عملهم من مشروعاتهم الصغيرة .

وفي نفس الوقت تعاني البلدان النامية من النقص في الارصدة الانتاجية . ويطرح ذلك مسألة الاختيار بين المشروعات العالية المكلفة التي لا تستوعب كثافة عمالية عالية ، وبين المشروعات التي تتصرف بدرجة منخفضة من المكلفة ولكنها تتبع قوة عمل كبيرة العدد . ومن الضروري القيام بهذا الاختيار من ناحيتين – من ناحية البنية الأكثر عقلانية للفروع ، ومن ناحية المستوى الأكثر عقلانية للتكتيك داخل الفرع الواحد . بخصوص ما بين الفروع تتميز الزراعة بالانخفاض الحاد في تجهيز العمل بالارصدة الأساسية ، بينما يتصرف النقل بالارتفاع في هذا التجهيز . في الهند كان معامل رأس المال كالتالي حسب فروع الاقتصاد الوطني : – في الاقتصاد الوطني ككل ٢٢٪ في الزراعة ، ٢٦٪ في الصناعة ، ١٪ في البناء ، ٥٪ في النقل ، ٢٪ في فروع الخدمات . (٣) وانطلاقاً من ذلك فقد ظهرت نظرية مفادها أنه يجب التركيز على تطوير الانتاج الزراعي بالدرجة الاولى لأنها يتمتع بقدرة عالية على استيعاب قوة العمل . يكتب في هذا المعنى أ. لويس ، د. ديومون وغيرهما .

إلى جانب ارتفاع درجة استيعاب العمل في الانتاج الزراعي هناك حجة أخرى في صالح تطوير الزراعة وهي توفر سوق داخلية للمنتجات الزراعية . كقاعدة عامة ، أن معظم البلدان النامية لا تستطيع تغطية احتياجاتها إلى المنتجات الغذائية ذاتها ، وتضطر إلى انفاق القطع الاجنبي من أجل ذلك . إلا أن الاقتصاديين التقديرين في

(١) I. Brenner. Theories of Economic Development and Growth.

London, 1966, p. 259 .

(٢) غونار موردال ، المشكلات المعاصرة ، لـ « العالم الثالث » ، ص ٢٦٠ – ٢٦٢ .

(٣) « Capital Accumulation and Economic Development » p. 31 .

البلدان النامية يعارضون التوجه الزراعي . فقد انتصرت من زمن طويل فكرة التصنيع في الواقع العملي ، فبدون التصنيع لا يمكن لأحد أن يتصور تطور البلدان النامية . وتلعب دوراً كبيراً في هذا الخصوص تجربة البلدان الاشتراكية التي أكدت على أن تطور الصناعة هو الذي يوفر الأساس من أجل إعادة بناء الزراعة . ويجب القول بأن الانطباع حول انخفاض الاستيعاب الرأسمالي للزراعة هو انطباع خادع . وتتلخص المسألة في أن هذا الاستيعاب الرأسمالي المنخفض يعتبر قبل كل شيء نتيجة التجهيز التكنيكى الضعيف ، وتشهد على تخلف هذا الفرع أكثر مما تشهد على تفوقه . ويكفي أن نعلم أنه في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، على مثال الولايات المتحدة ، أصبح التجهيز في الزراعة حتى أعلى منه في الصناعة ، ولم تعد الزراعة تنتمي إلى الفروع ذات الاستيعاب العالى للعمل . وبالنتيجة ، فإن أنصار التوجه الزراعي يشترطون الحفاظ على المستوى التكنيكى الحالى . ولكن هذا المستوى ، كما أشرنا سابقاً ، لا يحقق أية زيادة في التراكم . وبدون التراكم لا وجود لتجديد الانتاج الموسع ، بما في ذلك استئجار قوة عمل إضافية . إضافة لذلك فإن النظام الاجتماعي في الزراعة هو نظام مضاد لتجديد الانتاج الموسع ، وبلا دون تغييره فإن مآل هذه المهمة إلى الفشل .

اما فيما يتعلق بسياسة التكنيك داخل الفرع الواحد فإن التوجه الى نموذج الانتاج ذي الاستيعاب العالى للعمل يصطدم باعترافات جدية . فاستخدام تكنيك أقل تقدمية يوفر امكانية تشغيل عدد أكبر من قوة العمل ، ولكنه في الوقت نفسه يخفض ريعية الانتاج ، وبالتالي ، امكانية التراكم أيضاً .

يبدو أن التناقض النسبي بين تحقيق العمالة الكاملة وال الحاجة الى رفع الفعالية الاقتصادية للانتاج هو تناقض قائم فعلاً ، ويجب التكيف معه . فعلى أي من هذين الهدفين يجب أن يقع الاختيار ؟ يعتبر عدد من المؤلفين انه في الوقت الحاضر ترجع الاهمية الاكبر لا الى ارتفاع فعالية الانتاج وانما الى ازالة البطالة . وقد انتشرت وجهة النظر هذه أيضاً في الادبيات الاقتصادية الماركسيّة . ونذكر بالاخص الاقتصادي البولوني المعروف اوسكار لانجه . وقد اقترح معاصره ي. نوفيتسكي المخطط التالي للتطور . في البداية من الضروري تفضيل حل مسألة العمالة . لذلك يجب عدم التوجه في المرحلة الأولى الى اقامة طرق الانتاج عالية المكنته والمؤتمته ، ويجب تخطيط التوظيفات الرأسمالية من أجل البدائل الاكثر استيعاباً للعمل والاقل استيعاباً لرأس المال . وبعد تحقيق العمالة الكاملة تأتي مرحلة تكثيف الانتاج التي يلعب فيها التكتيك الطليعي الدور الحاسم .

ان النظرية والممارسة على حد سواء تبينان بأن البلدان النامية لا تستطيع التخلّي عن بناء المشروعات الحديثة وتأجيل ذلك حتى تتمكن من تشغيل مواردها من قوة العمل وان كان على اساس تكنيك الانتاج اليدوي والحرفي . وعلى سبيل المثال ، فإن المجمعات الميتالورجية في الهند تتصف باستخدام نماذج التكنيك المتقدمة . إضافة لذلك فإنه بالنسبة لكثير من انواع الانتاج تنتفي امكانية استخدام العمل

اليدوي في معظم العمليات التكنولوجية . ان التناقض المذكور لا يحمل صفة مطلقة، اذ توجد طرق واقعية لحل المهمتين اللتين تحتلان موقع الصدارة في المجتمع النامي . ويمكن بهذا الخصوص الاشارة الى النقاط التالية : ١ - في كثير من الحالات يمكن انتاج نفس النوع من المنتجات الملبية للمستوى العالي من المتطلبات بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في الانتاج - الطريقة الاكثر استيعابا للعمل او الطريقة الاكثر استيعابا لرأس المال . فمثلا : في البناء يمكن بواسطة العمل ذي المكنته المنخفضة اقامة نفس المنشآت ( في حدود معينة ) . وعلى سبيل المثال ، رغم المكنته الضعيفة للبناء واستخدام عدد كبير نسبيا في اليدوي العاملة فقد امكن في الاتحاد السوفييتي في اعوام الخطة الخمسية الاولى بناء مشاريعات صناعية ضخمة بمقاييس ذلك الزمن . ويمكن قول الشيء نفسه بخصوص انشاءات الطرق والري وغيرها حيث لم تؤد الطرق المعتمدة على العمل في البناء الى انخفاض نوعية هذه الانشاءات . ٢ - ان ارتفاع العمالة يمكن ان يتحقق بدلا من استخدام التكنولوجيا الكثيفة العمل بواسطة التحميل الاقصر للطاقة الانتاجية . في بعض البلدان النامية ، حسب رأي الاخصائيين ، يكون تحمل الطاقة الانتاجية منخفضا جدا .

٣ - في ظروف قيام علاقات متطرفة بين الفروع يجب الأخذ بالاعتبار ليس فقط للتأثير المباشر على الحاجة الى قوة العمل ورأس المال في هذا الفرع ، وانما ايضا للاثر الاقتصادي الكلي العام . وقد يؤدي الانتاج المستوعب لرأس المال في احد الفروع الى ارتفاع كبير في العمالة في الفروع البديلة ، وعلى العكس ، فان تطوير الانتاج المستوعب للعمل يؤدي حتما الى ارتفاع رصيد الاجور ، وهذا ما يقود بدوره الى ارتفاع الطلب الذي يحتاج من اجل اشباعه الى رأسمال اضافي . لذلك فان الاثر الاقتصادي الكلي قد يأتي مضادا لذلك الاثر الذي خطط له عند اختيار شكل التطور لهذا الانتاج الملموس .

في كثير من بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تؤدي قدرة الانتاج العالية على استيعاب العمل عمليا الى ارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية ، وفي احيانا غير نادرة ، الى ارتفاع الاستيراد . وهكذا فان الاقتصاد في رأس المال قد يتراافق بانخفاض الامكانيات الاحتمالية لشراء المعدات من الخارج .

ان الاختيار بين الانتاج الكثيف العمل والانتاج الكثيف رأس المال يزداد صعوبة لسبب آخر ايضا وهو ان اسعار السوق في البلدان النامية لا تساعده في توجيهه مثل هذا الاختيار . فأسعار عناصر رأس المال الاساسي قد تبدو منخفضة جدا بينما تبدو الاجور مرتفعة نسبيا ، وذلك أكثر مما يمكن التوصل اليه من التصورات السوقية المحضة (١) . في التناوب القائم حاليا في كثير من البلدان النامية تبدو اشكال التوظيفات الرأسمالية الاكثر استيعابا لرأس المال هي الاكثر ربحية . وبالتالي فان اولية السوق لا تستطيع تحقيق الامتزاج العقلاني بين قوة العمل والارصدة

(١) انظر المزيد من التفصيل حول هذه النقطة : ن.ب. شمبلوف . مشكلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية ، ص ٨٢ - ١٠٠ .

الانتاجية في البلدان النامية . والدليل الآخر على العمل غير الملائم لاوالية السوق هو ان الاسعار ومستويات الاجور ومستوى الانتاج تتأرجح بقوة في حدود هذه المنطقة او تلك ، هذا القطاع او ذاك . ويبدو ان انتقال قوة العمل ووسائل الانتاج بين الفروع والمناطق يصطدم بعقبات اكبر بكثير من العقبات التي يصطدم بها في البلدان الرأسمالية المتقدمة . ويتبين انه حتى اعادة التوزيع البسيطة للموارد الانتاجية بين الفروع والمناطق يمكن ان تتحقق ارتفاعا هاما في الفعالية الاقتصادية للانتاج بكامله . (١)

ولكن ما ذكر اعلاه يتناقض مع تأكيد الاقتصاد السياسي البرجوازي بأن تطور القطاع الحكومي في البلدان النامية يحمل مخاطر خرق اوالية السوق ويمكن ان يضعف الاهتمام بالاستثمارات ذات المردودية الاعلى . ان الاقتصاديين البرجوازيين كقاعدة عامة ، لا ينفون ضرورة التدخل الحكومي بشكل عام . ولكن معظم هؤلاء الاقتصاديين ينظرون الى التدخل الحكومي كوسيلة مساعدة من اجل حل المسائل التي لا يستطيع او لا يريد حلها المستثمر الخاص .

ان الدوائر الرجعية في البلدان النامية نفسها والمدافعين الغربيين عن الاستعمار الجديد يرون في تطور القطاع الحكومي خطرا على الاستثمار الخاص ويحاولون تقييد التأثير الحكومي على الاقتصاد في حدود ضيقة . وتستخدم في هذا الخصوص مختلف انواع الحجج ، ولكن غالبا ما يعتمد في هذه الحجج على عدم فعالية المشروعات الحكومية ، وعلى وقائع الرشوة والفساد والبيروقراطية في الجهاز الحكومي لبعض البلدان النامية ، وعلى الريعية المنخفضة والتحميم المنخفض للطاقات الانتاجية في القطاع الحكومي . فمثلا ، غ. ايليس يكتب بأنه في بلدان اميريكا اللاتينية يجري التطور الاقتصادي في السنوات الاخيرة بالرغم من ، وليس بنتيجة نشاط الدولة . (٢)

ان مهمة تحقيق النشاط الفعال للقطاع الحكومي في البلدان النامية مهمة معقدة . ويجب الاعتراف بأن الدول القومية الحديثة لا تتمتع حتى الان بخبرة كبيرة في تنظيم القطاع الحكومي . ولكن هذا لا يشهد على ميزات الاستثمار الخاص . ان العمل القاصر وارتفاع تكاليف الجهاز الحكومي والفعالية المنخفضة لبعض المشروعات الحكومية كل ذلك يدل على ان الشرط الحتمي للعمل الناجح للقطاع الحكومي هو دمقرطة الجهاز الحكومي . وهنا ايضا يقود منطق التطور الاقتصادي نفسه الى ضرورة الاصلاحات السياسية . ان العوامل السياسية تمارس تأثيرا مباشرا على الامكانيات الاقتصادية . وتوارد التجربة المترادفة بأن البلدان النامية لم تتمكن الا في اطار القطاع الحكومي من اقامة فروع الانتاج الاكثر أهمية . اما فيما يتعلق

---

(1) « Economic Development », p. 66 .

(2) « Capital Accumulation and Economic Development », p. 86 .

بخرق الاولية السوق فأن هذه الاولية قد تشوهدت منذ زمن طويل سواء في البلدان الرأسمالية المتقدمة او في البلدان النامية .

عند مناقشة مسألة الاتجاهات الاكثر ملائمة لاستخدام الاستثمارات تظهر ايضاً مسألة ما يسمى بالنمو غير المتوازن . في الادبيات البرجوازية المتعلقة بمسائل البلدان النامية يجري جدال بين انصار النمو المتوازن والنمو غير المتوازن . فأنصار النمو المتوازن يركون على وجود علاقات ما بين الفروع ولذلك يدعون الى تحقيق التوازن في توزيع الموارد . وانطلاقاً من المعايير المتخذة بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة فان انصار النمو المتوازن يطالبون بمردودية متساوية من الاستثمارات في مختلف الفروع ويعارضون التوسيع السريع في بعض الفروع بالمقارنة بالفروع الاخرى ، حتى ولو كانت فروعها قيادية . وبرايهم ، ان تركيز الاستثمارات في اتجاهات محددة يؤدي فقط الى اختلال التناسب في تطور الاقتصاد .

اما بالنسبة لنظرية النمو غير المتوازن فأنها تؤكد على ضرورة تركيز الاستثمارات في بعض الفروع الاقتصادية . وتطرح هنا نظرية «الدفعـة الكـبـيرـة» التي جاء بها روزنـشتـاين - روـدان ، وآخـرون . ومن انصار هذه النظرية ايضاً هـيرـشـمانـ الذي قـدـمـ دـعـماـ لـهـاـ فـيـ كـتـابـهـ «ـاسـتـراتـيـجـيـةـ التـطـورـ الـاـقـتـصـاديـ» . وبـماـ انـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ تـعـانـيـ مـنـ نـقـصـ فـيـ حـجـومـ اـرـصـدـةـ التـراـكـمـ فـانـ التـوزـيعـ المـتسـاوـيـ لـهـذـاـ التـراـكـمـ بـيـنـ جـمـيـعـ فـرـوعـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـعـطـيـ نـتـيـجـةـ ذـاتـ وـزـنـ مـلـمـوسـ . لـذـكـ فـانـ هـيرـشـمانـ يـقـترـحـ تـطـوـيرـ الـاـقـتـصـادـ بـ«ـدـفـعـاتـ» ، ايـ تـركـيزـ التـوـظـيفـاتـ الرـاسـمـالـيـةـ كـلـ مـرـةـ فـيـ نـاحـيـةـ ضـيـقةـ نـسـبـياـ . وـيـطـلـقـ عـلـىـ هـذـهـ اـسـتـراتـيـجـيـةـ «ـالتـحـرـكـ عـلـىـ قـفـزـاتـ» .

ان المناقشـةـ الـحـالـيـةـ تـشـهـدـ ، بـرـايـناـ ، عـلـىـ النـظـرـةـ الـاـحـادـيـةـ الجـانـبـ . ان مـفـهـومـ التـطـورـ نـفـسـهـ يـشـتـملـ عـلـىـ «ـالـخـرـقـ»ـ الـمـسـتـمـرـ لـلـتـواـزـنـ . وـلـاـ يـسـتـطـعـ التـقـدـمـ التـكـنـيـكـيـ الاـ انـ يـحـطـمـ التـنـاسـبـ الـمـتـشـكـلـةـ سـابـقاـ ، وـهـوـ يـشـتـرـطـ دـائـمـاـ التـطـورـ الـاـسـرـعـ لـلـفـرـوعـ الـمـنـفـرـدـةـ . وـلـاـ جـدـالـ حـولـ الـفـكـرـةـ الـقـائـلـةـ بـاـنـ هـنـاكـ فـيـ ظـرـوفـ الـبـلـدـانـ النـامـيـةـ ضـرـورـةـ لـتـركـيزـ التـراـكـمـ ، وـبـالـدـرـجـةـ الـاـوـلـىـ مـنـ اـجـلـ تـطـوـيرـ فـرـوعـ الـحـيـوـيـةـ الـهـامـةـ . وـتـحـتـلـ تـجـربـةـ التـصـنـيـعـ الـاشـتـراكـيـةـ اـهـمـيـةـ كـبـيرـةـ . وـيـحـاـوـلـ الـكـثـيرـ مـنـ الـبـلـدـانـ تـطـبـيقـ مـثـلـ هـذـهـ اـسـتـراتـيـجـيـةـ .

ولـكـنـ كـلـ مـاـ قـيلـ اـعـلاـهـ لـاـ يـعـنـيـ اـبـداـ بـأـنـ هـدـفـ النـمـوـ الـاـقـتـصـاديـ هوـ تـشـكـلـ بـنـيـةـ الـاـقـتـصـادـ الـوـطـنـيـ مـنـ فـرـوعـ غـيرـ مـتـواـزـنـةـ . اوـلاـ ، انـ هـدـفـ التـصـنـيـعـ هوـ تـشـكـلـ بـنـيـةـ جـدـيـدةـ اـكـثـرـ تـقـدـمـيـةـ لـلـاـقـتـصـادـ الـوـطـنـيـ حـيـثـ تـنـشـأـ تـنـاسـبـ جـدـيـدةـ . وـلـكـنـ التـنـاسـبـ يـبـقـيـ مـطـلـبـاـ حـتـمـيـاـ . ثـانـيـاـ ، انـ تـسـرـيـعـ تـطـوـرـ بـعـضـ فـرـوعـ لـاـ يـمـكـنـ اـرـجـاعـهـ اـلـىـ اـخـتـلـالـ التـنـاسـبـ فـقـطـ . انـ مـيـزانـ ماـ بـيـنـ فـرـوعـ يـبـيـنـ بـأـنـهـ لـاـ تـوـجـدـ ، وـلـاـ يـمـكـنـ انـ تـوـجـدـ أـيـةـ فـرـوعـ اوـ مـجـمـوعـاتـ فـرـوعـ مـنـعـزـلـةـ يـمـكـنـ انـ تـتـطـوـرـ بـدـوـنـ تـطـوـرـ مـلـائـمـ لـفـرـوعـ الـاـقـتـصـادـ الـبـدـيـلـةـ ، رـغـمـ اـنـ كـثـافـةـ الـعـلـاقـاتـ مـاـ بـيـنـ فـرـوعـ لـيـسـتـ وـاحـدـةـ اـبـداـ .

وهذا بالتحديد هو الذي يسمح بتحقيق إعادة بناء التنسابات مع الحفاظ على متطلبات النظرة المركبة . لذلك فان ارجاع النمو الاقتصادي الى مجرد انعدام التوازن يعني نظرة سطحية الى الواقع الفعلي . ومن الواضح ايضاً بأن الجدال حول النمو المتوازن والنمو غير المتوازن لا يساعد بعد ذاته على تحديد الفروع التي يجب أن تحظى بالفضيل في البلدان النامية .

ويمارس القطاع الحكومي تأثيراً كبيراً على اختيار البنية الملائمة للفروع . في الوقت الحاضر تقوم الدولة في عدد من البلدان النامية بتركيز فروع الصناعة الثقيلة التي تشكل قاعدة الانتاج المعاصر في قطاعها . وهذا هو التطور الذي سار عليه القطاع الحكومي في الهند . وبالطبع ، فإن الاستثمارات لا تكون دائماً عالية الريعية . وغالباً ما تكون هذه المشروعات في المراحل الأولى ذات فعالية منخفضة . ولكن اذا أخذنا ، بالاعتبار دورها في الاقتصاد بكامله وتأثيرها على الفروع الأخرى فان هذا التطور يبدو هادفاً . ومن الملاحظ ان الدولة التي تتبع طريق التطور اللارأسمالي تعطي الأفضلية للقطاع الحكومي بالتحديد وتحاول في حدود هذا القطاع تطوير بناء الآلات والطاقة الكهربائية والانتاج الكيميائي .

ومما تقدم ينتج بأن ارتفاع فعالية استخدام التراكم يمكن ان يكون مرتبطاً بنصيب الدولة في الدخل القومي . وتبين الحسابات بأنه في الدول النامية يبقى نصيب الدولة في الدخل القومي اقل منه في البلدان الرأسمالية المتقدمة . ففي ١٧ بلداً اوروبياً غربياً ، وكذلك في الولايات المتحدة وكندا واليابان واستراليا وزيلندا الجديدة بلغ نصيب الدولة في استخدام الناتج القومي الاجمالي بالتوسط في نهاية السبعينيات ٢٧٪ . وفي نفس الوقت فقد كان هذا المؤشر في البلدان النامية حيث توجد ضرورة ملحة لقيام الدولة بتبقي الدخل القومي اقل منه في البلدان الرأسمالية المتقدمة : في ١٢ بلداً افريقياً كان نصيب الدولة ٢٣٪ ، وفي ٢٠ بلداً آسيوياً ، ١٢٪ ، وفي ٢٠ بلداً اميريكياً لاتينياً - ١٧٪ (١) . ان هذه الارقام المقارنة هي ارقام اصطلاحية الى حد كبير ، اذ ان نصيب الدولة يتوقف على عوامل كثيرة ، فضلاً عن ان الدور الجوهرى يمكن ان يعود ايضاً الى عوامل مثل الحجم النسبي للنفقات الحربية . ولكن مع ذلك يمكن ان نلاحظ في البلدان النامية تبعية نسبة استخدام الحكومي للدخل القومي الى درجة جذرية الاصدارات الاجتماعية .

تبين تجربة البلدان الاشتراكية بأن تصنيع الاقتصاد يساعد على حل مشكلات اجتماعية معقدة أخرى ايضاً . لذلك يرون في الكثير من البلدان النامية في التصنيع مفتاحاً للنمو الاقتصادي ويهتمون بدراسة تجربة البلدان الاشتراكية ويعتبر التراكم الشرطي الحتمي للتطور الاقتصادي . جاء في تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الرابع

(١) محسوبة من « الاقتصاد العالمي وال العلاقات الدولية » ، ١٩٧٠ ، عدد ١١ ، ص ١٥٢ - ١٥٧

عدد ١٢ ، ص ١٤٢ - ١٤٩ .

والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي : «تحقق نبوءة لينين العظيم بأن شعوب المستعمرات والبلدان التابعة التي بدأت نضالها في سبيل التحرر القومي ستنتقل إلى النضال ضد أنس النظام الاستغالي نفسها . وبالطبع ، إن ذلك سيكون ضربة قوية ل الواقع الرأسمالية بكمامها كنظام اجتماعي عالمي» . (١)

---

(١) « مواد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي » ، موسكو ، ١٩٧١ ، ص ٢٠ - ٢١

—

# فَهِرْسٌ

٥	مقدمة المترجم
٨	المدخل
١١	تطور فكار الاقتصاد السياسي البرجوازي حول التراكم
٣٧	التراكم والنمو الاقتصادي
٧٧	أمثلة حgomery التراكم وبنيته
١٠٣	مسألة التراكم في البلدان النامية



# كتب اقتصادية صادرة عن

دار الطليعة - بيروت

الاقتصاد العربي أمام التحدى :

دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا

د. جورج قرم

تقدير الدخل القومي في العراق ١٩٥٣ - ١٩٦١

د. خير الدين حبيب

مصادر الفكر الاقتصادي العربي في العراق ١٩٠٠ - ١٩٧١

د. خير الدين حبيب

التخطيط الصناعي

د. محمد سلمان حسن

التخطيط الاقتصادي

د. محمود الحمصي

نماذج مختارة للتخطيط الاقتصادي الوطني الشامل

فلاديمير موگری

المالية في الدول الاشتراكية

ليون كروف斯基

الرأسمالية الاستبدادية

د. اندریاس جورج بابندریو

الاقتصاد السياسي - الجزء الاول : القضايا العامة

اوسمار لانكه

فتشاد السياسي - الجزء الثاني: عملية الانتاج والنظم الاجتماعية

اوسمار لانكه

ود. محمد سلمان حسن

الاقتصاد السياسي - الجزء الثالث : الرأسمالية والاشراكية

اوسمار لانكه، مايكيل كاليتسيكى،

د. محمد سلمان حسن

فتح القروض الخارجية : صندوق النقد الدولي والعالم الثالث

شريف باير

مشاكل التنمية الاقتصادية وتعبئة السكان الحديدين

تيدور دامس

الاصلاح الزراعي بين النظرية والتطبيق

دورين ودينبر

• الاقتصاد السياسي للتخلص

بول باران وايف لاكوسن

الامبرالية الجديدة

حمزة علوى وهارى ماكنوف

دراسات في اقتصاديات التربية

د. منذر عبد السلام

نحو اصلاح زراعي اشتراكي

د. سعدون حمادي

النفط العربي : سلاح في خدمة قضيانا المصيرية

د. عاطف سليمان

معركة البترول في الجزائر

د. عاطف سليمان

مشروع جديد لقانون الضريبة الموحدة على الدخل (لبنان)

د. بشير داعوق

القطن وظاهرة الانتاج الاحادي في الاقتصاد السوري

بو علي ياسين

الكينزية الحديثة : تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد

أيرين م. أسداتشيا

مشكلات النقود والأنظمة النقدية - التسليفية في الرأسمالية

ج. غ. ماتيوخين

تيارات رئيسية في علم الاقتصاد

اجناسى ساكس



۴۰۰ / ۸۰ / VAT

# هذا الكتاب

يهم هذا الكتاب بمتابعة تطور نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البر جوازي ، بدءاً من المركانтиلية والفزيوغرافية والكلاسيكية ، حتى الكيتزية والكيتزية الحداثة والكلاسيكية الجديدة . ويدرس من خلال ذلك مختلف افكار المنظرين الاقتصاديين الغربيين الى عوامل الادخار وعوامل الاستثمار ، ويستعرض أهم النماذج الاقتصادية التي تُستخدم في تحديد الحجم المثالي للتراكم وعلاقته بمعدلات النمو ، مع اشارة خاصة الى مشكلات التراكم في البلدان النامية . وتحظى هذه النظريات في هذا الكتاب بدراسة انتقادية معمقة ، ومركزة ، وعلمية مبسطة في نفس الوقت ، بشكل يجعلها ذات فائدة قيمة للاقتصاديين في المستويات الاكاديمية المختلفة ، ولدارسي العلوم الاقتصادية بشكل عام .